دكتور
رفيق زاهر
أستاذ الفلسفة المساعد
بجامعة الأزهر

المنطق الصوري

تاريخه ومسائله ونقده

91983

الطبعة الأولى

٩٩٥١٥

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعد المنطق الصورى بحق من أطول العلوم النظرية عمرا - إذ ترجع نشأته إلى ماقبل أربعة وعشرين قرناً تقريباً .

وخلال هذه الفترة الطويلة اعترته عوامل القـــوة ، والضعف ، وأسباب الرفض والقبول وعرف حلاوة المؤاذرة والاقبال ، ومرارة التنكر والإهمال .

والقسم الأول من هذه الدراسة السريعة يحاول أن يرصد تطور المنطق الصورى عبر تاريخه الطويل .

أما القسم الثانى فيعرض الموضوعات والمسائل المنطقية بشكل أرجو أن يتسم باليسر والوفاء .

وأما القسم الثالث والأخير فوقفة تقرير نقدى يطرح مشكلة المنطق الصورى اليوم ويحاول أن يلتمس لها أيسر الحلول .

والله من وراء القصد . إنه منعم كريم .

الدكتور رفيق زاهر

القسم الأول

رحلة المنطق الصورى

يمكن القول بأن المنطق الصورى قد مر فى رحلته الطويلة بثلاث مراحل متمايزة .

الأولى : مرحلة النشأة التى مهدت لهـــا ظروف تاريخية خاصة ، وانتهت بتكونه من موضوعاته ومسائله المعروفة .

والثانية : تعرف المسلمين عليه وتأثرهم به بعد ترجمته إلى لغتهم العربية .

أما المرحلة الثالثة فهى تتمثل فى معرفة الغربيين به ضمن ماعرفوه من الكتب العربية التى كانت وسيطاً أميناً بين التراث الإغريقى ، والثقافة الغربية فى العصور الوسيطة .

ونفرد لكل مرحلة من هذه المراحل الثلاث فصلا خاصا يحاول أن يلقى الضوء على أهم مافيها من ملامح وسمات .

الفصل الأول

نشأة المنطق

١ - ما قبل المنطق

(أ) خيال ، وفكر :

قبل أن يعرف اليونان أسماء الفلاسفة الكبار - بل وقبل أن ينبثق فيهم أول قبس للفكر الفلسفى - عرفوا ثراء الخيال المبدع الذى يذكره المؤرخون بكثير من التقدير .

فقد كان من شأن الناس أن يلتفوا حول الرواة الذين برعوا فى قراءة الشعر ، وحكاية الأساطير ، فيحفظون ما يمكنهم حفظه ، ويفهمون ما ليس إلى حفظه من سبيل .

وكانت أحاديث الرواة تهبط إلى عالم الموتى ، وتصعد إلى عالم الآلهة ، فتعرض من وقائع حياتهم ، وطرائف صراعهم ما يمتع الأسماع ، ويشد القلوب .

وهكذا انتشرت روائع (هوميروس)[1] و (هزيود)[2] .

وفى نفس الوقت اختلطت طرائف الرواة بعقائد الدين وألتبست ولائد الخيال بحقائق التاريخ .

---

(١) من أهم أعماله (الإلياذة . والأوديسا) .
(٢) كالأعمال والأيام .

وأستمر الأمر على هذا النحو أكثر من أربعة قرون حتى وهنت أجنحة الخيال الموغل فى القفز ، والوثوب - اللاهث بين صعود وهبوط فحط ليستريح قليلا من نصبه الموصول - بينما بدأ العقل اليونانى يتأهب لأداء دوره التاريخى .

ففى القرن السادس قبل الميلاد ، وكرد فعل الاتجاه الخيالى الذى بلغ مداه ، كانت البداية الأولى للاتجاه العقلى .

وكانت المشكلة التى قدحت زناد الفكر الإغريقى لأول مرة (من أى مادة نشأ الكون) ؟

وهى المشكلة التى ناء بحلها خيالهم المجنح على كثرة ماضرب فيه من شعاب .

وتوالت الإجابات المختلفة عن السؤال الحائر .

فقرر (طاليس) أن أصل الكون هو الماء .

بينما ذكر (أنكسمين) أن أصله هو الهواء .

أما (إنكسمندر) فلم يرقه هذا التحديد الصارم لأصل الكون .

ذلك لأن هذا الكون ليس طبيعة واحدة ، ولا مظهرا محددا ، وإنما هو محيط هائل ينطوى فى أحشائه كل النقائض والمتباينات .

فيه الحرارة ، والبرودة ، واليبوسة والرطوبة ، والصلابة واللين ، وسائر ما يتقابل من الصور ، والأحجام ، والروائح ، والطعوم .

فمن التحكم أن يكون أصله عنصرا محددا كالماء ، أو الهواء ، بل يجب أن تكون مادته الأولى عنصرا لا يتحدد فى طبيعته ، أو يتناهى فى صفاته ، ويمكن أن نطلق على هذا العنصر المفترض اسم (اللامتناهى) أو (اللامحدود) .

وظهر (فيثاغورس)(١) فلاحظ أن العدد هو الصفة المشتركة بين الأشياء المادية ، وغير المادية ـ فالعدد إذن هو جوهر الوجود وحقيقته وهو بالتالى أصل الكائنات المختلفة ومادتها الأولى .

أما (ليوكيب) ـ فقد رجع بهذا الكون إلى عدد هائل من الذرات غاية فى الصغر والبساطة يتألف منها كل شىء ـ ولا تتألف هى من شىء .

وقد توسع تلميذه (ديمقريطس) فى هذا المذهب حتى أطلق عليه (صاحب المذهب الذرى) .

ويتناول (هيرقليطس) المشكلة المطروحة فيرى فيها رأيا مختلفا . ذلك لأن الجوهر الحقيق لأجزاء هذا العالم على اختلافها ، وتباينها إنما هو التغيير الدائم ، والتحول المستمر .

فالجبل الذى رأيته أمس ـ غير الذى تراه اليوم وإن توهمت أنه هو ، وأنت لا تنزل النهر مرتين ـ إذ كل لحظة مرت عليك ـ وعلى النهر تحدث فيكما تغيرا ما ملحوظا أو غير ملحوظ .

فإذا كان لابد من تحديد عنصر يكون هو أصل هذا العالم ـ فليكن هذا العنصر هو أكثر الأشياء تغيرا ، وأسرعها تحولا ـ وهذا العنصر هو النار .

فالنار إذن هى أصل الأشياء ، وإليها تصير الأشـــياء فى كل دورة من دورات الحياة .

وهكذا تمضى إجابات الفلاسفة عن المشكلة المطروحة دون أن يقر قرارهم على حل معين ـ بل ودون أن يرتفع النقاب عن وجه الحقيقة لذى عينين .

---

(١) ولد حوالى سنة ٥٨٠ قبل الميلاد

(ب) السوفسطائيون:

ظهرت جماعة السوفسطائيين فاتخذوا من هذا الاختلاف فى تحديد أصل الكون تكأة لمذهبهم الخطير على القيم والأخلاق .

فما دام الفلاسفة لم ينتهوا فى بحثهم إلى رأى واحد - إذن فليس فى الكون حقيقة موضوعية يلزم الناس جميعا التسليم بها ، أو الاتفاق عليها - بل الحقائق نسبية والفرد هو مقياس كل شىء .

وعلى فرض التسليم بأن فى الكون حقيقة مطلقة - فانه يتعذر على أى بشر أن يدركها .

وإن تسنى له إدراكها - فلن يمكنه نقلها إلى غيره .

إذن فليحكم كل منا على الأشياء حسب رأيه الشخصى وتصوره الخاص .

وأصول العرف ، وتقاليد المجتمع ، وقيم الأخلاق - بل وعقائد الدين ليست بمعزل عن هذا التعميم .

فلو اختلف اثنان فى قيمة كالصدق مثلا - فعده أحدهما فضيلة ، وعده الآخر رذيلة - فهو فضيلة بالنسبة إلى الأول ، يلتزم به ويصدر عنه .

وهو بالنسبة إلى الآخر رذيلة ينفر منه ويتنزه عنه - وقل مثل ذلك فى بقية القيم ، والعقائد ، والتقاليد .

واستطاع السوفسطائيون أن يجتذبوا شباب اليونان إلى تعاليمهم بل لقد أنشأوا عدة مدارس تلقن الشباب طرق السفسطة وأصولها .

وكانت المحاور الأساسية التى تدور حولها مناهج هذه المدارس هى :

الخطابة وكيفية التأثير على الغير - اللغة وطرق التلاعب بالألفاظ - الجدل والقدرة على إلحام الخصوم .

وقد بلغ السوفسطائيون من البراعة فى تلك الفنون إلى حد أن أحدهم كان يخطب الجماهير فى بر الآباء ، واحترام التقاليد - فتهتف متحمسة لحديثه - ثم يخطب سوفسطائى آخر فى حقوق الآباء وضرورة الثورة على كل قديم - فتهتف نفس الجماهير تعصبا لرأيه وتأثرا بتوجيهه .

واحتل السوفسطائيون مراكز الصدارة فى مجالات القضاء ، والمحاماة ، والتمثيل النيابى .

وكانت السفسطة سبيلا الى النفوذ الضخم، والثراء العريض، والتألق السريع ولكنها فى الوقت نفسه كانت خطرا محققا على أمن المجتمع وسلامته .

وكيف يسلم المجتمع فى يومه ، أو يطمئن إلى غده وقد تصدعت فيه القيم المرعية والتقاليد السائدة - وأخذت الغرائز تنطلق من قيود الدين ، والعرف - وتستمد شرعيتها من حجج العقل ، وحماية القوانين ؟

وكانت الأوضاع المتردية فى المجتمع الأثينى على الخصوص تتطلب ظهور عبقرى فذ يستشعر حجم الخطر ، ويتصدى بكل طاقته لدرئه - ولابد أن يمتاز هذا العبقرى بمواهب خارقة تمكنه من سرعة الاستيعاب وحسن الرد ، والقدرة على المحاورة والإقناع - ولابد مع ذلك أن يمتاز بضمير حى ، وشعور بالمسئولية شفيف يهون عليه ما يقتحم من صعاب ، ويحتمل من تضحيات .

وقد حقق الله للمجتمع الأثينى ، بل ولليونان بعامة أمله المنشود فى شخص (سقراط) .

(ج) سقراط : القرن الخامس ق.م

هو شيخ فلاســـفة اليونان ، ومحور ارتكازهم ، ونقطة إنطلاقهم - لم يرقه تحليق الفلسفات السابقه فى متاهات البحث عن سر الوجود - فذلك عمل ضائع

وجهد لا طائل تحتـــه ـ لحول فلسفته شطر الإنسان ، وقضاياه ، ومشكلاته الأرضية ـ ولهذا قيل (إن سقراط هو أول من أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض) .

ويقال إن سقراط كان قد قرأ على أحد جدران معابد (دلف) هذه الحكمة (أعرف نفسك بنفسك) ـ فاتخذها مبدأ وشعارا ـ واهتم بالنفس الإنسانية وأحوالها ، وأسباب سعادتها ، وشقائها .

وساءه كثيرا النشاط السوفسطائى الهدام ـ فأخذ على عاتقه مقاومة السفسطة وكشف ما تنطوى عليه من خطر محقق على الجماعة وقيمها السامية ومثلها الرفيعة .

وكان سقراط يجلس مع شباب السوفسطائيين ـ فيناقشهم فيما يعتنقونه من آراء ولا يزال يضيق الخناق عليهم بما يوجه إليهم من الأسئلة الحصيفة ـ حتى يكشف باطلهم ، ويحرج موقفهم ـ وحينئذ ـ ترتسم على شفتيه ابتسامة تهكم لا تخلو من رحمة واشفاق .

ويبدأ الشباب أنفسهم يسألون عن الحقيقة ـ وقد انقشعت عن عقولهم سحب الزيف .

وتكون مهمة (سقراط) هذه المرة مساعدة الشباب بالمناقشة الهادئة أيضا على استخراج الحقائق الكامنة فى رؤوسهم ، ووضع أيديهم عليها .

فطريقة (سقراط إذن ذات مرحلتين متمايزتين ـ

أحداهما ـ إثارة الأسئلة التى تزعزع ثقة الشباب بالسفسطة ، وتنتهى بالتهكم الأبوى العميق .

والثانية ـ إثارة الأسئلة التى من شأنها توليد الحقائق من عقول الشباب .

ويتحدث أحد النقاد متفكها عن الشق الثانى من هذه الطريقة فيقول : ـ

(يبدو أن سقراط قد استعار وظيفة أمه ـ وكانت قابلة ـ فهو يولد الحقائق من عقول الشباب ـ كما كانت تولد هى الأجنة من أرحام النساء) .

وكان (سقراط) يستهل مناقشاته مع السوفسطائيين بقوله «حددوا مفاهيمكم» إدراكا منه لاعتمادهم فى التمويه على التلاعب بالألفاظ واستخدام الألفاظ المطاطة التى يحتمل كل منها أكثر من معنى .

فإذا قال السوفسطائى مثلا « البر بالآباء تمسك بالتقاليد ـ والتمسك بالتقاليد جمود ـ والجمود رذيلة ـ إذن البر بالآباء رذيلة » ـ سأله (سقراط) عن معنى كل لفظ من هذه الألفاظ حتى ينكشف مقصوده على وجه التحديد ـ وبهذا يسهل الوصول إلى الحقيقة على نحو ما أسلفنا منذ قليل .

وكانت خطة (سقراط) فى القضاء على السفسطة تحرز كل يوم تقدما مطردا ونجاحا متزايداً .

ولكن السوفسطائيين الكبار سرعان ماتنبهوا إلى نشاطه المناوىء ـ فاتهموه بمحاولة إفساد عقول الشباب ـ وحوكم محاكمة صورية ـ فصدر الحكم عليه بالإعدام عن طريق تناول السم .

وفى لحظة لم تضع ذكراها فى تجاعيد الزمان ـ تناول شيخ الفلاسفة كأس المنون .

وبينما كان تلاميذه ، وأحباؤه ينتحبون من فرط الأسى والمرارة ـ كان الشيخ يلقى نظرة الوداع على دنياه الغاشمة وقد ارتسمت على محياه معالم الرضا والسكينة .

لقد عاش فى عالم الباطل خالصا للحق ـ فطوبى له مع الخالدين فى عالم الحق .

يقول (شوقى) مصورا هذه اللحظة الأخيرة فى حياة (سقراط) :

«سقراط أعطى الكأس وهى منية شفتى محب يشتهى التقبيل»

(د) أفلاطون .

خلف (أفلاطون) أستاذه (سقراط) على عرش الفلسفة ـ فكتب فى كثير من فروع المعرفة .

وكان أساس فلسفته نظريته الطريفة عن عالم المثل .

ويمكن تلخيص هذه النظريه على النحو التالى :

إن كل نوع فى العالم المحسوس المشاهد له حقيقة ثابتة فى عالم من المجردات التى صيغ العالم المحسوس المشاهد على هيئتها وصورها ـ فالإنسانية ، مثلا لها وجود ثابت لا يتغير فى عالم السماء ـ وكل مثل هـــذا فى بقية الأنواع ـ فوجود الأنواع فى عالم المحسوسات إذن ليس إلا وجوداً ظليا بالنسبة إلى وجودها فى عالم المثل الذى لا يعتريه تغير ، ولا يطرأ عليه زوال .

على أن للأنواع وجودا ثالثا متوسطا بين الوجود الظلى ، والوجود الحقيقى وهو وجودها فى الأذهان .

وحاول (أفلاطون) أن يثبت نظريته الغريبة بما يعرف بطريقة الجـــدل النازل والجدل الصاعد .

وقد تعرض أثناء برهنته للحديث عن الاستقراء ، واستخلاص الأصول العامة .

وعن الموضوع ، والمحمول ، والفرض والحكم والاستدلال ، والظن ، والسفسطة ـ ولكنه بازاء هذه المسائل لم ينج منحى الاستخلاص العقلى الصارم ، والتصنيف العلمى الدقيق ـ وإنما بقى ذلك الجهد العلمى الضخم مدخرا لأنجب تلاميذه وأخلص أصدقائه (أرسطو) .

٢ - أرسطو واضع المنطق

يقترن ذكر المنطق باسم (أرسطو) أكبر عقلية فلسفية عرفها تاريخ الفلسفة إلى اليوم - وقد أطلق عليه لقب المعلم الأول إقرارا بفضله وتقديرا لمكانته - ذلك أنه كتب فى ألوان مختلفة من المعرفة كتابة تكشف عن عبقرية فذة ، وإحاطة واسعة ، وامتياز فكرى نادر - كتب فى الطبيعة ، والنفس واللاهوت ، والفن والسياسة ، والأخلاق ولكن أوضح بصماته فى تاريخ الإنسانية على الإطلاق يرجع إلى ما كتبه فى المنطق .

(أ) من هو أرسطو :

ولد (أرسطو) فى (استاجيرا) سنة ٣٨٤ قبل الميلاد - وهى مدينة على ساحل (مقدونيا) كانت تتسم بالطابع اليونانى فى الفكر والثقافة .

وفى سنة ٣٦٧ رحل إلى أثينا حيث تتلمذ على (أفلاطون) قرابة عشرين عاما.

ولما مات أستاذه سنة ٣٤٧ هاجر إلى آسيا الصغرى حيث استقر عند (هرمياس) طاغية مدينة أرتانوس الذى ما لبث أن قتل بعد ثلاث سنوات - ففر (أرسطو) إلى (متيليانا) فى جزيرة (لوسيوس) وأخذ معه أخت (هرمياس) وتزوج بها .

وفى سنة ٣٤٢ دعاه (فيليب) ملك (مقدنيا) حيث عهد إليه بتربية إبنه (الإسكندر) الذى أصبح فيما بعد (الإسكندر الأكبر) .

ولما قام الإسكندر بهجومه على آسيا الصغرى سنة ٣٣٤ - رجع (أرسطو إلى أثينا حيث أنشأ بها مدرسته الفلسفية التى أطلق عليها إسم اللقيوم - وهو إسم أحد المعابد -

وقد بقى قائما على أمر هذه المدرسة ـ راعيا لروادها ـ وموجها لنشاطها مدة إثنى عشر عاما .

وفى سنة ٣٢٢ آلت مقاليد الحكم فى أثينا إلى الحزب المعادى للمقدونى ـ وكان هذا الحزب يزمع إتهام (أرسطو) بالزندقة ـ فسارع بمغادرة المدينة حيث مات فى السنة نفسها عن إثنين وستين عاما .

هذه خلاصة سريعة لتلك الحياة الحافلة بالتحصيل ، والإنتاج ـ المتسمة بالتأثر والتأثير .

وتعد الفترة التى قضاها (أرسطو) فى مدرســـة (أفلاطون) أهم مراحل تكوينه الثقافى ـ كما تعد الفترة التى قضاها مديرا للقيوم أهم مراحل إنتاجه العلمى إذ أن معظم مؤلفاته ترجع إلى هذه الفترة .

(ب) وضع المنطق :

الواقع أن (أرسطو) لم يبدأ رحلته مع المنطق من الصفر ، ولم ينطلق فى وضع قواعده وأصوله من فراغ ـ وقد سبقت الإشارة إلى ما كان (سقراط) يطالب به السوفسطائيين من تحديد المفاهيم وهو تنبيه مبكر إلى مبحث التعريفات ـ كما سبقت الإشارة أيضا إلى أن (أفلاطون) تكلم عن الموضوع ، والمحمول ، والفرض ، والاستقراء والسفسطة ، والاستدلال أثناء برهنته على نظرية المثل ـ ومعنى ذلك أن (أرسطو) قد انتفع بهذه الإشارات العابرة فى وضع منطقه الصورى .

أما عن الدوافع التى حملت المعلم الأول على القيام بهذا الجهد الضخم فأبرزها فيما نرى دافعان : ـــ

أحدهما وجود بقايا السوفسطائيين الذين ينكرون وجود الحقائق الملموسة ،

والوقائع المحسوسة، أو يشككون فيها على أقل تقدير - فاقتضى إلزامهم فى المناقشة وجود مقياس واضح يمكن الرجوع إليه فى كشف تمويهم الزائف ، ومغالطاتهم البهلوانية .

والدافع الثانى هو ما حظيت به نظرية المثل الأفلاطونية من رواج وانتشار رغم ما تتسم به من الخيال الشعرى الذى ينأى بها كثيرا عن قبول العقل - فكان لابد من وضع المنطق ليكون نقطة ارتكاز كل فيلسوف فى بحثه الفلسفى - بل وليكون نقطة إرتكاز لأرسطو نفسه فى نقد نظرية المثل - وقد كان (أرسطو) يقول (أفلاطون صديق ، والحق صديق ، ولـــكن الحق أحب إلى من أفلاطون) .

(ج) — موضوع المنطق :

تكون إذن هيكل المنطق الصورى على يد (أرسطو) ، وأصبح له موضوعه الذى يمتاز به عن بقية العلوم - وإن كنا لانتكر أثر الإشارات السابقة ،والظروف المحيطة فى وضع المعلم الأول بناء هذا العلم الجديد .

ونتساءل عن موضوع المنطق الصورى ، وعن أبحاثه التى يقوم عليهـــا ، أو يتألف منها .

والجواب أن الإنسان إما أن يجهل شيئا معينا يسمع به ، ولا يعرف دلالته ومعناه - فهو يتوق إلى معرفته ، أو إلى تصوره - وذلك كمن يجهل مثلا ما هو المتحف أو المكتبة ، أو الجامعة ؟

وإما أن يجهل حكما خبريا - فهو يرمى إلى تصديقه عن طريق برهان مقنع

أو دليل معقول . وذلك كمن يجهل مثلا أن محمداً خاتم الأنبياء ، أو أن شوقى أمير الشعراء أو أن كل قاهرى عربى ـ والجاحد لشىء من ذلك مكابرة ينزل منزلة الجاهل به فالطالب فى الحالة الأولى يطلب صورة لشىء ـ ويمكن أن نسمى مجهوله مجهولا تصوريا .

أما فى الحالة الثانية ـ فهو يطلب الدليل على شىء ، ويمكن أن نسمى مجهوله مجهولا تصديقيا ، ومن ثم انقسم العلم إلى قسمين ، تصور ، وتصديق .

فأما التصور ، فطريقه التعريف .

وأما التصديق ، فطريقه الاستدلال ، أو القياس .

والتصورات ، والتصديقات ، هما بشكل عام موضوع علم المنطق .

وإن شئت فقل إن موضوعه ، ما يتعلق بفعل العقل ، وما يحصل فيه .

وترتيبا على هذا ـ فقد تألف منطق (أرسطو) من أبحاث ثلاثة .

(أولا) المقولات وفيها صنف الموجودات المختلفة فى أنماط عشرة هى :

(١) الجوهر مثل رجل (٢) الكم مثل ثلاثة أمتار (٣) الكيف مثل أخضر (٤) الإضافة مثل ابن (٥) المكان مثل السوق (٦) الزمان مثل أمس (٧) الوضع مثل جالس (٨) الملك مثل شاكى السلاح (٩) الفعل مثل القطع (١٠) الانفعال مثل المقطوع .

والمقولات هى المواد الخام الأولى التى تدخل فى بناء التعريف ، بل وفى بناء العبارة المستخدمة فى صياغة القياس، أو الدليل ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن مهمة المنطق تنحصر بين هاتين الصناعتين ، صناعة التعريف ، وصناعة القياس .

من أجل هذا كان مبحث المقولات فى منطق (أرسطو) تمهيدا ضروريا لمبحث العبارة .

(ثانيا) العبارة .

يقصد (أرسطو) بالعبارة القضية الحملية على وجه التحديد ، إذ لم يتحدث فى كتبه المنطقية عن القضية الشرطية ، وإنما ورد الحديث عنها لأول مرة فى كتب المناطقة اللاحقين له كما سيأتى بيانه فى موضعه .

وتتألف العبارة ، أو القضية الحملية عند (أرسطو) من ثلاثة أجزاء هى : الموضوع ، والمحمول ، والرابطة .

وقد تحدث عن أقسامها المختلفة من حيث الكم ، والكيف ، ومن حيث البساطة والتركيب ، ومن حيث العدول والتحصيل .

ثم عرض لأحكام القضايا . فتحدث عن التقابل وصوره والتناقض وشروطه ، وعن العكس وكيفيته . وبهذا استوفى الحديث عن القضايا فصح له الانتقال إلى القسم الثالث الذى هو أهم الأقسام المنطقية على الاطلاق ، وهو قسم التحليلات .

(ثالثا) التحليلات ، وهى قسمان ، التحليلات الأولى والتحليلات الثانية : ويقصد (أرسطو) بذلك صورة القياس ، ومادته .

فى التحليلات الأولى عرف القياس بأنه (قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها لذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا) .

ثم تحدث عن أشكال القياس فاقتصر على ثلاثة فقط ، وذلك بملاحظة وضع الحد الأوسط بين الحدين الآخرين .

فإن كان أعم منهما ، فهو شكل ثان .

وإن كان أخص منهما ، فهو شكل ثالث .

وإن كان أعم من أحدهما أخص من الآخر فهو شكل أول .

أما التحليلات الثانية : فقد تحدث فيها (أرسطو) عن القضايا التى يتألف منها القياس وقسمها إلى برهانية ، وظنية وسفسطية .

ثم ذكر بعد ذلك الاستقراء ، والتمثيل واعتبرهما من لواحق القياس .

ولم يشر (أرسطو) إلى القياس الاستثنائى أو القياس الشرطى تمشيا مع اقتصاره فى كتاب (العبارة) على القضايا الحملية .

٣ - إضافات الشراح

أثار منطق (أرسطو) اهتماما كبيرا بين المشتغلين بالفلسفة ، فأقبلوا عليه يشرحونه ، ويعلقون عليه .

ولم تقف جهودهم عند ما ورثوه عن المعلم الأول من المباحث المنطقية . وإنما كانت لهم طائفة من الإضافات المهمة إلى تلك المباحث وإن ظلت الخطوط العريضة ، والمحاور الأساسية فى المنطق محتفظة ببصمات الرائد الكبير .

وفيما يلى إلمامة سريعة بأهم هذه الإضافات : —

أ - (فرفريوس) الصورى :

تعرض (أرسطو) فى منطقه للحديث عن علاقات الألفاظ ودلالاتها ، فتحدث عن الجنس ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام .

وجاء (فرفريوس ، فرتب هذه الكليات ، وزاد عليها النوع ، وبذلك نشأ فى المنطق مبحث جديد عرف بمبحث (الكليات الخمس) ، أو بشجرة فرفريوس ، ويرتبط هذا المبحث بقسم التصورات .

ب - (جالينوس) :

عرفنا أن (أرسطو) فى التحليلات الأولى قد اقتصر على ثلاثة فقط من أشكال القياس تبعا لنسبة الحد الأوسط إلى الحدين الآخرين .

وقد جاء (جالينوس) ، فأضاف الشكل الرابع ، وجعل أضربه المنتجة خمسة ، أو ثمانية على اختلاف فى النقل عنه بين المتقدمين ، والمتأخرين والواقع أن (أرسطو) أغفل الشكل الرابع ، إما لأنه بعيد عن الطبع جدا بسبب قلب

91983

التدرج بين الحدود الثلاثة فيه . إذ الانتقال فيه يكون من الأوسط إلى الأكبر، ثم إلى الأصغر كما سيأتى بيانه .

وإما لأن الشكل الرابع، هو نفس الشكل الأول بعكس فى الترتيب، أوعكس فى المقدمات .

وإما لأنه مفهوم من ترديد (أرسطو) السابق بصدد بيان الأشكال ، فهو يقرر أن الحد الأوسط إن كان أخص من الحدين الآخرين فهو شكل ثالث . وإن كان أعم منهما ، فهو شكل ثان .

وإن كان أخص من أحدهما أعم من الآخر ، فهو شكل أول .

وهكذا يكون الشكل الرابع متضمنا فى الشكل الأول ، على أساس أنه يمكن أن ينحل الشق الثالث من الترديد بحيث يستبين الفصل بين الشكل الأول والشكل الرابع ، وذلك بأن يقال فإن كان، أى الحد الأوسط ، أعم من الأصغر ، أخص من الأكبر ، فهو شكل أول .

وإن كان أخص من الأصغر أعم من الأكبر ، فهو شكل رابع .

وهذا يعنى أن إضافة (جالينوس) ليست أكثر من صياغة تفصيلية لما تضمنته عبارة (أرسطو) المجملة .

(ج) الرواقيون :

تقوم الفلسفة الرواقية على أساس إعتبار العالم مؤلفا من مجموعة من الأجزاء المختلفة .

ولكن يسود هذه الأجزاء على إختلافها نوع من التفاعل المتبادل يعبر عما بينها من التكامل والارتباط .

ومن ثم تكون أدق القضايا تعبيرا عن العالم هى القضية الشرطية، لما فيها من الارتباط بين المقدم والتالى ولهذا قصر الرواقيون إهتمامهم على القضية الشرطية على الرغم من أن (أرسطو) لم يتحدث عنها ، ولم يشر إليها إكتفاء بالقضية الحملية .

وقد هداهم بحثهم فى هذه القضية إلى القيـــاس الشرطى الذى يتألف من الشرطيات المحضة ، أو الشرطيات والحمليات .

وتنبهوا كذلك إلى القياس الاستثنائى الذى يتألف من شرطية ، وأخرى إستثنائية .

وبالجملة ، فإن كل ما يتعلق بالقضية الشرطية وأقسامها ، وبالقياس الشرطى والاستثنائى يعد من النتائج التى إنتهى إليها بحث الرواقيين .

٤ — المنطق والعلوم

(أ) معنى الصورية

المنطق فى مجمله لا يهتم بالجزئيات ، ولا يقف عند التفاصيل .

فإذا قلنا مثلا (١) كل مصرى عربى (٢) كل معتزلى مسلم (٣) كل شجر نبات فإن نظرة المنطق إلى القضايا الثلاث نظرة واحدة ، لا تختلف من قضية إلى أخرى المهم عنده أن فى كل من القضايا الثلاث حكما بشىء ما على جميع أفراد شىء آخر ففى القضية الأولى الحكم بالعروبة على جميع أفراد المصرى . وفى الثانية الحكم بالإسلام على جميع أفراد المعتزلى .

وفى القضية الثالثة الحكم بالنباتية على جميع أفراد الشجر ، وهكذا الأمر فى سائر القضايا المماثلة .

وقد ترد القضايا على صورة أخرى كما فى الأمثلة التالية (١) كلما سقط المطر ابتلت الأرض (٢) إذا كان شهر فبراير تسعة وعشرين يوما ، فالسنة كبيسة . (٣) إذا كان سعيد عضوا فى مجلس الشعب ، تمتع بالحصانة البرلمانية .

وعلى الرغم من إختلاف القضايا الثلاث فى مدلولها إلا أن المنطق يصنفها كلها فى شريحة واحدة ، لأنه بغض النظر عما تدل عليه كل قضية ، وإنما يلاحظ فقط أنها كلها جاءت على صورة واحدة وهى أن فى كل منها شيئا ما مترتبا على شىء آخر .

ففى القضية الأولى ترتب إبتلال الأرض على سقوط المطر .

وفى الثانية ترتب إعتبار السنة كبيسة على كون شهر فبراير تسعة وعشرين يوما .

أما فى القضية الثالثة فقد ترتب تمتع (سعيد) بالحصانة البرلمانية على كونه عضوا فى مجلس الشعب .

فالصورة فى القضايا الثلاث واحدة وإن اختلفت المعانى والدلالات وهذا هو ما يعنى المنطقى بالدرجة الأولى .

فإذا مضينا فى تتبع صور القضايا فإن هناك صورة ثالثة يمكن أن تأتى عليها القضية وتتضح هذه الصورة من خلال الأمثلة التالية : (١) إما أن يكون الجسم متحركا أو ساكنا . (٢) إما أن يكون العدد فردا أو زوجا . (٣) إما أن يكون الإنسان حيا أو ميتا .

فهذه القضايا مختلفة أيضا فإن كلا منها تتحدث عن شىء غير الذى تتحدث عنه كل من القضيتين الأخريين ، ومع ذلك فإن المنطقى يعتبرها كلها من نوع واحد نظرا للصورة الواحدة التى جاءت عليها القضايا الثلاث ، وهذه الصورة هى العناد بين طرفين مختلفين بحيث يتحتم وجود أحدهما دون الآخر كما يمتنع وجودهما معا ، أو ارتفاعهما معا بل لابد من أحدهما فقط لاعلى وجه التحديد .

فى القضية الأولى لابد من اتصاف الجسم بالحركة ، أو السكون ، ويمتنع اتصافه بكليهما ، أو خلوه عنهما جميعا .

وفى القضية الثانية يتحتم اتصاف العدد بالفردية ، أو الزوجية مع امتناع اتصاف العدد بهما معا ، أو ارتفاعهما عنه فى وقت واحد .

كذلك الأمر فى القضية الثالثة فإنه يتعين إتصاف الإنسان بأحد الوصفين المتقابلين، الموت، أو الحياة، كما يمتنع إتصافه بهما، أو ارتفاعهما عنه فى نفس الوقت.

وما يقال فى القضية يقال مثله فى القياس المؤلف من القضايا ، إذا الأقيسة أبنية فكرية لها صورها المحددة التى لا تخرج عنها ، ولا تزيد عليها .

ولتوضيح هذه النقطة نسوق الأمثلة التالية :

(١) كل قاهرى مصرى وكل مصرى عربى ، فكل قاهرى عربى . (٢) كل كاثوليكى مسيحى وكل مسيحى يؤمن بالتوراة ، فكل كاثوليكى يؤمن بالتوراة .

(كل ورد زهر وكل زهر نبات ، فكل ورد نبات) .

نلاحظ أن كل مثال من الأمثلة الثلاثة يختلف بمعناه ومضمونه عن المثالين الآخرين .

ولكن المنطقى يلاحظ شيئا آخر هو أن الأمثلة الثلاثة جاءت كلهـــا على صورة واحدة ، إذ كل منها مؤلف من ثلاثة حدود حكم بأوسطها على الأصغر وحكم بالأكبر على الأوسط وبذلك نتج اندراج الأصغر فى الأكبر .

ففى المثال الأول حكمنا بالمصرى على القاهرى فصار القاهرى بهذا الحكم فردا من أفراد المصرى ، وبما أن المصرى نفسه مندرج فى العربى ، إذن فقد لزم أن نقول إن كل قاهرى عربى .

وفى المثال الثانى حكمنا على كل كاثوليكى بالمسيحية ، فاندرج الكاثوليكى فى المسيحى وبما أننا حكمنا بأن كل مسيحى مؤمن بالتوراة فقد لزم انسحاب هذا الحكم على كل كاثوليكى .

أما فى المثال الثالث فقد حكمنا على كل ورد بأنه زهر ، وبما أننا حكمنا بعد ذلك على كل زهر بالنباتية فلا بد من القول بأن كل ورد نبات .

والذى نود أن ننتهى إليه هو أن المنطقى لا يتوقف عند ما تتضمنه الأمثلة الجزئية وإنما تتجه عنايته إلى الأطر والقوالب الفكرية التى ينتظم كل منها ألوف الأمثلة وهو لذلك كثيرا ما يستغنى بالرموز الرياضية عن الأمثلة ذات

الدلالات اللغوية الخاصة ، ولهذا يسمى المنطق بالصورى إذ أنه لا يهتم بمادة العبارة وإنما يهتم بالصورة التى جاءت عليها العبارة ، أو القياس المؤلف من العبارات .

قد يقال أن المنطق لا ينفرد بهذه الصورية ، فإن طبيعة أى علم تقتضى قصر اهتمامه على القوالب والأطر .

ولكننا نقول أن المنطق بحكم موضوعه أكثر إيغالا فى الصورية من أى علم آخر ، ويشير الدكتور زكى نجيب محمود إلى هذه الحقيقة فيقول (فالرياضة أكثر صورية من علم الطبيعة لأنها أكثر منه تعميما ، أعنى أن القوانين الرياضية تنطبق على علم الطبيعة كما تنطبق على غيره من العلوم ، والمنطق أكثر صورية من الرياضة ، لأنه أعم منها ، إذ الرياضة نفسها قائمة على أسس منطقية)[1] .

وبعد أن تحدد موضوع المنطق الصورى ، وتبينت طبيعة منهجه فى مباحثه على النحو السابق ، يحسن بنا أن نبرز الحدود الفاصلة التى تميزه عن بعض العلوم التى تقترب منه ، أو تشتبه به .

(ب) المنطق ، وعلم النفس

عرفنا مما سبق أن موضوع المنطق ، هو صورة الفكر ، وأنه يقنن العمليات الفكرية بحيث ينأى بها عن احتمالات الخطأ ليصل بها إلى مستوى الصحة والصواب .

ولهذا عرف المنطق بأنه (آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر).

والعمليات الفكرية جزء من وظيفة النفس الإنسانية ، بل الفكر هو جوهر هذه النفس على التحقيق حتى قيل إن الإنسان حيوان مفكر .

---

(١) المنطق الوضعى ، ص ٧

ومن ثم تتضح قوة الصله بين المنطق من جهة ، وعلم النفس من جهة أخرى ، فكلاهما يعمل فى ميدان واحد ، هو النفس الإنسانية .

ولكن ذلك لا يحملنا على إغفال ما بين العلمين من وجوه التمايز .

فالمنطق يتعامل مع جانب واحد من جوانب النفس الإنسانية وهو جانب الفكر . وهو الجانب الذى أطلق عليه (أفلاطون) إسم النفس الناطقة فى مقابلة النفس الغضبية ، والنفس الشهوية .

بينما علم النفس أوسع دائرة، وأكبر إهتماما ، فهو يتعامل مع النفس الإنسانية كلها ، أى بسائر وظائفها ، ومختلف قواها .

بل إن من علماء العصر الحديث من لم يقنعوا بهذا الميدان الواسع المتشعب فامتد طموحهم إلى آفاق أوسع ، فأنشأوا ما يعرف بعلم نفس الحيوان ، وعلم نفس الحشرات .

والخلاصة أن علم النفس يتناول بالدراسة كل ما يشمله النشاط النفسى من غرائز ، وعواطف ، وانفعالات ، وإدراكات عقلية .

أما المنطق فيقصر اهتمامه على الحالات الفكرية .

قد تسمح هذه التفرقة بتصور أن المنطق جزء من علم النفس ، وأن من الممكن الاستغناء عن المنطق مادام نشاط علم النفس يمتد إلى العملية الفكرية باعتبار أنها جزء من وظيفة النفس ، ولكن هناك فرقا آخر يبعد هذا الاحتمال تماما ، ذلك أن علم النفس بطبيعته ، يكتفى بوصف الظاهرة سوية كانت أو شاذة .

أما المنطق فيقنن للظاهرة كى تصل إلى أكمل صورها ، وأفضل وجوهها . فعلم النفس إذن ، علم وصفى يعرض ما هو كائن .

أما المنطق ، فعلم معيارى يقنن لما ينبغى أن يكون .

وإذا كان الفصل بين العلمين على هذا النحو ضروريا لتحديد اختصاص كل منهما ، فإن الفصل بين الفكر ، وقوى النفس الأخرى ضرورى أيضا لتحقيق العملية المنطقية ، والوصول إلى المعرفة الصحيحة .

أى أن العملية المنطقية ينبغى أن تتجرد تماما من كل سمة سيكلوجية كيما تنتهى بنا إلى المعرفة الصحيحة ، وهذا هو ما كان يعنيه الفيلسوف الإنجليزى (فرنسيس بيكون)(١) حين دعا إلى ضرورة التخلص من أوهام العقل بما فى ذلك (أوهام الكهف) وهى عنده مجموعة الظروف النفسية التى تميز شخصا عن آخر ، وتؤثر تأثيرا أكيدا على عمل العقل .

ولكن ، يبدو أن التخلص التام من تأثير العامل النفسى على العملية المنطقية أمر عسير إلى الحد الذى أدى بشيخ المناطقة المعاصرين ، برتراند راسل ، إلى القول أن هناك شيئا سيكلوجيا فى الاستدلال لا يمكن تجنبه ، لأن الاستدلال طريقة نصل بها إلى معرفة جديدة .

فالانتقال من تقرير شىء إلى تقرير شىء آخر ، هو فى الواقع عملية سيكلوجية.

(جـ) المنطق ، وعلم الأخلاق

يلتقى المنطق وعلم الأخلاق حول محور مشترك هو أنهما يقننان لما ينبغى أن يكون .

غير أن هناك فرقا جوهريا يميز كلا من العلمين عن الآخر ، ذلك لأن المنطق يقنن للعمليات الفكرية .

أما علم الأخلاق . فيقنن للعمليات الأخلاقية .

---

(١) هو رائد الفلسفة التجريبية الحديثة ، وله سنة ١٥٦١ ، وتوفى سنة ١٦٢٦ ميلادية

ونستطيع أن نقول بتعبير آخر أن المنطق يتعلق باحدى القيم المطلقة وهى الحق .

بينما يتعلق علم الأخلاق بقيمة أخرى من هذه القيم وهى الخير .

أى أن المنطق يتعلق بما ينبغى أن يكون فى مجال المعرفة، ويتعلق علم الأخلاق بما ينبغى أن يكون فى مجال الفضيلة .

فإذا ذهبنا مع (سقراط) إلى أن الفضيلة (المعرفة) على معنى أن ثمة تلازما ضروريا بين المعرفة والفضيلة ، وأن من عرف الخير معرفة كاملة لا بد أن يكون خيرا ، فإذا فترت نزعة الخير فى شخص ما ، كان ذلك دليلا على ضعف معرفته بالخير بنفس النسبة ، أقول إذا ذهبنا مع (سقراط) إلى تقرير هـذه الفكرة المثالية ، فقد تقرر وجه آخر للعلاقة بين المنطق ، والأخلاق على أساس أن العمليات المنطقية تقود إلى المعرفة الصحيحة، والمعرفة الصحيحة تقود إلى الفضيلة الكاملة .

(د) المنطق واللغة

اللغة هى الوسيلة الرئيسية التى يتم بها التعبير عن أفكار الإنسان ومشاعره ونقلها إلى الآخرين ، وبذلك يتم التواصل بين الناس ، وتأخذ الحياة الإنسانية طابعها الإجتماعى ، فاللغة إذن مظهر من المظاهر التى تميز حياة الجنس البشرى ، وتعمل على تطورها بالصورة التى تليق به[1] .

فاللغة فى جوهرها رموز يصطلح عليها الناس ليعبروا بها عما يكنونه من مشاعر ، وأفكار لا سبيل إلى الإفضاء بها إلا عن طريق الألفاظ والعبارات .

---

(١) الدكتور محمد مهران ، علم المنطق ، ص ٣٢

وهذا هو ما يشير إليه قول الشاعر العربى :

(إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل الكلام على الفؤاد دليلا)

ويمكن القول بأن اللغة هى وعاء الفكر ، والفكر هو محتوى اللغة ، فالفكر بلا لغة تعبر عنه روح بلا جسد كما أن اللغة بلا فكر يشيع فيها جسد بلا روح .

وقد أشار (ماكس مللر) إلى قوة الصلة بين الفكر ، واللغة حين قال :

(إن الفكر ، واللغة بمثابة وجهى العملة النقدية) .

ولعل فى تسمية المنطق بهذا الإسم ما يشير إلى قوة الصلة بينه وبين اللغة .

فالتسمية تربط المنطق بالنفس الناطقة التى هى قوة الفكر فى الإنسان ، وهى من جهة أخرى تربطه باللسان الذى هو أداة النطق .

وقد قيل أن (أرسطو) قبل أن يضع المنطق أتقن علوم اللغة وتبحر فيها على اعتبار أن السوفسطائيين كانوا قد تعمقوا فى هذه العلوم كوسيلة أكيدة للبلبلة والتمويه .

على أن الصلة بين المنطق ، والنحو ، والمقارنة بينهما كثيرا ما كانت موضع الأخذ والرد ذلك لأن دور النحو فى ترتيب عبارات اللغة يشبه إلى حد كبير دور المنطق فى ترتيب الصور الفكرية .

والواقع أن العلمين يتكاملان ، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر ، فالنحوى يحتاج إلى المنطق فى ترتيب قواعده وتصنيف موضوعاته .

والمنطقى يحتاج إلى النحو فى صياغة أفكاره واستخلاص نتائجه .

والفرق بين المنطق ولغة ما من اللغات ، هو الفرق بين العام والخاص .

ويمكن القول بأن المنطق لغة عالمية ، واللغة منطق قومى .

وهذا هو ما كان يعنيه (أبو سليمان السيجستانى) فيما نقله عنه (أبو حيان التوحيدى) حين قال (إن النحو منطق لغوى ، والمنطق نحو عقلى) .

وقد حسم (أبو حيان) قضيـــة المفاضلة بين المنطق ، والنحو ، فقرر فى المقايسات أنهما متكاملان ، مع استقلال كل منهما فى مجاله الخاص .

يقول التوحيدى (وبهذا يتبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق .

ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحويا ، والنحوى منطقيا ، خاصة والنحو واللغة عربية ، والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها) .

والوضعيون فى العصر الحديث وعلى رأسهم (برتراند رسل) يبالغون فى توثيق الصلة بين المنطق ، واللغة ، بل بين الفلسفة ، واللغة إلى أبعد مدى . وذلك حين يقررون أن وظيفة الفلسفة ينبغى أن تقتصر على مجرد تحليل ألفاظ اللغة وعباراتها .

الفصل الثانى

المسلمون والمنطق

ظهر الإسلام فى شبه الجزيرة العربية — بين قوم من العرب الخلص — لم تغزهم التيارات الغربية ، ولم تدخل فى تكوينهم عناصر من الثقافة الأجنبية .

وقد ازدهر فيهم الشعر ، والخطابة ، وانتشرت بينهم الحكم والأمثال ، فناسب أن يكون محور إعجازهم بلاغة الكتاب الذى يدعوهم إلى الدين الجديد وليس نظم الأقيسة المنطقية التى لاعهد للقوم بها ، ولا قدرة لهم عليها . ومن ثم فقد اصطنع الإسلام للدعوة مناهج سهلة المأخذ ، ميسورة القبول تكفل الاقناع بما فيه من عقائد ، وشرائع .

وظل القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ـ هما المعين الصافى الذى يستق منه المسلمون توجيه حياتهم وطرائق معيشتهم .

ومضت الأمور فى صدر الإسلام ، وفى ظل دولة بنى أمية على هذا النحو من اقبال المسلمين على القرآن والحديث ، واشتغالهم بما يقوم عليهما من العلوم النقلية .

كما أن الحروب المتوالية ، والفتن السياسية من جهة أخرى لم تكن تترك للمسلمين الفرصة المناسبة للتعرف على شىء ذى بال من ثقافات الأمم الأخرى .

ولما قامت الدولة العباسية ، واستقرت الأمور لرجالها — تخلق فى

الظاهرة الحضارية جانب جديد أسهمت فى صنعه ملابسات العصر وظروف الدولة .

فقد بدأ المسلمون يتعرفون على ثقافات الشعوب وأساليب حياتهم ومناهج تفكيرهم بفضل الاحتكاك المباشر الذى أدى إليه امتداد الفتوح بفضل ازدهار الترجمة التى نقلت إلى لغتهم أفضل ما فى هذه الثقافات من عناصر ،

١ - حركة الترجمة وبداية التعرف على المنطق .

فى ظل الدولة العباسية - ازدهرت حركات الترجمة من اللغات الفارسية واليونانية والهندية والسريانية إلى اللغة العربية .

وكان أول من أطلع بهذه المسئولية (ابن المقفع) الذى ترجم كتاب (كليلة ودمنة) من الفارسية وكتاب (السند هند) من الهندية . وبعض كتب (أرسطو) فى المنطق . والمجاسطى فى الفلك .

وقد مر العصر الذهبى للترجمة بثلاث مراحل تاريخية - وذلك على النحو التالى .

المرحلة الأولى :

وتمتد من عهد (أبى جعفر المنصور) إلى أواخر عهد (الرشيد) - ومن أشهر المترجمين فى هذه المرحلة (عبد الله بن المقفع) الذى مر ذكره . و (جورجريوس بن جبرائيل) . و (يوحنا بن موساويه) .

وقد عرف المعتزلة من خلال هذه الترجمات الفلسفة اليونانية . وتأثرت أبحاثهم بالمنطق - فتكلموا فى (الجوهر . والعرض . والطفرة) وما إلى ذلك من موضوعات كلامية تتسم بالجدل الذهنى . وتتشبث بنظم الأقيسة . وصياغة البراهين .

المرحلة الثانية : — وتتمثل فى عهد (المأمون) .

ومن أشهر المترجمين فى هذه المرحلة (يوحنا ، أو يحيى البطريق) مولى المأمون ، وقد ترجم كثيرا من كتب (أرسطو) و (الحجاج بن مطر الوراق الكوفى) و (قسطى بن لوقا البعلبكى) عبد المسيح بن ناعمة الحمصى) و (حنين بن إسحاق) و (إسحاق بن حنين) و (ثابت بن قرة) و (حبيش الأعصم) ابن أخت (حنين)

المرحلة الثالثة : — وتلى عهد (المأمون) .

ومن أشهر المترجمين فى هذه المرحلة (سنان بن ثابت بن قرة) و (متى بن يونس) ويحيى بن عدى) ، وأولاد (وموسى بن شاكر) الذين نالوا حظوة كبيرة عند الخليفة (المتوكل) .

فإذا ما ذهبنا نلتمس أسباب ازدهار الترجمة وتقدمها ، لا سيما فى المرحلتين الأولى ، و الثانية ، وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من الأسباب نذكر أهمها فيما يأتى :

١ — سيادة العناصر الأجنبية ، ورغبة هذه العناصر فى فرض ثقافتها على البيئة الإسلامية مع تمكنها المناسب من الاطلاع بعبء الترجمة بشكل مرض .

٢ — شيوع روح الجدل حول مسائل الدين بين الفرق الإسلامية من جهة وبين المسلمين ، وأهل الديانات الأخرى من جهة ثانية ، فكان كل فريق يحاول أن يسند حجته بما يمكن أن يجده فى الثقافات المختلفة من براهين .

٣ — الفتوح الإسلامية ، وما استتبعته من امتزاج الحضارات ، ومحاولة أصحابها اقتحام حواجز اللغة ليصل هذا الامتزاج إلى أقصى مداه

٤ — ميل الخلفاء العباسيين إلى الثقافات الأجنبية ، وتشجيعهم نقلها إلى اللغة العربية حتى يتسنى الانتفاع بها ، والإفادة منها بقدر المستطاع .

فالرشيد مثلا رباه البرامكة على علمهم وثقافتهم .

والمأمون نشأ فى بيت (الرشيد) ، وتربى مثل تربيته ، وسار مثل سيرته وعنى بالترجمة عناية فائقة ، فترجمت بتوجيهه منه أكثر كتب (أرسطو) أو المشائين .

وأخذت الفلسفة تشق طريقها بين المسلمين بخطوات واسعة .

ويحكى بعض المؤرخين عن (المأمون) قصة غريبة يعللون بها عنايته بـ (أرسطو) على وجه الخصوص ، فيحكون أن الخليفة رأى فى منامه كأن رجلا أبيض اللون مشربا بحمرة ، واسع الجبهة ، مقرون الحاجب ، أصلع الرأس ، أشهب العينين ، حسن الشمائل ، جالسا على سريره ، قال (المأمون) (وكأنى بين يديه قد ملئت مهابة ، فقلت له من أنت ، قال أنا (أرسطو طاليس) فسررت به ، وقلت أيها الحكيم أسألك ، قال سل قلت ما الحسن ، قال ما حسن فى العقل ، قلت ثم ماذا ، قال ما حسن فى الشرع ، قلت ثم ماذا ، قال ما حسن عند الجمهور ، قلت ثم ماذا ، قال ثم لا ثم ، قلت زدنى ، قال عليك بالتوحيد) .

ثم يذكرون أن (المأمون) أحضر العلماء ، وحكى لهم رؤياه وسألهم عن (أرسطو طاليس) فأخبروه أنه حكيم يونانى ، فأمر بترجمة كتبه ورسائله .

ونحن لا نوافق على هـــذا التعليل لعناية (المأمون) بفلسفة المعلم الأول خصوصا وقد ذكرت الرواية أن (المأمون) ظل إلى حين هذه الرؤيا على جهل تام بأرسطو ، بل نعتقد أن البيئة الإسلامية قد عرفت (أرسطو) قبل ذلك بعشرات السنين ، وقد أشرنا إلى أن (ابن المقفع) ترجم بعض كتبه فى المنطق ، وكان ذلك فى عهد (المنصور) .

هذا فضلا عن (المأمون) نفسه وقد ورث حب الفلسفة عن آبائه ، وتلقى مذهب (أرسطو) عن أساتذته المعتزلة ـ الأمر الذى يجعلنا نرجح أن منامه كان انعكاسا لاستعداده العقلى الخاص ، وميله الفلسفى الموروث .

ويتحدث القاضى (صاعد) عن هـــذا الميل الذى توارثه كبار الخلفاء العباسيين فيقول « فلما أدال الله تعالى للهاشميين ، وصرف الملك إليهم ـ ثابت الهمم من غفلتها ، وهبت الفطن من سنتها .

وكان أول من عنى منهم بالعلوم ـ الخليفة الثانى (أبو جعفر المنصور) فكان ـ رحمه الله ـ مع براعته فى الفقه مقدما فى علم الفلسفة ، وخاصة فى صناعة النجوم كلفا بها وبأهلها .

ثم لما أفضت الخلافة إلى الخليفة الرابع منهم (عبد الله المأمون) بن الرشيد بن محمد المهدى بن أبى جعفر المنصور ـ أقبل على طلب العلم فى مواضعه ، واستخراجه من معادنه ـ فوجه إليه همته الشريفة ، وقوة نفسه الفاضلة ـ فداخل ملوك الروم وأتحفهم بالهدايا الخطيرة ، وسألهم صلته بما لديهم من كتب الفلسفة ـ فبعثوا إليه ما حضرهم من كتب (أفلاطون) و (أرسطوطاليس) و (أبقراط) و (جالينوس) و (إقليدس) و (بطليموس) وغيرهم من الفلاسفة ـ فاستجاد لها صهرة البراجمة ، وكل فاهم بأحكام ترجمتها ـ فترجمت له على غاية ما يمكن ـ ثم حض الناس على قراءتها ، ورغبهم فى تعلمها ـ فنفقت سوق العلم فى زمانه وقامت دولة الحكمة فى عصره ، وتنافس أولو النباهة فى العلوم لما كانوا يرون من إحظائه لمنتحليها ، واختصاصه لمتعلميها ـ فكان يخلو بهم ، ويأنس بمناظرتهم .

ويلتذ بمذاكرتهم ـ فينالون عنده المنازل الرفيعة . والمراتب السنية .

وكذلك كانت سيرته مع سائر العلماء والفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، وأهل

اللغة والأخبار والمعرفة بالسير والنسب ـ فأتقنت جماعة من ذوى الفنون والتعليم فى أيامه كثيرا من أجزاء الفلسفة وسنوا لمن بعدهم مناهج الطلب ومهدوا أصول الأدب حتى كادت الدولة العباسية تضاهى الدولة الرومانية أيام اكتمالها وزمان إجتماع شملها » .

والذى نود أن نثبته ـ هو أن عناية خلفاء الدولة العباسية اتجهت أولا إلى الطب ، والتنجيم لشدة الحاجة إليهما ـ ولكنهم قرأوا فى كتب هذين العلمين أسماء الفلاسفة الكبار ـ فأدى بهم ذلك إلى معرفة المذاهب الفلسفية ومن ثم عرفوا المنطق بوصفه مدخلا إلى الفلسفة ، ولاقترانه باسم (أرسطو) أكبر فيلسوف يونانى عرفوه .

وقد راجت العلوم العقلية رواجا كبيرا فى عهد الخليفة (المأمون) ـ بل إن عصره ليعد ـ هو العصر الذهبى للثقافة فى المشرق الإسلامى ـ ولكن ليس معنى هذا أن نعتبر عصره ، أو منامه المشهور بدء تعرف المسلمين على المنطق وغيره من فروع الفلسفة ـ بل إن معرفتهم بذلك ترجع إلى ما قبل هذا العصر بوقت غير قصير ـ وقد ذكر القاضى (صاعد) أن أول علم اعتنى به من علوم الفلسفة علم المنطق ، والنجوم . فأما المنطق فأول من اشتهر به فى هذه الدولة (عبد الله بن المقفع) الخطيب الفـــارسى كاتب (أبى جعفر المنصور) فإنه ترجم كتب (أرسطوطاليس) المنطقية الثلاثة التى فى صورة المنطق ، وهى كتاب (قاطاغوريامس) ، وكتاب (بارى أرمنياس) وكتاب (أنولوطيقا) ـ كما ترجم المدخل إلى المنطق المعروف بايساغوجى لفرفريوس الصورى .

ومن الباحثين من يرجع بمعرفة المسلمين للمنطق إلى ما قبل عهد المنصور أيضا بل إلى ما قبل الدولة العباسية .

ومن الذين يقفون إلى جانب هذه الفكرة ، ويؤيدونها بالشواهد التاريخية الدكتور (على سامى النشار) فهو يقول :—

« ومما يثبت صلة المسلمين بفلسفة اليونان فى القرن الأول إحتكاك المسلمين العلمى . واتصالهم بآباء الكنيسة فى الشام وما بين النهرين فى أديرتهم وكنائسهم ونقاشهم لعقائد المسيحيين . وقد كفل المسلمون للأديرة والكنائس الحرية الدينية والفكرية ، فكانت كمجامع علمية تدرس فيها فلسفة اليونان وفى مقدمتها منطق أرسطو حتى آخر الفصل السابع من التحليلات الأولى أى إلى آخر القياسات الحملية ـ وذلك فضلا عن أثر المنطق والفلسفة الرواقية فى عقائد الكنيسة ، ويثبت إتصال المسلمين بأصحاب هذه الأديرة وجود مخطوطات سريانية من مخطوطات هذا العهد ، فيها جانب كبير من نقاش المسلمين لعقائد المسيحيين ، ورد هؤلاء الآخرين على المسلمين ، كما أن البحث فى حياة يوحنا الدمشقى وتراثه ـ وقد وصل إلينا الكثير من هذا التراث يدعم هذه الفكرة . وهناك دليلان يثبتان أن المسلمين عرفوا المنطق اليونانى عن طريق إحتكاكهم بآباء الكنيسة :

أما أولهما : فهو الآثار الرواقية فى نقد المتكلمين الأول لمنطق أرسطو ـ وكذلك وجود عناصر رواقية فى كتب علماء أصول الفقه الأول من أمثال الجصاص .

وأما ثانيهما . فهو أن التراجم الإسلامية الأولى للأرجانون التى وصلتنا أو التى وصلت إلينا أسماؤها هى على غرار الكتب المنطقية المسيحية ، أى أنها كانت تقف عند آخر الأشكال الوجودية .

ومن الدلائل على علم المسلمين بالمنطق اليونانى أيضا فى عهد بنى أمية مايذكر

من أن خالد بن يزيد (تسعين هـ) أمر بعض العلماء اليونانيين الذين يعيشون فى الإسكندرية بترجمة الأروجانون من اليونانية إلى العربية[1]» .

ومهما يكن من شىء - فقد ترجم المنطق إلى اللغة العربية ، ضمن ما ترجم من تراث الإغريق ، وعرفه المسلمون - فاختلفت مواقفهم منه ، وآراؤهم فيه ، ولكنه فى النهاية ترك بصماته الواضحة على الثقافة الإسلامية كما سيظهر بعد قليل

٢ — المشتغلون بالمنطق :

ترجمت كتب (أرسطو) المنطقية إلى العربية ، وترجمت معها كتب الشراح - وصادف هذا المجال الجديد من مجالات المعرفة بين المسلمين أذهانا مهيأة لقبوله قادرة على ممارسته ، والبلاء فيه .

وفى الحق أن مناطقة المسلمين لم تكن لهم إضافات ذات بال إلى ما كتبه المعلم الأول وشراحه ، وأوشك دورهم أن يقتصر على مجرد الشرح ، والتلخيص ومع ذلك فقد كانت هذه الشروح والتلخيصات هى الواسطة بين (أرسطو) والغرب كما سيأتى - وهو وحده دور يذكر للمسلمين بالعرفان .

وعلى الرغم من وجود المعارضين لهذا العلم الغريب على البيئة الإسلامية .

إلا أننا يمكن أن نعتبر الجو العام جو حفاوة وترحيب .

فقد تصدى للمنطق من المسلمين من تعصبوا له ، وألفوا فيه .

ومن أبرز هؤلاء الفارابى ، وابن سينا ، والغزالى) فى المشرق .

و (أبو الوليد ابن رشد) فى المغرب .

ونخص الآن كلا منهم بكلمة سريعة تشير إلى موقفه من المنطق ورأيه فيه .

---

(١) مناهج البحث عن مفكرى الإسلام ، ص ٢٠

(١)

(الفـــارابى)

٢٥٩ هـ إلى ٣٣٩ هـ

كان (أبو نصر الفارابى) ذا عقلية فلسفية ممتازة ، وطاقة على البحث خارقة فأقبل على الكتب اليونانية بنهم شديد ، وأعجب بأرسطو على الخصوص فاتخذ خطه واتجه اتجاهه حتى أطلق عليه لقب (المعلم الأول) .

ولما كان كثير من المسلمين ينظرون إلى فلسفة (أرسطو) بكثير من الحذر والريبة ويعتبرونها منافية لمبادىء الإسلام - على خلاف رأيهم فى (أفلاطون) الذى يرونه أقرب إلى روح دينهم - فقد حاول (الفارابى) أن يقيم الوفاق بينهما بكتابه الذى سماه (الجمع بين الحكيمين) - ومهما وجه إلى هذه المحاولة من نقد - فإنها ولا شك مظهر من مظاهر ولاء المعلم الثانى للمعلم الأول .

وقـــد كان (الفارابى) يعتبر صناعة المنطق صناعة ضرورية لمن أحب ألا يكتفى بالظن وآثر أن يصل إلى اليقين - ذلك لأن الجهل بالمنطق يجعلنا غير قادرين على التمييز بين الآراء الصحيحة ، والفاسدة - لا عند أنفسنا ولا عند غيرنا - كما أننا بدون معرفة القوانين المنطقية لا نستطيع أن ننتهى فى منازعتنا إلى الحل الصائب ، والرأى الصحيح ، فإن المنطق هو المقياس الذى يمكن الاحتكام إليه فى هذه المنازعات ، وهو الوسيلة المثلى للتفرقة بين الخطأ والصواب .

فإذا افتقدنا ذلك المقياس ، أو عدمنا هذه الوسيلة عرض لنا أحد أمرين لا محيد عنهما :

إما التحير فى الآراء بحيث لا نستطيع التمييز بين الصحيح والفاسد .

وإما أن نسرع إلى تصحيح بعضها ، وتزييف البعض الآخر دون أن يكون لدينا أساس موضوعي للتصحيح ، أو التزييف .

وإن وافقنا الحق فيما صححناه ، أو زيفناه ـ كان ذلك بالمصادفة المحضة ـ وهي لا تصلح مطلقا قاعدة للتصحيح ، أو التزييف .

ويترتب على جهلنا بالمنطق أيضاً أننا إما أن نحسن الظن بجميع الناس .

وإما أن نتهمهم جميعاً .

وإما أن نميز بينهم على غير أساس للتمييز .

وفي كل من هذه الاحتمالات الثلاثة ظلم بين ، وبعد عن الدقة واضح ـ وحيث إنها جميعاً ناشئة عن جهلنا بالمنطق ـ فقد تبين أنه صناعة ضرورية لمن أحب ألا يقتصر في اعتقاداته ، وآدابه على الظنون ، وهي الاعتقادات التي لا يأمن صاحبها من نفسه أن يرجع عنها إلى أضدادها .

أما من قنع بالظن ، وآثره على اليقين ـ فليس صناعة المنطق ضرورية في حقه .

(٢)

(ابن سينا)

٣٨٠ إلى ٤٢٨ هـ

هو (أبو على بن سينا) الملقب بالشيخ الرئيس.

درس المنطق، والفلسفة، وأصدر فيهما كتبا هامة لا يستغنى عنها الباحث منها كتاب (الإشارات والتنبيهات)، وكتاب (الشفاء) الذى جعله أشبه شىء بموسوعة تتضمن فلسفة المشائين ومنطقهم.

وقد أولى المنطق جزءا بارزاً من عنايته - فهو عنده (آلة قانونية تعصم مراعاتها الإنسان عن أن يضل فى فكره)[1].

ولا يقف دور المنطق عند صحة الأفكار وصوابها بل يتعدى ذلك فيما يرى (ابن سينا إلى تذكية النفس وهدايتها إلى الفضيلة - وهو دور تقضيه طبيعة الصلة بين الفكر والأخلاق -

فإن استكمال الإنسان. هو أن يعلم الحق لأجل نفسه، والخير لأجل العمل به

ولما كانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما غير كافيتين فى ذلك - كان لابد من أن يحصل الانسان على هذا العلم بطريق النظر، والاكتساب - وهذا الاكتساب يكون بواسطة من المعلوم على كيفية، وترتيب مخصوصين.

ولما كان الأمر كذلك - فقد وجب أن يكون الانسان مبتدئاً بعلم كيفية اكتساب المجهول من المعلوم، وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها حتى تفيد العلم بالمجهول[2]

---

(١) الإشارات والتنبيهات القسم الأول ص ٢٣.

(٢) الدكتور محمد عبد الستار نصار، المدرسة السلفية ص ٥٩.

وهكذا يقوم المنطق بهذا الدور المنفرد فى تصحيح الفكر ، وتذكية النفس - ومن ثم فهو يعين على تحصيل سائر العلوم — وبالتالى تتضح رئاسته لها وفضله عليها .

يقول ابن سينا « فالمنطق نعم العون فى إدراك العلوم كلها — فلذلك حق للفاضل المتأخر (الاسكندر الأفروديسى) أن يفرط فى مدح المنطق .

وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال : أن المنطق ليس محله من العلوم الأخرى محل الخادم ، بل محل الرئيس — لأنه معيار ومكيال »[1] .

غير أن ابن سينا لا يوافق الاسكندر على أن رئاسة المنطق للعلوم مرجعها أنه معيار ومكيال — فذلك لا يكفى لتبرير فضل المنطق ورئاسته .

بل مرجع ذلك عند (ابن سينا) هو شرف موضوع المنطق وسمو غايته — إذ هو ليس مجرد معيار لغيره من العلوم — بل هو مع ذلك علم متميز له موضوعه المستقل ومسائله الخاصة .

---

(١) الشفاء ، المنطق ، ص ١٥

(٣)

الغـــزالى

٤٥٠ الى ٥٠٥ هـ

شن الإمام الغزالى حملة عنيفة على الفلاسفة ، ورماهم بالزندقة والضلال فى أكثر من كتاب .

بل لقد كثف هجومه عليهم فى كتاب كامل سماه (تهافت الفلاسفة) .

ولكن رأيه فى المنطق كان مختلفاً تماما عن رأيه فى الفلسفة .

فقد قرر فى كتابه (المنقذ من الضلال) أن المنطق لاتعلق له بالدين نفيا، أو إثباتا ـ شأنه فى ذلك شأن الرياضيات ـ ومن ثم لايتصور أن يكون الاشتغال بالمنطق مؤديا إلى الكفر كما أدى إليه الاشتغال بالفلسفة .

بل أن المنطق مع التأمل فى مسائله وقضاياه لا يختلف عما يسلكه المتكلمون وأهل النظر من طرق لإثبات العقيدة الدينية .

وإذا كان هناك ما يمكن أن يؤخذ على المناطقة ، أو يخشى من المنطق فهما أمران محددان :

١ ـ لقد وضع المناطقة للبرهان من الناحية النظرية شروطا يعلم أنها تورث اليقين ـ لكنهم عند الانتهاء إلى المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بها بل تساهلوا غاية التساهل .

٢ ـ ربما ينظر فى المنطق من يستحسنه ويراه واضحا ـ فيظن أن من

ينقل عنهم من الكفريات مؤيدة بمثل ملك البراهين فيستعجل بالكفر قبل الانتهاء إلى العلوم الإلهية

وقد اشتغل (الغزالى) بالمنطق ، وألف فيه ، وهو يعتبره علما معياريا لا يستغنى عنه فى صياغة الأدلة العقلية .

يقول الغزالى فى معيار العلم ، ونسبة المنطق كعلم معيارى إلى أدلة العقول كنسبة العروض إلى الشعر ، والنحو بالإضافة إلى الإعراب ، فكما أنه لا يعرف منزحف الشعر من موزونه إلا بميزان العروض ، ولا يميز صواب الاعراب من خطئه إلا بالنحو ـ فكذلك لا يفرق بين فاسد الدليل ، وقويه وصحيحه ، وسقيمه إلا بالمنطق ،

٤ — إبن رشد

٥٢٠ إلى ٥٩٠ هـ

يعد (أبو الوليد بن رشد) على رأس المفتونين بأرسطو .

وكثيرا ما كان يشير فى كتاباته إلى ما يكنه لفيلسوف اليونان من مشاعر الإعجاب والتقدير .

بل وكثيرا ما خلع عليه من صفات الرفعة والكمال ما يصوره طرازا ممتازا من البشر ، أو يرتفع به فوق مستوى البشر أجمعين .

فقد قال عنه فى مقدمته لكتاب الطبيعة :—

« إن مؤلف هـــذا الكتاب أرسطو بن نيقوماخوس أعقل أهل اليونان وأكثرهم حكمة وواضع علوم المنطق والطبيعيات وما وراء الطبيعة ، ومتممها — وقد قلت أنه واضعها — لأن جميع الكتب التى وضعت قبله غير جديرة بالذكر ازاء كتبه .

وقلت أنه متممها — لأن جميع الفلاسفة الذين عاشوا بعده منذ ذلك الزمان إلى اليوم أى مدة ألف وخمس مائة سنة لم يستطيعوا زيادة شىء على وضعه ، ولا وجدوا خطأ فيه — ولا ريب أن اجتماع هذا العلم فى إنسان واحد أمر عجيب غريب يوجب تسميته ملكا إلهيا ، لا بشرا — ولذلك كان القدماء يسمونه أرسطو الإلهى » .

وقد أقبل (ابن) رشد على كتب المعلم الأول يشرحها ويلخصها ، ويعلق عليها أحيانا بما يكشف عن أصالة ورسوخ .

وقد انتشرت شروحه لكتب أرسطو حتى أطلق عليه فى الغرب لقب الشارح .

ويتحدث (ابن رشد عن الظروف التى حملته على الاهتمام بكتب أرسطو فيقول :

« استدعانى أبو بكر بن طفيل يوما فقال لى سمعت اليوم أمير المؤمنين يشتكى من قلق عبارة أرسطو طاليس أو عبارة المترجمين عنه ، ويذكر غموض أغراضه ويقول لو وقع لهذه الكتب من يلخصها ويقرب أغراضها بعد أن يفهمها فهما جيدا لقرب مأخذها على الناس - فإن كان فيك فضل قوة لذلك فافعل - وإنى لأرجو أن تفى به لما أعلمه من جودة ذهنك وصفاء قريحتك وقوة نزوعك إلى الصناعة وما يمنعنى من ذلك إلا ما تعلمه من كبر سنى واشتغالى بالخدمة ، وصرف عنايتى إلى ماهو أهم عندى منه - فكان هذا هو الذى حملنى على تلخيص ما لخصته من كتب الحكيم أرسطوطاليس »[1] .

أما رأيه فى المنطق - فهو لا يكتفى بمجرد إقرار ممارسته ، وتأييد الاشتغال به.

وإنما يجعل ذلك واجبا على من أراد الوصول إلى معرفة الله عز وجل لأن هذه المعرفة لا تتسنى إلا عن طريق البرهان وإقامة البرهان متوقفة على معرفة القياس ، وما يدخل فى تأليفه من المقدمات - ومن ثم تصير دراسة القياس المنطقى واجبا شرعيا نظرا لما تحققه هذه الدراسة من المعرفة البرهانية الكاملة بالله التى هى أشرف الغايات ، وأسماها على الإطلاق .

يقول (ابن رشد) :

« وإذا تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارها ، وكان الاعتبار ليس شيئا أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه - وهذا هو القياس ، أو بالقياس - فواجب أن نجعل نظرنا فى الموجودات

---

(١) المراكشى ، المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ، ص ١٣٦

بالقياس العقلى ـ ويبين أن هذا النحو من النظر الذى دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس وهو المسمى برهانا ـ وإذا كان الشرع قد حث على معرفة الله تعالى وموجوداته بالبرهان ـ كان من الأفضل أو الأمر الضرورى لمن أراد أن يعلم الله تبارك وتعالى ، وسائر الموجودات بالبرهان أن يتقدم أولا ـ فيعلم أنواع البراهين ، وشروطه ، وبماذا يخالف القياس البرهانى القياس الجدلى ، والقياس الخطابى ، والقياس المغالطى ـ وكان لا يمكن ذلك دون أن يتقدم ـ فيعرف قبل ذلك ما هو القياس المنطق ، وكم أنواعه ، وما منها بقياس ، وما منها ليس بقياس ـ وذلك لا يمكن أيضا دون أن يتقدم ـ فيعرف قبل ذلك أجزاء القياس التى منها تقدمت أعنى المقدمات ، وأنواعها[1] .

وتبقى النطقة التى يتخذها بعض السطحيين ذريعة لرفض المنطق ، والتحامل عليه ـ وهى أن المنطق ليس علما إسلاميا ، ولم يوضع باللغة العربية كسائر ما تعرفه البيئة من علوم النقل ، واللغة ـ وإنما هو علم غريب عن البيئة الإسلامية ـ دخيل على ثقافتها ـ وضعه مشرك وثنى ـ فيجب علينا أن نرفضه ، وننق ثقافتنا منه ، وننزه حياتنا العلمية عنه كما ننزهها عن كل مظاهر الشرك والوثنية .

وابن رشد يدين هذا التصور السطحى لمعنى العلم ، وذلك الجمود المؤسف عن مواكبة ركب التقدم .

لقد ظهرت حاجتنا الملحة إلى القياس فى تصحيح معارفنا ، بل وفى تصحيح عقائدنا كذلك فهل نحاول أن نكتشف القياس من جديد ، ونستنبط قوانينه وطرقه بعد أن اكتشفه الأقدمون ، أم الخير فى أن نكف عن هـــذا العبث

---

(١) فصل المقال ، ص ٢

الصبيانى ـ فنأخذ على الفور فى تمحيص ما قالوه ، والانتفاع بما حققوه ، ثم نبدأ نحن من حيث انتهوا هم ؟

ومن جهة أخرى ـ أن المنطق فى حياتنا العلمية أشبه شىء بالأدوات التى نستخدمها فى حياتنا اليومية ـ فأى حرج فى استخدام هذه الأدوات إذا كانت مملوكة لمن لا يشاركنا فى الملة ما دامت هذه الأدوات قد استكملت الشرائط الشرعية ؟

يقول ابن رشد « وإذا كان الأمر هكذا ، وكان كل ما يحتاج إليه من النظر فى أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم فحص ـ فقد ينبغى أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم ـ فننظر فيما قالوه من ذلك ـ فإن كان كله صوابا قبلناه منهم ـ وإن كان فيه ماليس بصواب نبهنا عليه بحسب ما اقتضته شرائط البرهان » .

ويقول أيضا « وإن كان غيرنا قد فحص عن ذلك ـ فبين أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا فى ذلك ، وسواء كان ذلك الغير مشاركا لنا ، أو غير مشارك فى الملة ـ فإن الآلة التى تصح بها التزكية ليس يعتبر فى صحة التزكية بها كونها آلة لمشارك لنا فى الملة ، أو غير مشارك إذا كانت فيها شرائط الصحة ـ وأعنى بغير المشارك من نظر فى هذه الأشياء من القدماء قبل ملة الإسلام[1] .

---

(١) فصل المقال ، ص ٤ و ٥

٣ — الرافضون للمنطق

على الرغم من أن الجو فى البيئة الإسلامية بالنسبة إلى المنطق كان جو ترحيب وتأييد — بل جو تقدير وإعجاب — إلا أن البيئة لم تخل تماما من روح المعارضة للعلم الوافد . ولعل فى ما أوردناه من نصوص (ابن رشد) ما يشى بملامح هذه المعارضة التى كان صوتها يزداد ارتفاعا مع الأيام .

والاتجاه العام لدى المعارضين يهدف إلى التشكيك فى المنطق ، واعتباره هو والفلسفة طريق الزيغ والضلال .

ولا بد أن الكلمة التى لا تزال تردد حتى اليوم (من تمنطق فقد تزندق) تعبر عن هذا الاتجاه القديم فى رفض المنطق .

ويمكن أن يقال : أن المحاولة العلمية الجادة فى نقد المنطق — هى المحاولة التى ترتبط بشيخ الإسلام (ابن تيمية) — وسنعول على آرائه النقدية إلى حد كبير فى القسم الثالث من هذه الدراسة إن شاء الله .

أما الآن — فنعرض لثلاثة نماذج أخرى من الرافضين أحدها قبل (ابن تيمية) والآخران بعد (ابن تيمية) ولاشك فى أنهما تأثرا به وإن قلا عنه فى المستوى، واختلفا عنه فى الطريقة .

ونماذج الرافضين الثلاثة هى : —

١ — ابن الصلاح ٢ — ابن القيم ٣ — السيوطى .

(أ) ابن الصلاح — المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

حاول (ابن الصلاح) أول الأمر أن يدرس المنطق على يد عالم من أكبر

العلماء فى عصره وهو (كمال بن يونس الموصلى) الذى تبحر فى كثير من علوم الدين ، والدنيا .

ولكن (ابن الصلاح لم يكن مهيئا ذهنيا لهذا النوع من الدراسة ، ولم يستطع أن يحرز أى تقدم فيه - فأوصاه أستاذه الذى لم يقصر فى تعليمه بالوقوف عند العلوم النقلية التى تناسب استعداده ، وتتفق مع ملكاته .

وعمل (ابن الصلاح بالنصيحة الخالصة - فما لبث أن برع فى علوم الشريعة وانعقد له لواء الفتيا فى الدين .

وقد سئل (ابن الصلاح) فيمن يشتغل بالمنطق ، والفلسفة تعلما وتعليما ، وهل المنطق جملة وتفصيلا مما أباح الشارع تعلمه والصحابة ، والتابعون والأئمة المجتهدون ذكروا ذلك ، وأباحوا الاشتغال به ، أو سوغوا الاشتغال به أم لا ، وهل يجوز أن تستعمل فى إثبات الأحكام الشرعية الاصطلاحات المنطقية ، أم لا ؟

وهل الأحكام الشرعية مفتقرة إلى ذلك فى إثباتها ، أم لا ؟

وما الواجب على من تلبس بتعليمه وتعلمه تظاهرا به ؟

ما الذى يجب على سلطان الوقت فى أمره ؟

وإذا وجد فى بعض البلاد شخص من أهل الفلسفة معروف بتعليمها ، وإقرائها ، والتصنيف فيها وهو مدرس فى مدرسة من مدارس العلم - فهل يجب على سلطان تلك البلدة عزله . وكفاية الناس شره ؟

وبعد أن بين (ابن الصلاح) فى فتواه أن الفلسفة هى أس السفه والانحلال ، ومادة الحيرة والضلال - قال عن المنطق :-

« أما المنطق - فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر ، شر ، وليس الاشتغال

بتعليمه ؟ وتعلمه مما أباحه الشرع ولا استباحه أحد من التابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدى به من أعلام الأئمة وسادتها وأركان الأمة وقادتها ـ قد برأ الله الجميع من معرة ذلك وأدناسه فطهرهم من أوصابه .

وأما استعمال الاصطلاحات المنطقية فى مباحث الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة ، والرقاعات المستحدثة ، وليس بالأحكام الشرعية والحمد لله ـ إفتقار إلى المنطق أصلا .

ومما يزعمه المنطق للمنطق من أمر الحد والبرهان ـ فقواقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن ولا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية ـ ولقد تمت الشريعة وعلومها ، وخاض فى بحر الحقائق ، والدقائق علماؤها حيث لا منطق ولا فلسفة ، ولا فلاسفة ـ ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق ، والفلسفة لفائدة يزعمها ـ فقد خدعه الشيطان ومكر به .

فالواجب على السلطان أن يدفع عن المسلمين هؤلاء المياشيم ويخرجهم من المدارس ويبعدهم ، ويعاقب على الاشتغال بفنهم ، ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف أو الإسلام لتخمد نارهم ، وتمحى آثارها وآثارهم ـ يسرا لله ذلك وعجله ـ ومن أوجب هذا الواجب هزل من كان مدرس مدرسة من أهل الفلسفة والتصنيف فيها ، والإقراء لها ثم سجنه وإلزامه منزله وإن زعم أنه غير معتقد لعقائدهم ـ فإن حاله يكذبه ، والطريق فى قلع الشر قلع أصوله ، وانتصاب مثله مدرسا من العظائم جله » (١) .

ويلاحظ أن فتوى (ابن الصلاح) لم تقم على أساس من الدراسة الدقيقة للموضوع ، والالمام الشامل بأطرافه ، وإنما هى من النوع الخطابى الذى يكشف عن مشاعر التحامل والكراهية .

---

(١) الدكتور محمد نصار ، المدرسة السلفية ، ص ٥ : ٣

وقد أنتهى الدكتور محمد عبد الستار نصار بعد دراسة موقف (ابن الصلاح) من المنطق تلميذا متأثر الخطى ـ ومفتيا قاصى الحكم إلى النتائج التالية .

أولا : أن ابن الصلاح كان يريد تعلم المنطق ولكنه فشل فى ذلك .

ثانياً : أن سبب الفشل ليس راجعاً إلى المنطق نفسه ، ولكن إلى تركيب عقلية ابن الصلاح .

ثالثاً : إنه لو قدر لهذا العلم أن يكون مستساغاً لديه لما وقف منه هذا الموقف(١) .

---

(١) المدرسة السلفية ص ٢٩٤ .

(ب) ابن القيم

٦٦١ إلى ٧٥١ هـ

كان (ابن القيم) تلميذاً مباشراً لشيخ الإسلام (ابن تيمية) .. فلا عجب أن رأيناه يهاجم المنطق ، ويحمل على المناطقة فى شراسة وعنف .

ولكن العجب فى خروج حملته عن أصول النقد الموضوعى ، وهبوطها إلى مستوى الخطابية ، والتشهير .

أنه يريد أن ينال من خصومه بحق ، أو بغير حق . ويبلغ هدفه فى الظهور عليهم بأقل مؤنة ، ومن أيسر سبيل .

ونكتفى بإيراد مثالين من نقد (ابن القيم) للمنطق ، وتحامله على المناطقة يكشفان عن طريقته ، ويعبران عن اتجاهه الشخصى .

يقول (ابن القيم) فى إفساد المنطق ، واستنكار اعتباره فرض عين ، أو فرض كفاية :

« وما كان من هوس النفوس بهذه المنزلة ، فهو بأن يكون جهلا أولى منه بأن يكون علماً تعلمه فرض كفاية ، أو فرض عين ، وهذا الشافعى ، وأحمد ، وسائر أئمة الإسلام وتصانيفهم ، وسائر أئمة الغربية وتصانيفهم ، وأئمة التفسير وتصانيفهم لمن نظر فيها هل راعوا فيها حدود المنطق وأوضاعه ، وهل صح لهم علمهم بدونه أم لا ؟

بل هم كانوا أجل قدرا ، وأعظم عقولا من أن يشغلوا أفكارهم بهذيان المنطقيين ، وما دخل المنطق على علم إلا أفسده ، وغير أوضاعه وشوش قواعده »(١)

---

(١) المدرسة السلفية للدكتور نصار ص ٤٥٥ .

وتمشياً مع هذه الروح العدائية للمنطق ، بل وانطلاقا من هـذه النزعة العدوانية على المنطقيين — يحشد (ابن القيم) كل طاقاته المتاحة ليبالغ بالخصومة إلى أقصى ما يستطيع — فهو ينظم فى ذم المنطق قصيدة تتجسد فيها أعنف مشاعر السخط ، والكراهية — وفيها يقول :

وأعجبن لمنطـق اليونان ... كم فيه من إفك ، ومن بهتان
مخبـط لجـيد الأذهـان ... ومفسـد لفطـرة الإنسان
مضطرب الأصـول والمبانى ... عـلى شفا هار بنـاه البانى
أحـوج ما كان إليـه العانى ... يخـونه فى السر والإعلان
يمشى به اللسان فى الميـدان ... مشى مقيـد على صفـوان
متصـل العثار ، والتـوانى ... كأنه السـراب بالقيعـان
بدا لعين الظمىء الحـيران ... فأمـه بالظن ، والحسبان
يرجـو شفاء غـلة الظمآن ... فلم يجد ثم سـوى الحرمان
فعاد بالخيبـة ، والخسران ... يقرع سن نادم حيران
قد ضاع منه العمر فى الأمانى ... وعاين الخفة فى الميزان[1]

---

(١) المدرسة السلفية للدكتور نصار ص ٤٥٥

(ج) جلال الدين السيوطى

المتوفى سنة ٩٠١ هـ

اشتهر (جلال الدين السيوطى) كعالم راسخ القـــدم فى مجالى التفسير ، والحديث ولـكنه أبى إلا أن يزج بنفسه بين الرافضين للفلسفة وعلومها ، وشاء أن يكون له أيضاً موقفه العدائى المحدد من هذه العلوم — فألف لهذا الغرض كتابا سماه (صون المنطق والـكلام عن فن المنطق والـكلام) .

وتتسم حملة السيوطى بالخطابية ، والادعاء — شأنها فى ذلك شأن الحملتين السابقتين .

فهو يقرر أن الاشتغال بتعلم المنطق وتعليمه ليس مما أباحه الشارع ، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين .

ويذهب (السيوطى) إلى ما هو أبعد من هذا — فيشير إلى أن ترجمة المنطق ، والـكتب اليونانية كانت جزءا من مؤامرة خبيثة لهدم الإسلام والقضاء على تعاليمه .

أما طرفا هذه المؤامرة الآثمة ، أو هذا المخطط الموهوم — فهما الزنادقة فى قلب العالم الإسلامى ، والمسيحيون من خارجه .

ولندع (السيوطى) يحكى لنا تفاصيل هـــذا المخطط فيما ينقله عن الشيخ (نصر المقدسى) :

« وسبب خروج الـكتب من أرض الروم إلى بلاد الإسلام ، يحيى بن خالد بن برمك وذلك أن الكتب اليونانية كانت ببلد الروم ، وكان ملك الروم قد خاف عليهم إن نظروا فى الـكتب اليونانية أن يتركوا دين النصرانية ويرجعوا إلى

دين اليونانية وتشتت كلمتهم وتتفرق جماعتهم - فجمع الكتب فى موضع وبنى عليها بناء مطمسا بالحجر والجص حتى لا يصل أحد إليها. فلما أفضت رئاسة دولة بنى العباس إلى يحيى بن خالد — وكان زنديقا - بلغه خبر الكتب التى فى بناء ببلد الروم ، فصانع ملك الروم الذى كان فى وقته بالهدايا . ولا يلتمس منه حاجة ، فلما أكثر عليه ، جمع الملك بطارقته وقال لهم : إن هذا الرجل خادم العربى قد أكثر على من هداياه ، ولا يطلب منى حاجة وما أراه إلا يلتمس حاجة وأخاف أن تكون حاجته أشق على ، وقد شغل بالى ، فلما جاءه رسول يحيى قال له : قل لصاحبك إن كانت له حاجة فليذكرها . فلما أخبر الرسول يحيى رده إليه وقال له: حاجتى الكتب التى تحت البناء ، يرسلها إلى ، أخرج منها بعض ما أحتاج إليه . فلما قرأ الرومى كتابه استطار فرحا وجميع البطارقة والأساقفة والرهبان وقال لهم : كنت قد ذكرت لكم عن خادم العربى أنه لا يخلو من حاجة، وقد أفصح عن حاجته وهى أخف الحوائج على وقد رأيت رأيا فاسمعوه فإن رضيتموه أمضيته ، وإن رأيتم خلافه تشاورنا فى ذلك حتى تتفق كلمتنا. فقالوا : وما هو؟ قال : حاجته الكتب اليونانية يستخرج منها ما أحب ويردها . قالوا: وما رأيك؟ قال : علمت أنه ما بنى عليها من كان قبلنا إلا أنه خاف إن وقعت فى أيدى النصارى وقرأوها كان سببا لهلاك دينهم وتبديد جماعتهم . وأنا أرى أن أبعث بها إليه وأسأله ألا يردها . يبتلون بها ونسلم نحن من شرها ، فإنى لا آمن أن يكون بعدى من يجترىء على إخراجها للناس فيقعوا فيما خيف عليهم . فقالوا : نعم الرأى رأيت أيها الملك فأمضه . فبعث بالكتب إلى يحيى بن خالد . ولما وصلت إليه جمع عليها كل زنديق وفيلسوف فما أخرج منها كتاب حد المنطق . وقل من أنعم النظر فى هذا الكتاب وسلم من زندقة »[1] .

---

(١) المدرسة السلفية للدكتور نصار ، ص ٢٣١ .

فإذا رحنا نلتمس الدوافع الحقيقية وراء كراهية السيوطى للمنطق، وتحامله على المناطقة فإن الذى يبدو من ذلك هو نفس العقدة القديمة التى كانت تكمن وراء فتوى (ابن الصلاح) .

فقد حاول (السيوطى) كما حاول ابن الصلاح من قبله أن يدرس المنطق وأنتهت محاولته أيضا بالاخفاق المر والفشل الذريع .

يقول السيوطى « وقد كنت فى بادىء الطلب قرأت شيئاً فى علم المنطق . ثم ألقى الله كراهته فى قلبى . وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه ، فتركته لذلك فعوضنى الله تعالى عنه علم الحديث ، الذى هو أشرف العلوم »[1] .

---

(١) نفس المصدر ص ٤٥٨ :

(٤)
الأثر العام

يتبين من العرض المتقدم لنمـــاذج الرفض والقبول أن المتعصبين للمنطق والمشتغلين به كانوا يتمتعون بنوع من الأهلية العقلية يمكنهم من هضم مسائله والإفادة منها فى حياتهم العلمية .

وأن الرافضين لم يكونوا على مثل هذا المستوى من الأهلية والاستعداد لتلقى مسائل هذا العلم الغريب — فضلا عن أن يفيدوا منه ، أو يبرعوا فيه .

وقد استند هؤلاء الرافضون فى موقفهم إلى أساس ضعيف حقاً ، ولكنه كاف لإثارة أنصاف المثقفين ، وتنفيرهم من المنطق ، والمناطقة على السواء — وأقصد بذلك رفضهم المنطق بحجة أنه لم يكن موجودا فى الصدر الأول للإسلام مع أن ماقالوه ينطبق على طائفة أخرى من العلوم، التى ترتبط بالحضارة ارتباطا وثيقا — وذلك كالعلوم الطبيعية ، والرياضية ، والفلكية — فلماذا لم يفتوا بتحريمها كما أفتوا بتحريم المنطق ؟

ولا بد هنا من إعادة التنويه بشخصية (ابن تيمية) الذى لم يهاجم المنطق من منطلق العجز عن استيعابه ، ولم ينح فى نقده منحى التشهير الخطابى — وإنما أقام نقده على أساس من الدراسة ، والموضوعية لحالفه التوفيق فى أكثر الأحيان .

ومهما يكن من أمر اختلاف المواقف ، وتعارض الآراء — فإن الذى

لا شك فيه هو أن المنطق قد أثر تأثيراً قوياً على الثقافة الإسلامية بفروعها المختلفة .

فعلم الكلام مثلا اعتمد فى إثبات العقائد على صياغة الأقيسة المنطقية وإقامة البراهين العقلية .

بل إن مباحث كاملة فى هذا العلم أدى إلى افتعالها تبادل الحجج العقلية مع أن صلتها بمجال العقيدة فى غاية الضعف — وذلك كموضوع (الذات والصفات) .

فمن قائل بعينية الصفات للذات .

إلى آخر يقرر زيادتها عليها ومغايرتها لها .

إلى ثالث يلاحظ أن العينية ، والغيرية ضدان لا نقيضان ، فهو يرفعهما جميعاً ليقرر أن الصفات ليست عين الذات ، ولا غيرها (لا هى هو ، ولا غيره) .

كما شاعت فى ثنايا هذا العلم الألفاظ المنطقية كالذاتى ، والعرضى ، والحد ، والفرض ، والقضية .

وفى علم أصول الفقه كثير من هذه الألفاظ كالمطلق ، والمقيد ، والخاص ، والعام ، والكلى ، والجزئى .

بل يمكن القول بأن علم الأصول كله إن هو إلا منطق إسلامى أريد تطبيقه فى مجال محدد هو استنباط أدلة الأحكام الفقهية .

وتأثر علوم اللغة بالأبحاث المنطقية أمر لايختلف عليه اثنان .

وقد مر بك الحديث عن الصلة بين المنطق ، واللغة .

ونضيف هنا أن حرص النحاة على الخصوص على تعريف كل مصطلح مظهر من مظاهر الصلة الوثيقة بين المجالين .

والواقع أن كثيرا من المصنفين ، والشراح فى مختلف العلوم كانوا يحشون

كتبهم بالتعبيرات المنطقية لا لأن حاجة البحث تدعو إلى ذلك دائما — وإنما كان هذا الصنيع من قبيل المباهاة بأن لهم إلماما بالثقافات الأجنبية حتى وإن كان تخصصهم فى أحد العلوم النقلية الأصيلة .

ومن المستطاع القول بأن المنطق الأرسطى كان له أثران متمايزان على العلوم الإسلامية :

أحدهما الأثر الإيجابى ، ويتمثل فى خلق روح التصنيف الدقيق بين العلماء .

من شواهد ذلك ، ملاحظة اندراج الخاص فى العام ، وشمول القاعدة العلمية لجميع أمثلتها ، والتفرقة الواضحة بين دلالات الألفاظ

أما الأثر الثانى — فهو الأثر السلبى — ويمكن إجماله فيما يأتى :

أولا : الحرص على تعريف كل شىء ، حتى الأشياء ذات المدلولات الواضحة التى لا تحتاج إلى تعريف . وقد استتبع ذلك أن أضاع الشراح وقتهم فى تمحيص كل تعريف من الناحيتين ، اللغوية والمنطقية .

ثانياً : محاولة الاحاطة الكاملة بجميع الصور والجزئيات جعلت المصنفين يلهثون وراء الصور النادرة ، والفروض المحتملة مما نجد شواهده فى كل من علمى الفقه ، والنحو على الخصوص .

ثالثاً : المبالغة فى الاهتمام بسلامة العبارة حتى غدا التركيز على تحليل الألفاظ والتراكيب أكثر منه على سلامة المحتوى ، واستقامة المضمون ، أو بتعبير آخر ، أنصرف الباحثون عن العناية بالعلم إلى العناية بالكتاب .

ويمكن اختصار هذه الأمور الثلاثة بأن يقال : إن الأثر السلبى للمنطق على المصنفين والشراح يتمثل فى نزوعهم إلى الأيغال فى الصورية .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى تعقيد كتب التراث واستعصائها ، وبعدها عن الواقع المعاش ، والحياة العملية .

وأى مقارنة عابرة بين تناول علمائنا لقواعد اللغة العربية مثلا ، وتناول علماء الغرب لقواعد أى من اللغات الحية يستبين منها إلى أى مدى جنى الإيغال فى الصورية على قواعد العربية .

فقد جر إليها هذا الإيغال كثيرا من الغموض والتعقيد حتى صار تلقيها وهضمها أشق كثيرا من تحصيل قواعد لغة مامن اللغات الأجنبية .

وقد أمتد هذا الأثر السلبى إلى المؤلفات المنطقية نفسها حيث اهتمت هذه المؤلفات بالصياغة الصورية للموضوعات ، وذكر كل قاعدة مقرونة بأمثلة تقليدية محددة دون الاهتمام بناحية التطبيق على جزئيات جديدة ، أو أمثلة مبتكرة .

والمحصلة النهائية لحساب الخسائر والأرباح تشير إلى أن الثقافة الإسلامية قد كسبت كثيرا من ترجمة المنطق الصورى ، ولكنها خسرت أكثر بإيغالها فى الصورية وبعدها عن المباشرة الموضوعية على نحو ما صنعه الغربيون فى نهضتهم الحديثة .

بل وعلى نحو ماكان يسود الحياة الثقافية فى صدر الإسلام .

الفصل الثالث

الغربيون والمنطق

يقرر تاريخ الحضارة أن أوربا كانت فى القرون الوسيطة تغط فى نوم عميق وظلمات الجهالة تلف أرجاءها الغارقة فى الصمت الرهيب .

حتى إذا تسللت إليها الثقافة العربية من بلاد الأندلس ، وتألقت أشعتها فى الآفاق تؤذن بميلاد يوم مشرق - نهض أولئك الأوربيون من سباتهم العميق مأخوذين بما يلوح لهم كأنهم أصحاب الكهف ، ونفضوا ركام العهود المتطاولة كأنما هى ساعة البعث من القبور .

ويطلق على هذا العهد الجديد فى تاريخ الحضارة إسم (عصر التنوير) .

وقد لعبت آثار (أرسطو) فى هذا العصر دورا فى غاية الأهمية والخطورة ولكن الذى لاشك فيه - هو أن أوربا إنما عرفت (أرسطو) وآثاره من خلال المؤلفات العربية - وهو ما يتناوله هذا الفصل بالبيان .

(١)

أرسطو فى عصر التنوير

(أ) انتشار الثقافة العربية فى أوروبا :

تقترن أجرأ حركة لنشر التراث العربى بين أصقاع أوربا النائمة باسم (فردريك) الثانى امبراطور ألمانيا الذى كان يؤمن بما يمكن أن يكون للثقافة العربية من أثر ضخم فى التقدم والنهوض - وقد أنشأ هذا الإمبراطور جامعة (نابل) لتدريس العلوم الحديثة سنة ١٢٢٤ م.

ولكنها بقيت مدة ست سنوات لا تحقق أغراضها المطلوبة حتى حظيت فيها لغة العرب وثقافتهم ، ومناهجهم بأوفر حظ وأوفى نصيب .

وقد اعتمد (فردريك) بهذا الخصوص على الطلبة الذين كان يرسلهم إلى الأندلس فيتزودون من المعارف الإسلامية - كما استعان أيضا بعدد من العرب الممتازين ومن اليهود الذين يجمعون بين اللغتين العربية ، واللاتينية - وساعده على ذلك صلته القوية بأمراء الأندلس[1] .

وعلى غرار جامعة (نابل) قامت جامعات أخرى ببعض بلاد أوربا وخاصة وقد انتشرت بتلك البلاد أعداد من اليهود المثقفين الذين تمكنهم براعتهم فى الترجمة من القيام بجهود علمية جليلة الفائدة .

وهكذا انتشرت الثقافة العربية فى ربوع أوربا ، وعرف الغربيون الآثار الرشدية فيما عرفوه من ثمرات الفكر الشرق الممتاز .

وكان (ميشيل أسكوت) كما يذكر (أرنست رينان) هو أول من ترجم

---

(١) حسن عون ، صور ملهمة من واقع المجتمع العربى ص ٢٦٧ إلى ٢٧٠

إلى اللاتينية شروح (ابن رشد) على كتب (أرسطو)[1] .

غير أن هذه الشروح كانت تشكل خطرا حقيقيا على سدنة الحياة الراكدة من رعاة الكنيسة ـ إذ كيف تصمد التعاليم الدينية الهشة ، والتقاليد الكنسية الفاسدة أمام الاتجاه العقلى الذى تشيعه فلسفة (أرسطو) ويؤصله منطقه الصورى ؟

ومن ثم فقد قاوم رجال الدين بكل عنف كتب (أرسطو) ، (وابن رشد) واستصدروا القرارات لإنهاء محاكم التفتيش التى حاكمت كل من يقتنى شيئا من هذه الكتب ، وأنزلت بهم أشد العقاب .

وكانت التهم التى توجه إلى هؤلاء المثقفين ـ هى الزندقة والإلحاد والتطاول على الكنيسة .

(ب) إنتشار الآثار الأرسطية :

وعلى الرغم من استمرار الكنيسة فى محاولاتها المستميتة فى مصادرة حرية الفكر ، وصرف الناس عن النور الزاحف إليهم من الشرق ـ إلا أن هذه المحاولات كلها باءت فى النهاية بالفشل الذريع .

فقد انتشرت فى الأوساط العلمية تلخيصات (ابن رشد) وشروحه لكتب المعلم الأول . وتقديرا لجهود (ابن رشد) فى تيسير هذه الكتب ـ أطلق عليه لقب (الشارح) .

واحتل المنطق الصورى مكانا بارزا فى مناقشة الآراء وتمحيصها ، وصياغة البراهين وإثبات الدعاوى تأديا إلى النتائج القاطعة ، والمعارف الصحيحة .

---

(١) رينان ، ابن رشد والرشدية ، ص ٢١٨ — ٢١٩

ولم تجد الكنيسة مناصا عن اللجوء إلى أسلوب المناورة أمام التيار الجامح - فدرست الآثار الأرسطية من خلال شروح (ابن رشد) وحاولت أن تستخدم المنطق الصورى فى حماية العقائد المسيحية - كما استغلت فلسفة (أرسطو) فى مقاومة الزنادقة الحقيقيين .

وكانت التأويلات الكنسية لنصوص (أرسطو) يسودها كثير من التكلف والافتعال ولكنها فى الوقت ذاته أكسبت كلام (أرسطو) نوعا من القداسة لا يقل كثيرا عن قداسة الأناجيل .

ومن مظاهر هذا المستوى من القداسة الذى وصل إليه (أرسطو) - ماحدث لـ (جاليليو) . فقد قرر هذا العالم أنه لو قذف من مكان عال بحجرين زنة أحدهما رطل ، وزنة الآخر عشرة أرطال ، لوصل كلاهما إلى الأرض فى وقت واحد .

وقد أجرى (جاليليو) هذه التجربة على ملأ من أساتذة الجامعة .

ورغم نجاح التجربة ، وصدق هذه الحقيقة - إلا أن المشاهدين كذبوا أعينهم ، ذلك لأن (أرسطو) قد قرر فى كتبه أن الحجر الذى زنته عشرة أرطال يصل إلى الأرض فى عشر الوقت الذى يصل فيه حجر زنته رطل واحد .

(٢)

الفلاسفة والمنطق

فى القرن السادس عشر - شهدت أوربا تحولا فكريا جديدا نمت فى ظله حركة الكشوف العلمية ، وتعاقب من خلاله أعلام الفلسفة الحديثة .

والاتجاه الجديد يحتكم إلى التجربة ، ويبتعد عن الصورية . ويتخذ من العلوم الطبيعية ميدانا يحقق به توجيه العلم لخدمة الإنسان .

وما حدث (لجاليليو ، وبرونو) وغيرهما من التجريبيين الأوائل يشير إلى طبيعة العقبات التى كانت تعترض طريق الاتجاه العلمى الجديد .

وفى طليعة هذه العقبات قداسة الفلسفة الأرسطية التى جمدت عليها الأذهان .

وصورية الفكر التى أفضى إليها شيوع المنطق الصورى .

وقبل ذلك كله - جمود الكنيسة التى تعتبر إجراء التجارب إضاعة للوقت ، وخروجا على الدين .

وقد قام الفلاسفة المحدثون بمجهود جبارة لتخطى هذه العقبات - ولكن الذى يهمنا هنا - هو أن نعرض لطائفة من مواقفهم المختلفة من المنطق .

١ - فرنسيس بيكون : ١٥٦١ : ١٦٢٦ م

كان (فرنسيس بيكون) بطبيعته يميل إلى الناحية التجريبية العملية - إذ لا خير فى النظريات عنده إذا لم يكن لها أثر عملى - فهو يقول : -

أما أن تنفق فى الدراسة النظرية وقتا طويلا - فضرب من الخبل ، وأما أن

تزدان بها ـ فحب للظهور ، وأما أن تصدر فى رأيك عن قواعدها وحدها دون غيرها ـ فذلك جانب الطرافة من العالم » .

وقد تمرد (بيكون) على المنطق الصورى ـ لبعده عن الواقع اليومى، ووقوفه عند الأطر الصورية مما يجعل استخدامه فى مجال العلوم الطبيعية أمرا عسيرا .

لهذا ـ فقد خرج بنظام منطق آخر أطلق عليه (الأورجانون الجديد) .

ويقصد (بالأورجانون) الآلة لما اصطلح عليه من أن المنطق ـ هو آلة الفكر.

ويتكون منهج (بيكون) من جانبين مختلفين : ـ

أحدهما الجانب السلبى وفيه يشير إلى ضرورة تخليص العقل الإنسانى من أوهامه التى صنفها فى أربع شرائح[1] .

والثانى ـ هو الجانب الإيجابى ، أو البنائى ـ ويطلق عليه الطريقة التجريبية.

وتتألف الطريقة التجريبية بدورها من خمس خطوات متمايزة يمكن إجمالها على النحو الآتى : ـ

١ ـ جمع الحقائق الممكنة عن الظاهرة موضوع الدراسة .

٢ ـ استخلاص الصورة أى القانون الذى تسير على سننه الظاهرة .

٣ ـ جدول الاستقراء حيث تصنف المعلومات والحقائق المجموعة عن الظاهرة فى ثلاث قوائم هى : ـ

(أ) قائمة الإثبات وفيها توضع مجموعة الأسباب المثبتة للظاهرة .

(ب) قائمة النفى ـ وفيها تجمع الأشياء المنافية للظاهرة .

---

(١) راجع فى الموضوع أعلام الفلسفة الحديثة ، المؤلف ص ١٧

(ج) قائمة المقارنة - وفيها تسجل الأشياء التى تتفاوت بينها الظاهرة قوة وضعفا .

٤ - التنحية والعزل - وفيها تنحى الأشياء التى ليست سببا للظاهرة حتى نتهى إلى السبب الحقيقى .

٥ - السبب المرجح ، وذلك فيما لو بقى شيآن أو أكثر يحتمل أن يكون كل منهما سببا للظاهرة - فإن علينا حينئذ أن نعمل الحدس ونعيد النظر حتى نتهى إلى سبب واحد يكون السبب الحقيقى للظاهرة[1] .

وقد لفتت طريقة (بيكون) الأنظار ، ونبهت الأذهان إلى ضرورة الاستمرار فى المحاولة بهدف إيجاد نظام منطقى متكامل يخلف المنطق الصورى ، ويدفع الحياة العلمية خطوات إلى الأمام .

(ب) رينيه ديكارت : ١٥٩٦ : ١٦٥٠ م

هو أشهر فلاسفة أوربا المحدثين وأقواهم أثرا فيمن جاء بعده حتى لقب بأبى الفلسفة الحديثة .

يقرر (ديكارت) أن للمعرفة الصحيحة وسيلتين هامتين هما - الحدس ، والقياس .

فالحدس - هو ذلك النور الإلهى ، والغريزة العقلية التى نستطيع بها أن ندرك الأفكار البسيطة - كفكرة الحركة ، والامتداد ، والحقائق الثابتة مثل « أنا أفكر - فأنا موجود » والعلاقات الواضحة بين قضية وأخرى - كقولنا أ ، ب مساويان لـ ج - فـ ا ، ب متساويان .

---

(١) أعلام الفلسفة الحديثة ، ص ١٩

أما القياس ، فهو إثبات قضية ما بواسطة المبادىء العامة التى تترتب عليها .

ويختلف كثيرا عن قياس (أرسطو) .

فإن قياس (ديكارت) بعيد عن الغموض والتعقيد ، كما أنه يضع فى اعتباره عموم المبادىء وصحتها ، لا مجرد تسليم المقدمات من الخصم ، وهو ما يكتفى به قياس (أرسطو) .

وكان (ديكارت يعتبر المعارف الرياضية ، والسمعيات الدينية فى قمة اليقين .

ويطمح إلى أن تكون سائر معارفنا فى هذا المستوى .

وكان أهم آثاره الفلسفية مقاله فى المنهج الذى رسم فيه الطريق إلى استخلاص معارف يوثق بها ، ويطمئن إلى صحتها . وقد نشر مع هذا المقال ثلاث رسائل تعد بمثابة التطبيقات العملية لمنهجه .

إحداها فى البصريات ، والثانية ، فى الآثار العلوية ، والثالثة ، فى الهندسة . واشتهرت آنذاك هذه الرسائل الثلاث دون المنهج الذى اعتبره المثقفون مجرد مقدمة لها ، ولكن الأنظار ما لبثت أن تحولت إلى المنهج إلى حد أن كثيرا من جامعات العالم قد احتفلت بمناسبة مرور ثلاثة قرون على ظهور المنهج ، وذلك سنة ١٩٣٧ ، وتنوسيت الرسائل تناسيا تاما .

ويتألف المنهج الديكارتى الذى أراد صاحبه أن يحل محل المنطق الصورى القديم من أربع قواعد نجملها فيما يأتى : -

١ - ألا أقبل شيئا على أنه حق مهما كانت قيمة مصدره ، أو قائله إلا إذا تأكدت بنفسى من حقيته ، واستوثقت من صحته عن طريق الفحص والتحليل .

٢ — أن أرجع بالكلى إلى جزئياته ، وبالكل إلى أجزائه التى تركب منها فأفحص كل جزئ ، أو جزء على حدة لأنتهى من فحصى إلى اليقين .

٣ — بعد الإستيثاق من جزء جزء أعود ، فأركب الأجزاء ، أو الجزئيات فى ضوء ما انتهيت إليه فى القاعدة السابقة .

٤ — أن أعيد الفحص والمراجعة لأتثبت من صحة خطواتى فى القواعد الثلاث السابقة[1] .

وهذه القواعد على أهميتها البالغة تبدو أقرب إلى الوصايا ، والتوجيهات منها إلى النظريات ، والقوانين .

وترجع أهميتها الحقيقية إلى ظهورها فى عصر تحكمت فيه صورية الفكر . وتأثر الحياة العلمية بمأثور الرأى ، ومشهور الحديث .

(ج) جون لوك : ١٦٢٢ : ١٧٠٤

تأثر الفيلسوف الإنجليزى (جون لوك) بالمنطق الأرسطى تأثرا واضحا . ويبدو ذلك فى عرضه لنظرية المعرفة ، فقد استعمل كثيرا من التعبيرات والمبادىء المنطقية ، كفكرة انتزاع الكلى من أفراده ، أو تجريده من جزئياته ، وفكرة نقص الكلى بقدر زيادته فى كليته .

أما الفكرة الأولى ـ فقد أشار إليها حين قرر أن الألفاظ فى الأصل وضعت للجزئيات المادية المحسوسة ، ثم نقلت بالتدريج الى غير المحسوس ، وذلك على وجهين : ـ

أحدهما الانتقال من الجزئيات إلى الكلى الذى يفصلها عن طريق ملاحظة التشابه

---

1 — Discors de la methode p47

بين هذه الجزئيات ، واسقاط أعراضها الذاتية كما فى الانتقال من الأشخاص إلى النوع .

والآخر ، الانتقال من المادى إلى الروحى عن طريق تشبيه الثانى بالأول ، وذلك كما فى ألفاظ التخيل ، والإحاطة والتعلق ، والتصور والاضطراب ، والهدوء(١) .

أما بخصوص الفكرة الثانية ـ فهو يقرر أن الشىء كلما زاد فى كليته زاد نقصا .

فمعنى الجنس جزء من معنى النوع ، فالحيوان أنقص من الإنسان الذى يزيد عليه بالناطقية .

والنامى أنقص من الحيوان الذى يزيد عليه بالإحساس ، وهكذا كلما زاد الكلى فى كليته كان أكثر نقصا(٢) .

وهذه الفكرة الأخيرة هى التى يعبر عنها المناطقة بعلاقة التناسب العكسى بين المفهوم ، والمصدق حيث يقررون أنه كلما زاد المفهوم قل المصدق ، وكلما قل المفهوم زاد المصدق .

وهناك شواهد أخرى لتأثر الفيلسوف الإنجليزى بالمنطق الصورى . ومع ذلك فهو يرفع راية التمرد على (أرسطو) ومنطقه ، ويحمل عليهما بعنف إذ يقول فى سخرية مريرة :ـ

« لو وجب اعتبار القياس الأداة الوحيدة للعقل ، والوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحقيقة ، للزم أنه لم يوجد أحد قبل أرسطو يعلم ،

---

(١) الدكتور أمين إسلام ، جون لوك ، ص ٤٨

(٢) نفس المصدر ، ص ٥٦

أو يستطيع أن يعلم شيئا ما بالعقل ، وأنه لا يوجد منذ اختراع القياس رجل بين عشرة رجال يستمتع بهذه الميزة ، ولكن الله لم يكن ضنينا بمواهبه على البشر إلى حد أن يقنع بإيجاد مخلوقات ذوات قدمين ، ويدع لأرسطو العناية بجعلهم مخلوقات عاقلة »[1] .

ويلاحظ أن (لوك) لم يكن فى حملته على (أرسطو) مصيبا ، ولا موفقا ، وأن سخريته كانت تحمل إلى جانب المرارة سخفا لا يليق بفيلسوف ، فقد خلط بين القياس كقالب علمى يعين الفكر على ممارسة وظيفته ، والقياس كاستعداد ذهنى كثيرا ما يتوفر الانسان حتى ولو لم يعرف (أرسطو) ، ولا منطقه .

ولو أن (لوك) قد التزم التروى فى الحكم ، والموضوعية فى الرأى ، لتبين له أن القياس ، بل والمنطق الصورى كله إن هو إلا قوانين مستخلصة بذكاء من العمليات الفكرية السابقة ، فهو من هذه الناحية كقواعد اللغة تماما ، إذ هى الأخرى قد نشأت عن عمليات التخاطب ، والحديث .

وكما لا يوجد أحد يزعم أن الإنسانية كانت خرساء قبل اختراع قواعد النحو ، فكذلك لا يوجد من يزعم أن الإنسانية كانت بلهاء قبل أن تعرف قياس (أرسطو) أو المنطق الصورى .

كذلك لا يوجد من يدعى أن الجهل بقواعد اللغة يلغى وظيفة النطق ، أو أن الجهل بقواعد القياس يشل الذهن عن مباشرة التفكير .

(د) فردريك نيتشه ١٨٤٤ : ١٩٠٠

يعد الفيلسوف الألمانى (فردريك نيتشه) بين الفلاسفة طرازا غريبا وذلك لما يبدو فى آرائه من التطرف والشذوذ .

---

(١) تاريخ الفلسفة الحديثة ، ليوسف كرم ، ١٤٣

وقد هاجم الميتافيزيقى هجوما عنيفا ، واعتبرها عبثا مقيتا لا قيمة له ، ولا خير فيه .

والمنطق هو مقدمة الميتافيزيقى ومدخل إليها ، ومن ثم يفقد أهميته الخاصة فى رأى نيتشة .

وبغض النظر عن كونه وسيلة إلى الميتافيزيقى العابثة ، فهو أيضا ليس من العلوم الصالحة الجديرة بالاعتبار .

أليس أساس القوانين المنطقية ، هو استخلاص الكلى من جزئياته بحجة ما بينهما من تشابه .

فهل يوجد بين جزئيين تشابه تام من كل وجه حتى يعنى هـــذا التشابه تمام الاتحاد ؟

أليس الخلط بين التشابه ، والاتحاد مغالطة صارخة يقوم عليها المنطق الصورى ؟ ومن جهة أخرى أن أصل المنطق ، هو اللامنطق ، فمن أدرانا أن الكائنات اللا منطقية ليست أسمى من الكائنات المنطقية ؟(١)

(٥) المناطقة المحدثون :

لعل القارىء لاحظ مما عرضناه من آراء الفلاسفة فى المنطق الصورى ومواقفهم المختلفة منه أن الاتجاه العام الذى ساد عصر النهضة هو محاولة التخلص من قبضة المنطق التقليدى ، والسعى لإيجاد منطق آخر يتفق مع روح العصر ، وما جد فيه من تطور علمى شامل .

وقد حاول بعض الفلاسفة أن يدخلوا شيئاً من التعديل على المنطق الصورى

---

(١) نيتشة : الدكتور فؤاد كريا ص ٧ وما بعدها

وظهر فى نفس الوقت طبقة المناطقة المحدثين الذين أنشأوا نظماً منطقية كاملة تتفق مع الفلسفات الجديدة .

فأنشأ الوضعيون منطقهم الذى يتفق مع فلسفتهم الوضعية .

واتخذت البراجماتيزم منطقا جديداً يختلف فى جوهره عن المنطق الصورى وصاغ الرياضيون منطقهم على هيئة رموز رياضية .

كما أسس التجريبيون منهج الاستقراء الذى يرتبط باسم (جون استيوارت مل) ويطلق عليه اسم المنطق الحديث فى مقابلة المنطق الصورى القديم .

والواقع أن هؤلاء المناطقة المحدثين لم ينكروا على (أرسطو) فضله ، ولم ينكسوا منطقه قيمته ، وكل ما هنالك أنهم يقررون أن منطق (أرسطو) قد أدى دوره مشكورا على مدى العصور المتطاولة ، وأن العصر الحديث بما جد فيه من علوم وفلسفات يقتضى وجود نظم منطقية جديدة ، وتلك هى طبيعة التطور .

يقول (جون ديوى) معبرا عن موقف هؤلاء المناطقة المحدثين من (أرسطو) ومنطقه .

وأنه لخطأ لا يترك الصواب مكانا أن يعد هذا الذى أسلفته نقدا للمنطق الأرسطى فى صياغته الأصليه التى كانت تربطه بالثقافه اليونانية ، فإذا نظرنا إليه من حيث هو وثيقة تاريخية ألفيناه جديرا بما قد لقيه من إعجاب فمن حيث هو خطة فكرية شاملة نافذة كاملة ، ترسم طريق السير فى كل حركة فكرية وهى بمعزل عن الإجراءات العملية التى يخرج إليها ذلك التفكير إذا خرج إلى حيز العمل ، أقول أنه من حيث هو كذلك فهو فوق كل ثناء ، وإنما الذى قد أسلفته هو نقد موجه إلى ذلك المجهود الذى يبذله من يحاولون الإبقاء على هذا المنطق ، بعد مراجعات هنا وإضافات هناك ، على اعتبار منهم أنه كاف أو أنه يتصل إطلاقا بعلم اليوم ، فكما قد أسلفت القول كلما ازداد ذلك المنطق فى تمامه وكماله بالنسبة

الثقافة القديمة التى سادت العصر الذى صيغ فيه ، كان أقـــل ملاءمة للمعرفة بظروفها الحاضرة وبما تقتضيه من شروط ، فالمصدر الأساسى الذى يصدر عنه ما نراه اليوم قائماً فى النظرية المنطقية من خلط ، هو محاولة الإبقاء على الصور المنطقية الأرسطية بعد أن نبذت أسسها الوجودية التى كانت قائمة عليها ، فتلك هى العلة التى ينتهى إليها كل تعليل لسكوننا نعالج الصور المنطقية على أنها مجرد أمور صورية »(١) .

وبهذا نكون قد انتهينا من متابعة المنطق الصورى فى مسيرته الطويلة ، منذ كان جنيناً يتخلق على مهل فى أرض اليونان ، إلى أن صار فتيا ينظر إليه فى انبهار شديد .

ويتلقى طعنات الخصوم فى ثبات وقوة .

إلى أن ظهرت نظم منطقية أخرى تحاول أن تنتزع الراية منه ، وتصرف الأبصار عنه بدعوى الحداثه أو المعاصرة .

وبعد هـــذا الاستعراض الذى ربما كان سريعا ، ولكنه فيما نظن كاف لتقديم الملامح العامه للرحـــلة الحافلة ــ آن لنا أن ننتقل إلى القسم الثانى من الدراسة ــ وهو المتعلق بالمسائل المنطقية .

---

(١) المنطق ، نظرية البحث ، ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود ص ١٨٦

القسم الثانى

المسائل المنطقية

أشرنا خلال حديثنا عن موضوع المنطق إلى أن العلم ينقسم إلى قسمين تصور وتصديق — وذلك لأن الإنسان إما أن يجهل شيئاً ما فهو يطلب أن يحصل صورته عن طريق التعريف .

وإما أن يجهل حكماً ما - فهو يطلب التصديق به عن طريق القياس .

ومن ثم - فإن كل المسائل المنطقية تدور فى فلك هذين القسمين (التصورات والتصديقات) .

وسنسير وفق هذه الخطة - فنعرض المسائل المنطقية فى بابين - يتناول أحدهما التصورات .

ويتناول الآخر التصديقات .

ولن نعرض للمقولات على اعتبار أنها أقرب إلى الفلسفة منها إلى المنطق وهو ماجرى عليه مناطقة العرب فى التصنيف .

الباب الأول

التصورات

يوجد فى الفلسفة إزاء التصورات اتجاهان متعارضان :

الاتجاه الأول ـ هو اتجاه المثاليين الذين يقررون أن المرء يولد وذهنه مزود بطائفة قليلة من التصورات الفطرية عن بعض الأشياء ـ ثم تنمو هذه التصورات وتتكاثر ، وتزداد مع الزمان قوة ووضوحا ـ ويتزعم هذا الاتجاه الفيلسوف الفرنسى (رينيه ديكارت) .

والاتجاه الثانى ـ هو الاتجاه التجريبى الذى تبنته المدرسة الإنجليزية بزعامة (جون لوك) و (دافيد هيوم) .

ويرفض أصحاب هذا الاتجاه القول بوجود المعانى الفريزية والمعارف الفطرية ، ويقررون أن المرء يستقبل الحياة وذهنه أشبه شىء بصحيفة بيضاء لم يكتب فيها حرف على الإطلاق ، ثم تتوالى عليه التصورات المختلفة بناء على نمو خبراته الحسية .

والاتجاه الثانى أقرب إلى القبول وأولى بالاعتبار ـ إذ ليس هناك مايدعو إلى افتراض انطواء العقل على أى تصورات قبل أن تصله أسباب الخبرة الشخصية بالعالم الخارجى .

وقد كان الفيلسوف الإسلامى (ابن رشد) تجريبى النزعة حين قرر أن العقل الإنسانى يبدأ هيولانيا أى خاليا من الصور تماما .

بل أن من الممكن أن يستأنس للاتجاه التجريبى ببعض الإشارات القرآنية

من نحو قوله تعالى «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون»[1].

وعلى أى حال - فالمنطق لا يشغل نفسه إلا بما بعد تكون الخبرة اللغوية وتعبيرها عما يعتمل فى النفس من تصورات - وهـــذا هو السبب فى اختصاص المناطقة الألفاظ ببعض عنايتهم - فهم يبحثون فى دلالات الألفاظ على معانيها ، وفى علاقة الألفاظ بعضها بالبعض .

والغاية الأخيرة هى أن يستخدم المنطق الألفاظ بدقة سواء فى بناء التعريفات وفى بناء القضية المستخدمة بدورها فى القياس .

ويمكن القول بأن مبحث الدلالات ، والعلاقات أو النسب فى المنطق - هو البديل لكتاب المقولات الأرسطية .

وسيضم هذا الباب فصلين :

يلم أحدهما إلماما سريعاً بدلالات الألفاظ وعلاقاتها .

ويتناول الثانى موضوع التعريفات .

---

(١) سورة النحل الآية ٧٨

الفصل الأول

دلالات الألفاظ وعلاقاتها

أنواع الدلالات :

أولا : معنى الدلالة وأنواعها :

الدلالة هى : « فهم أمر من أمر » .

كأن أفهم من لفظ الأسد مثلا الحيوان المفترس، أو أفهم من رؤية الدخان وجود نار قريبة - فلفظ الأسد فى المثال الأول - دال ، وكذلك رؤية الدخان فى المثال الثانى .

أما الحيوان المفترس فى المثال الأول ، ووجود نار قريبة فى الثانى - فيسمى كل منهما مدلولا .

وهكذا فى كل دلالة لابد فى تحققها من عنصرين متمايزين هما الدال ، والمدلول

وبملاحظة المثالين السابقين يتبين بوضوح أن الدال إما أن يكون لفظا - كما فى المثال الأول ، وإما أن يكون غير لفظ كما فى المثال الثانى - ومن ثم فقد انقسمت الدلالة إلى نوعين تبعاً لاختلاف طبيعة الدال :

لفظية ، وغير لفظية .

فاللفظية هى ما كان الدال فيها لفظاً أو صوتاً .

وغير اللفظية هى ماليست كذلك - وفيما يلى بيان كل من هذين النوعين :

١ - الدلالة غير اللفظية :

تنقسم الدلالة غير اللفظية إلى ثلاثة أقسام ترجع كلها إلى نفس الدال .
فهى تنقسم إلى طبيعية ، وعقلية ، ووضعية .

فالطبيعية : هى ماكان الدال فيها أمراً طبيعياً - كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الخوف والوجل ، ودلالة الدموع على الحزن .

والعقلية : هى ماكان الدال فيها هو العقل نفسه ، كأن أدخل حجرة مكتبى ، فأرى الأوراق مبعثرة ، فأستنتج من ذلك أن شخصا ما قد دخل الحجرة وقام ببعثرة الأوراق .

أما الوضعية : فهى ماكان الدال فيها أمرا وضعياً اصطلاحيا حددته تقاليد البيئة وعرف المجتمع ، وذلك كدلالة لبس السواد على الحشمة ، أو الحداد ، ودلالة لون اشارة المرور على ضرورة توقف السيارات .

٢ - الدلالة اللفظية :

عرفنا أن الدلالة اللفظية هى ما كان الدال فيها لفظا أو صوتا .

وتنقسم هذه الدلالة أيضا إلى نفس الأقسام الثلاثة التى انقسمت إليها الدلالة غير اللفظية طبيعية ، وعقلية ، ووضعية .

فالطبيعية : كدلالة الأنين على التألم ، والصراخ على الاستغاثة ، والضحك على السعادة .

والعقلية هى ما كان الدال فيها هو العقل - كدلالة صدور صوت من الحجرة على وجود إنسان بها .

أما الوضعية فهى ما كانت مبنية على الوضع والاصطلاح كدلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة لها فى اللغة .

وهذا النوع الأخير ، هو المعتبر عند المناطقة .

وتنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام ، مطابقة ، وتضمن، والتزام

فالمطابقة هى دلالة اللفظ على تمام معناه ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، والفرس على الحيوان الصاهل .

ودلالة التضمن ، أو الدلالة التضمنية ، هى دلالة اللفظ على جزء معناه ، كدلالة الإنسان على الحيوان فقط ، أو الناطق فقط .

أما القسم الثالث والأخير وهو دلالة الالتزام، أو الدلالة الالتزامية ، فيقصد به دلالة اللفظ على لازم معناه ـ وذلك كدلالة لفظ الأسد على الشجاعة ، ودلالة السقف على جدار يحمله .

ثم إن للمناطقة فى اللازم تقسيمين مختلفين :ـ

أحدهما : من حيث تحققه فى الخارج ، وعدم تحققه ، وهو من هذه الناحية ثلاثة أقسام .

القسم الأول : لازم ذهنى فقط كلزوم البصر للعمى ـ فإن تصور العمى يستلزم تصور البصر ، ولكن يبقى هذا الاستلزام ذهنياً فقط إذ اجتماعهما خارجيا فى شخص واحد محال .

والثانى : لازم خارجى فقط ، كلزوم السواد للغراب ، فإن الذهن ربما تصور غرابا غير أسود .

والقسم الثالث : لازم ذهنى ، وخارجى كلزوم الزوجية للاربعة ، إذ

والقسم الثالث - لازم ذهنى وخارجى كلزوم الزوجية للأربعة إذ لا يوجد فى الخارج أربعة ليست زوجا ، كما أن الذهن لا يتصور أربعة عارية عن الزوجية .

أما التقسيم الثانى فى اللازم - فهو من حيث الوضوح ، والخفاء ، وهو من هذه الناحية - قسمان :

بـيّن ، وغير بـين .

فغير البين : هو ما يتوقف فهم اللزوم فيه على دليل خارجى - وذلك كاستلزام العالم لوجود صانعه - فإنه يتوقف على دليل خارجى مضمونه أن العالم صنعة متقنة - وكل ماهو كذلك لابد له من صانع حكيم . فالعالم له صانع حكيم .

أما البين : فهو ما يلزم فيه من تصور المتلازمين معا ، أو الملزوم فقط تصور اللزوم بينهما دون الاحتياج إلى دليل خارجى .

فإن فهم اللزوم بفهم المتلازمين معا ، فهو البين بالمعنى الأعم .

وإن فهم اللزوم واللازم بمجرد فهم الملزوم فقط - فهو البين بالمعنى الأخص .

والمعتد به من دلالة الالتزام - هو اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص سواء كان اللزوم ذهنيا فقط ، أو ذهنيا ، وخارجيا أيضا .

ثانيا : العلاقات :

يهتم المناطقة بدراسة النسب والعلاقات بين المعانى المختلفة ، وتختلف فيما بينهم أسس الدراسة وكيفيات التناول والمعالجة .

وسأعرض هنا فقط للجوانب التى لا بد من الإلمام بها لدارس المنطق قبل الدخول إلى مباحثه الأساسية .

١ - الكلى والجزئى :

عرف المناطقة الكلى بأنه « مايدل على معنى يتصور العقل صـــدقه على كثيرين » سواء صدق على كثيرين بالفعل كإنسان الذى يصدق على جميع أفراد النوع الإنسانى ، أو صدق على فرد واحد فقط كواجب الوجود ، فإنه لا يصدق إلا على الله تعالى ، أو لم يصدق على شىء كشريك البارى .

أما الجزئى ، فقد عرف بأنه « مايدل على معنى لا يجوز العقل صدقه على كثيرين كالقاهرة ، والنيل ، ومحمد ، وخالد مثلا .

لا يقال أن محمدا مثلا يطلق على كثيرين سموا بهذا الاسم - لأن هذا الاطلاق إنما جاء اتفاقا لا وضعاً - فإن الواضع إنما وضع هذا الإسم لمسمى واحد ولم يضعه لكثيرين .

ومن جهة أخرى فإن الذين يسمون بهذا الاسم ليست بينهم رابطة مشتركة تحتم اطلاقه عليهم .

وأود أن أشير هنا إلى أن وصف الكلى والجزئى من الأوصاف النسبية ، أو الإضافية .

فقد يكون اللفظ كلياً بالنسبة إلى ماتحته من الجزئيات . وجزئيا بالنسبة إلى ما فوقه من الكليات - وذلك كالحيوان - فهو كلى بالنسبة إلى الإنسان والفرس وغيرهما مما يندرج تحت الحيوان ، وهو فى الوقت ذاته جزئى بالنسبة إلى الجسم مثلا .

٢ — المفهوم والماصدق :

يستطيع المرء أن يميز فى اللفظ بين أمرين مختلفين :

الأول : ما يفهم من اللفظ ، والثانى ما يصدق عليه اللفظ .

فإذا قلنا « إنسان » مثلا ، فإن الذى يفهم من هذا اللفظ، هو الحيوان الناطق ويسمى مفهوما .

أما الأفراد الذين يصدق عليهم لفظ الإنسان وهم أفراد الجنس البشرى جميعا، فيطلق عليهم « ماصدق »

وإذا قلنا « مصرى » مثلا ، فإن مفهومه هو من يتمتع بالجنسية المصرية .

أما ماصدقه ، فهم الأفراد الذين يطلق عليهم هذا الوصف ويعدون بأربعين مليوناً تقريباً .

وهكذا يمكنك التمييز فى اللفظ بين المفهوم، والماصدق إذا اتضح لديك الفرق بين ما يفهم من اللفظ ، وما يصدق عليه اللفظ .

ونستطيع أن نقول بشىء من التبسيط إن المفهوم صفات ، والماصدق أفراد

وقد لاحظ المناطقة أن زيادة المفهوم أو الصفات تستتبع قلة الماصدق أو الأفراد .

أى أن بينهما علاقة التناسب العكسى ، وقد عبروا عن هذه العلاقة بقولهم .

« كلما زاد المفهوم قل الماصدق ، وكلما قل المفهوم زاد الماصدق » .

فمفهوم « مسلم » مثلا من نطق بالشهادتين ، وما صدقه ، هو مئات الملايين من المسلمين الذين يقطنون أنحاء العالم - فإذا أضفنا صفة أخرى إلى المفهوم كأن نقول « وحج البيت » فإن هذه الزيادة فى المفهوم ستفضى حتما إلى تضييق دائرة الماصدق حيث سيخرج من هذه الدائرة كل من لم يحج البيت .

فإذا أضفنا صفة ثالثة كأن نقول « ويعيش فى القاهرة »، فقد انحصر الماصدق

فى بضع مئات ، أو بضعة ألوف هم الذين تحققت فيهم الصفات المذكورة ، وهذا هو ما يقصد بعلاقة التناسب العكسى بين المفهوم والماصدق .

ومما يجدر التنبيه عليه أن الصفات التى تستتبع زيادتها فى المفهوم نقصا فى الماصدق - هى الصفات العرضية ، لا الصفات الذاتية — ولتوضيح هذه النقطة الهامة نقول : إن مفهوم الإنسان مثلا ، هو حيوان ناطق ، وهو يصدق اليوم على أربعة آلاف مليون يسكنون العالم ويتصفون بالحيوانية والناطقية ، فإذا أضفنا إلى هـــذا المفهوم صفة من الصفات العرضية للإنسان ، فقلنا مثلا « مثقف ، أو مدخن ، أو عربى » ، فإن الصفة التى سنضيفها إلى المفهوم ستضيق دائرة الماصدق لا محالة .

بخلاف ما لو أضفنا إلى المفهوم صفة أو أكثر من الصفات الذاتية للإنسان ، فإنها لا تستتبع أى تغير فى الماصدق ، كما لو قلنا عن الإنسان : أنه حيوان ناطق متحرك بالارادة ، منتصب القامة ، يمشى على قدمين ، فإن هذه الصفات لا تمس ماصدقات الإنسان قليلا ، ولا كثيراً .

وننتقل إلى النقطة الأخيرة فى هـــذا الموضوع ، وهى كيفية التعبير عن المفهوم .

فالغالب أن نجد لكل مفهوم عنوانا واحدا يعبر عنه وهو الموصوف الذى يطلق عليه المفهوم .

فالإنسان مثلا ، هو العنوان الذى يعبر عن الحيوان الناطق .

ولكننا أيضا كثيرا ما نجد لفظين ، أو أكثر يعبران عن مفهوم واحد ، كالحيوان المفترس مثلا ، فإنه يعبر عنه بالأسد ، والسبع ، والليث ، والضنفر إلى آخره ، فنحن هنا بإزاء مفهوم واحد وعناوين مختلفة ، أو بإزاء معنى واحد

وألفاظ متعددة كل منها يؤدى نفس المعنى، والألفاظ التى من هذا القبيل تسمى مترادفة ، كما تسمى النسبة القائمة بينهم بالترادف .

وفى أحيان قليلة يحدث عكس ذلك ، فنجد لفظا واحدا يحمل أكثر من معنى أو عنوانا واحداً يعبر عن أكثر من مفهوم ، وذلك كلفظ العين مثلا فإنه وضع للدلالة على الباصرة ، والجارية ، والذهب ، والجاسوس ، ويطلق عليها كلها اطلاقا متساويا ، ويتم التمييز بينها بالقرينة ، ولم يلاحظ الواضع أى رابطة مشتركة بين المعانى المذكورة إلا الاشتراك بينها فى التسمية فقط ، وهذه الرابطة الإسمية هى التى سوغت للمناطقة تسمية اللفظ بالمشترك وتسمية النسبة بين معانيه المختلفة بالاشتراك . والخلاصة إن تعدد اللفظ ، واتحد المعنى فالنسبة هى الترادف ، وإن تعدد المعنى واتحد اللفظ فالنسبة هى الاشتراك .

٣ - أقسام الكلى :

هناك أكثر من اعتبار يقسم الكلى على أساسه .

فهو يقسم من حيث وجوده وعدمه .

ويقسم على أساس نسبته إلى الماهيه .

وينشأ عن التقسيم الثانى ما يعرف عند المناطقه بالكليات الخمس .

وسأتناول كلا من الجوانب الثلاثة بشىء من البيان .

(أ) التقسيم الأول :

ينقسم الكلى بالنسبة إلى الوجود الخارجى إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : المعدوم وهو قسمان .

(أ) ممتنع الوجود كشريك البارى .

(ب) ممكن الوجود : كبحر من زئبق ، وجبل من ياقوت ، فليس لأحدهما وجود خارجي ، ومع ذلك ليس هناك ما يمنع عقلا من تحققه .

القسم الثاني : موجود غير متعدد الأفراد وهو أيضا قسمان .

(أ) مايقطع العقل بامتناع تعدده ، وضرورة انحصاره في فرد واحد وهو واجب الوجود .

(ب) ما يجوز العقل تعدده كالشمس ، والقمر ـ فليس هناك ما يمنع عقلا من وجود أكثر من شمس ، وأكثر من قمر ، وإن كان الموجود بالفعل شمسا واحدة وقمرا واحدا .

القسم الثالث : موجود متعدد الأفراد , وهو قسمان كذلك .

(أ) ما كانت أفراده متناهية كالكواكب .

(ب) ما كانت أفراده غير متناهية ، ومثل له الحكماء بالنفوس الناطقة ، ومثل له أهل السنة من المتكلمين بنعم الله عز وجل .

بعبارة أقصر الكلي من ناحيه الوجود الخارجي ثلاثة أقسام .

الأول : المعدوم وهو ممكن ومستحيل .

وموجود منحصر في فرد وهو قسمان ، ممكن التعدد ، وممتنع التعدد .

والثالث متعدد ، وهو قسمان ـ متناه وغير متناه فهي ثلاثة اجمالا وستة تفصيلا .

(ب) التقسيم الثاني :

ينقسم الكلي باعتبار نسبته إلى الماهية إلى ثلاثة أقسام :

الأول ما كان تمام الماهية كالإنسان والفرس .

الثانى : ما كان داخلا فى الماهية ، كالحيوان ، والناطق فإن كلا منهما داخل فى ماهية الإنسان ، وبالتالى فهو ذاتى له .

القسم الثالث : ما كان خارجا عن الماهية كالضاحك والماشى بالنسبة إلى الإنسان فإن كلا منهما خارج عن ماهية الإنسان وإن عرض له أحيانا ، ولهذا يسمى عرضيا .

(ج) الكليات الخمس :

عرفنا من التقسيم السابق أن الكلى إما أن يكون تمام الماهية ، أو داخلا فيها أو خارجا عنها .

ويترتب على هذا التقسيم ما يسمى بالكليات الخمس .

لأنه إن كان تمام الماهية سمى نوعا كالجمل ، والفرس ، والإنسان .

وإن كان داخلا فى الماهية - فإما أن يكون خاصا بأفراد حقيقة واحدة أو لا .

الأول . هو الفصل ، وهو كالناطق بالنسبة إلى الإنسان .

والثانى : هو الجنس كالحيوان ، فإنه يدخل فى حقيقة الإنسان مثلا ، ولكنه لا يختص بأفراد الإنسانية ، بل يتصف به الإنسان وغيره من أنواع الحيوان .

أما أن كان الكلى خارجا عن الماهية - فهو إما أن يكون خاصا بأفراد حقيقة واحدة أو لا .

الأول هو الخاصة ، وذلك كالكاتب بالنسبة إلى الإنسان .

والثانى : هو العرض العام كالماشى بالنسبة إلى الإنسان ، فإنه لا يختص

بأفراد النوع الإنسانى ، وإنما هو وصف يعرض للإنسان ، ولغيره من أنواع الحيوان .

فالكليات الخمس إذن هى : الجنس ، والفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض العام .

وفيما يلى تعريف كل منها ، والتمثيل له .

١ — الجنس :

الجنس : هو « كلى مقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة فى جواب ماهو » ومن أمثلته الحيوان فإنه كلى مقول على الإنسان ، والفرس ، والأسد ، وغيرها من الأنواع المتصفة بالحيوانية .

وواضح أن هذه الأنواع مختلفة فى حقائقها ، وليست ذات حقيقة واحدة

فحقيقة الإنسان أنه حيوان ناطق ، وحقيقة الفرس حيوان صاهل ، وحقيقة الأسد حيوان مفترس وهكذا فى بقية أنواع الحيوان لكل نوع منها حقيقة مختلفة عن بقية الحقائق .

ومن أمثلة الجنس أيضا (عربى) فإنه مقول على كثيرين هم المصرى والسودانى والسورى ، والعراقى إلى آخره - ولكل من هذه الأنواع حقيقة تخصه ويختلف بها عن غيره ممن يشملهم لفظ العربى .

٢ — النوع :

النوع هو (كلى مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب ماهو) ، وذلك كإنسان فإنه مقول على جميع أفراد النوع الإنسانى وهم كثيرون ، ولكنهم على كثرتهم متفقون فى حقيقة واحـــدة هى الحيوان الناطق ، وقل مثل

هذا فى الفرس والأسد . والجمل ، فإن كلا منها يصدق على أفراده الكثيرين المتفقين فى الحقيقة .

٣ - الفصل :

الفصل (كلى مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب أى شىء هو فى ذاته) .

من هذا التعريف يتبين أن الفصل صفة تميز أفراد نوع واحد وذلك كالناطق والصاهل ، والمفترس بالنسبة إلى الإنسان ، والفرس ، والأسد فإن كلا منها يميز نوعه عن بقية الأنواع المشتركة معه فى الحيوانية .

٤ - الخاصة :

تعرف الخاصة بأنها (كلى مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب أى شىء هو فى خاصته) .

ومن خواص الإنسان (مدخن ، محب للفنون ، قادر على تعلم اللغات) .

فهذه الصفات خواص تميز الإنسان عن بقية الأنواع المشتركة معه فى الحيوانية إذ لا يتصف بها نوع آخر سواه .

والفرق بين الخاصة والفصل أن الفصل وصف ذاتى للحقيقة تثبت بثبوته وتزول بزواله ، بخلاف الخاصة ، فهى وصف عرضى لا تتوقف الحقيقة فى وجودها على ثبوته ، بل يمكن أن توجد بدونه .

٥ - العرض العام :

العرض العام هو (كلى مقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة فى جواب أى شىء هو فى عرضه) .

ومن أمثلته ماشى ، وآكل ، ونائم بالنسبة إلى الانسان . فإن هذه الصفات تعرض له ، ولكنها ليست خاصة به وإنما تعرض لغيره من أنواع الحيوان أيضا وهذا هو الفرق بين العرض العام ، والخاصة .

أما الفرق بينه وبين الجنس ، فهو أنه وصف عرضى أى أن الجنس داخل فى الماهية ، بخلاف العرض ، فهو خارج عنها .

وقد وضع العرض العام آخر الكليات ، لأنه لا يدخل فى التعريفات ولا عناية للمنطق به .

وقدم الجنس على النوع لأن الجنس بسيط ، والنوع مركب غالبا ، وقدم على الفصل لأنه يسبقه فى التعريف .

أما وجه ترتيب النوع بعد الجنس ، فلأنه تمام الحقيقة . بخلاف الفصل إذ هو جزء الحقيقة ، وبخلاف الخاصة والعرض العام ، إذ هما خارجان عنها .

بقى وجه تقـــدم الفصل على الخاصة وهو أن الفصل ذاتى ، والخاصة وصف عرضى .

ويرجع اكتشاف النوع ، وترتيب الكليات على هذا النحو إلى (فرفريوس الصورى) الذى يقترن باسمه الرسم البيانى لتوضيح الكليات الخمس المعروف بـ (شجرة فرفريوس) .

ومما يجدر التنبه إليه أن الكلى قد يكون جزئيا لكلى آخر فوقه .

فالانسان مثلا كلى لمـــا تحته من الأفراد ، ولكنه فى الوقت نفسه جزئى بالنسبة إلى الحيوان ، وهذا هو أحد معنيى الجزئى .

أما المعنى الآخر ، فهو مالا يجوز العقل صدقه على كثيرين كمحمد ، وقد سبق بيانه فى موضعه .

والمعنى الأخير لا يتعلق به غرض المنطقى ، لأن هذا الجزئى واقع تحت الحس ومحكوم به ، وغرض المنطق يتجه إلى ماوراء ذلك من الصيغ والقوالب العقلية. على أن الكلى قد يتحول إلى جزئى إذا أمكن تخصيصه أو الإشارة اليه .

فالنهر مثلا كلى ، فإذا قلنا : نهر النيل ، أو هذا النهر ، فقد أصبح بهـــذا التخصيص ، أو بهذه الإشارة جزئياً .

وشارع أيضاً لفظ كلى يصدق على كل الشوارع ، فإذا قلنا هذا الشارع ، أو شارع الأزهر مثلا فقد صار جزئياً ، وقس على هذين المثالين .

٤ — صور العلاقة فى الماصدق :

اهتم المناطقة المحدثون بصور العلاقة بين الألفاظ المختلفة من ناحية ماصدقاتها وإن كان الموضوع ليس جديداً تماماً فقد تحدث فيه القدماء بشكل ما .

وتنحصر هذه العلاقات فى أنواع ثلاثة على وجه التحديد وهى :

(أ) العلاقة بين جزئى وجزئى .

(ب) العلاقة بين كلى وكلى .

(ج) العلاقة بين جزئى وكلى .

ولكل هذه الأنواع صور مختلفة نعرضها فيما يأتى :

(أ) العلاقة بين جزئى وجزئى .

لا تخلو علاقة الجزئى بالجزئى من إحدى صورتين :

١ — الذاتية . ٢ — التغاير .

فالذاتية تعنى أن الجزئيين يصدقان على شىء واحد ، وذلك كما فى الأمثلة الآتية (أرسطو المعلم الأول) (ابن سينا الشيخ الرئيس) (شوقى أمير الشعراء) ولا بد من الإشارة إلى أن الألقاب الموضوعة بجانب الأسماء قد صارت بحكم شهرتها أعلاماً على أصحابها وبذلك صارت فى حكم الجزئيات وإن كانت كليات بحكم المفاهيم .

أما علاقة التغاير ، فتعنى أن كلا من الجزئيين يصدق على غير ما يصدق عليه الجزئى الآخر وذلك كما فى الأمثلة التالية .

(هوميروس ، شيكسبير) ، (أفلاطون، أخناتون) (ابن زيدون، ابن خلدون)

(ب) العلاقة بين الكلى وكلى :

تتخذ العلاقة بين الكليين أربع صور مختلفة هى :

١ — الانطباق ، وهى تعنى أن ما صدق الكلى الأول ، هو بعينه ماصدق الكلى الثانى .

ومن أمثلة الانطباق (إنسان ناطق ، مسلم مؤمن بالقرآن ، (حيوان حساس)

٢ — الانفصال وهى عكس العلاقة ، فهى تعنى أن ماصدق الكلى الأول غير ماصدق الكلى الثانى أى أن كلا منهما يصدق على غير مايصدق عليه الآخر وذلك كما فى (إنسان شجر ، فرنسى مصرى ، معدن نبات) .

٣ — العموم أو التضمن ، ويقصد بها أن يكون أحد الكليين مندرجا فى أفراد الكلى الآخر كما فى هذه الأمثلة :-

(إنسان حيوان ، سودانى عربى ، نحاس معدن) .

فالإنسان داخل فى الحيوان، وأحد ماصدقاته، والسودانى مندرج فى العربى وأحد ماصدقاته ، كما أن النحاس مندرج فى المعدن ، وهو أحد ما صدقاته .

وكان قدماء المناطقة يعبرون عن هذه العلاقة بعنوان (العموم والخصوص المطلق) .

ويلاحظ أن اطلاق الكلى على جزئياته إما أن يكون بشكل متساو بحيث لا يمتاز جزئى على آخر فى هذا الإطلاق ، وذلك كما فى الأمثلة السابقة ، فإن جزئيات المعدن مثلا من ذهب وفضة ونحاس إلى آخره متساوية فى حظوظها من المعدنية ، وحينئذ يسمى الكلى متواطئاً .

وإما أن يطلق الكلى على جزئياته اطلاقا غير متساو كما فى مضىء مثلا فإنه يطلق على جزئياته اطلاقا متفاوتا ، فإن الشمس والنار والمصباح إلى آخر جزئيات المضىء ليست على درجة واحدة من الإضاءة ، ولهذا يطلق على هذا الكلى (مشكك ، أو مقول بالتشكيك) .

٤ - التقاطع . تتحقق هذه العلاقة إذا كان كل من الكليين يصدق على بعض أفراد الكلى الآخر ، وذلك كما فى الأمثلة الآتية .

(مثقف ، مصرى) (غنى ، طبيب) (أسود ، إنسان) .

والكليان فى ظل علاقة التقاطع يلتقيان فى مادة ، وينفرد كل منهما فى مادة

ففى المثال الأول ، يلتقى الكليان فى المصرى المثقف ، وينفرد المصرى فى المصرى غير المثقف ، وينفرد المثقف فى المثقف غير المصرى .

وفى المثـــال الثانى يلتقيان فى الطبيب الغنى وينفرد الغنى فى التاجر مثلا وينفرد الطبيب فى الطبيب الفقير .

وفى المثال الثالث يلتقى الإنسان والأسود فى الزنجى ، وينفرد الأول فى الإنسان الأبيض ، وينفرد الثانى فى الحجر الأسود .

وقد كانت هذه العلاقة تعرف عند المناطقة القدماء باسم (علاقة العموم والخـــوص الوجهى) .

(ج) علاقة جزئى وكلى .

تحتمل العلاقة القائمة بين جزئى وكلى صورتين هما .

١ — الشمول أو التضمن .

٢ - الانتقال .

(أ) الشمول تعنى هذه العلاقة أن الجزئى مندرج ضمن ماصدقات الكل وذلك كما فى (شوقى ، شاعر) (ابن سينا ، فيلسوف) (أبو حنيفة ، فقيه)

(ب) الانفصال وتعنى أن الجزئى لا يندرج فى ماصدقات الكلى ، لأنه مندرج فى ماصدقات كلى آخر ، وذلك كما فى الأمثلة التالية .

(سقراط ، شاعر) (نابليون ، طبيب) (نيتشة ، مهندس) .

فكل من الشخصيات المذكورة لا تدخل فى الكلى الذى بجانبها ، وإنما هى منفصلة عنه مندرجة فى كلى آخر .

الفصل الثانى

التعـــريف

لعل أهم غاية ينبغى أن يهدف إليها المنطق من وراء دراسة التصورات هى معرفة كيفية صياغة التعريف الصحيح - ذلك لأن أهمية التعريف بالنسبة إلى التصورات هى فى مستوى أهمية القياس بالنسبة إلى التصديقات .

١ ــ الحاجة إلى التعريف

يتعامل الناس فيما بينهم بألفاظ محددة المعانى واضحة الدلالات . ومع ذلك فكثيرا ما تعرض للمرء ألفاظ لا يعرف مدلولها ولا يتصور معناها - فالناس ليسوا على مستوى واحد فى الإدراك - كما أن الأشياء ليست على درجة واحدة من الوضوح - ومن ثم - فقد انقسم التصور إلى قسمين :

تصور بديهى ، وتصور نظرى .

فالبديهى لا يحتاج إلى بيان ، أو توضيح .

أما النظرى - فيحتاج إلى ذلك - وهـــذه هى المهمة التى يؤديها التعريف . ولهذا - يطلق مناطقة العرب على التعريف إسم (القول الشارح) .

ومن ناحية أخرى - فإن المتخصصين فى مجال ما من مجالات العلم يستخدمون ألفاظ اللغة استخداما خاصا يختلف كثيرا عن الاستخدام الشائع .

ويحتاج الدارس إلى معرفة الاستخدام الجديد الذى يشبه أن يكون لغـــة

مشتركة بين المشتغلين بعلم واحد من العلوم ـ وهنا يقوم التعريف بتقديم المعانى الاصطلاحية الجديدة .

ومعنى ذلك أن للتعريف أهمية بالغة فى ثراء العلم وتقدمه ـ كما أن له أهمية أخرى على مستوى الإستخدام اليومى للألفاظ .

٢ ـ أقسام التعريف

هناك طرق كثيرة تستخدم بهدف شرح المعرف وتقديم صورة دقيقة ، أو تقريبية عنه . ولكننا نكتفى بعرض طريقين من هذه الطرق ، أو نوعين من هذه التعريفات هما :

(أ) التعريف اللفظى أو القاموسى .

(ب) التعريف المنطقى .

وفيما يلى كلمة وجيزة عن كل من هذين النوعين :

(أ) التعريف اللفظى أو القاموسى :

يقصد بالتعريف اللفظى أو القاموسى شرح لفظ ما من الألفاظ الغامضة بلفظ آخر مرادف له ولكنه أوضح منه لدى المتلقى سامعا كان أو قارئاً ـ كتعريف البر بالقمح ، والغضنفر بالأسد والحيزبون بالعجوز .

ولقيام المعاجم على هذه التعريفات التى هى جوهر وظيفتها ـ سمى التعريف اللفظى بالقاموسى .

والواقع أن هذا النوع من التعريفات أقرب إلى اختصاص اللغوى منه إلى اختصاص المنطقى ـ لأن أساسه معرفة المترادفات، ووجوه استخدام كل مرادف.

وبقدر رصيد المرء من المترادفات ـ بقدر ما تكون قدرته على تقديم التعريفات اللفظية المناسبة .

(ب) التعريف المنطقى :

إذا كان التعريف اللفظى يقنع بتفسير اللفظ بلفظ آخر أوضح منه دون أن يتعرض لصفات ـ المعرف ـ فإن التعريف المنطقى يتجه إلى تحقيق هذه الغاية فيحاول أن يقدم صفات المعرف التى تشرحه بشكل يجمع بين الوجازة ، والوفاء .

غير أن الصفات منها ما هو ذاتى داخل فى قوام المعرف .

ومنها ما هو عرضى خارج عن ماهيته .

ومن ثم فقد انقسم التعريف المنطقى إلى قسمين :

١ ـ الحد وهو الذى يركز فى شرح المعرف على تقديم مقوماته الذاتية التى لا تتحقق الماهية بدونها .

٢ ـ والرسم الذى قد يقنع بتقديم الصفات العرضية التى تميز المعرف عما سواه

١ ـ الحد : ـ

عرفنا منذ قليل أن الحد يعول على ذاتيات المعرف ـ أى على الصفات الداخلة فى ماهيته .

كما عرفنا من قبل أن ما يدخل فى الماهية إنما هو الجنس ، والفصل .

وعلى هذا ـ فلا شأن للحد بغير الجنس ، والفصل .

ثم إن الحد ينقسم إلى قسمين : ـ

ا ـ حد تام ، ب ـ حد ناقص ، فالحد التام يتألف من الجنس القريب ، والفصل ـ كأن نعرف الإنسان بأنه حيوان ناطق .

فالجنس يعرض من ماهية الإنسان الجزء المشترك الذى يدخل فى تركيب مهايا أخرى كماهية الفرس مثلا .

والفصل يقدم من ماهية الإنسان الجزء الذى يميزها عن بقية المهايا الأخرى المشاركة لها فى الحيوانية .

والحد الناقص وهو عبارة عن الجنس البعيد . والفصل ، أو الفصل فقط - وذلك كأن نعرف الإنسان بأنه جسم ناطق ، أو ناطق فقط .

وسواء كان الحـــد تاما ، أو ناقصا - فهو يشمل أفراد الماهية جميعا بلا استثناء ، ولا يسمح مطلقا بدخول فرد ما من أفراد ماهية أخرى إلى أفراد المعرف .

ولهذا الحصار المحكم حول أفراد المعرف ، والفصل الصارم بينها وبين غيرها من أفراد المهايا المغايرة - سمى الحد بهذا الإسم .

٢ الرسم :

أشرنا إلى أن الرسم قد يكتفى فيه بتقديم الصفات العرضية للمعرف وهى الصفات الخارجة عن الماهية .

وذكرنا من قبل أن الخارج عن الماهية شيآن - هما الخاصة ، والعرض العام .

غير أن العرض العام لا يقع به تمييز الماهية - لأنه يعم الماهية وغيرها .

وعلى هذا - فهو مستبعد من التعريف بالرسم - فلم يبق إلا الخاصة . ومع ذلك - فالتعريف بالرسم يستعين بالجنس أيضا فإنه ينقسم كالحد إلى قسمين :

ا - رسم تام ، ب - رسم ناقص .

فالرسم التام يتألف من الجنس القريب ، والخاصة - كما لو قلنا فى تعريف

الإنسان أنه حيوان يمشى على قدمين ـ منتصب القامة ، أو أنه حيوان ضاحك

أما الناقص ـ فيتألف من الجنس البعيد ، والخاصة ـ كما لو قلنا فى تعريف الإنسان أنه جسم ضاحك أو يكتفى فيه بالخاصة كأن نقول فى تعريف الإنسان : إنه ضاحك .

ولا شك أن الحد أعلى مرتبة من الرسم ، وأوفى بالمطلوب منه ـ فإن ما يقدم مقومات الماهية أولى مما يقدم صفاتها العرضية .

ومن هنا سمى الرسم بهذا الاسم لأن معنى الرسم لغة (الأثر) .

٣ ـ شروط التعريف

وضع المناطقة شروطا خاصة لابد من تحققها ليؤدى التعريف مهمته على الوجه الأكمل ـ ويمكن إجمال هذه الشروط على النحو الآتى :

١ ـ أن يكون التعريف مطابقا للمعرف بحيث لا يضيق عن استيعاب أفراده ، ولا يتسع فيدخل فى المعرف ما ليس من أفراده .

فتعريف الإنسان مثلا بأنه حيوان كاتب بالفعل ، تعريف فاسد ـ لأنه لا يشمل كل أفراد المعرف ـ إذ إن من أفراد الإنسان من لا يستطيع الكتابة .

كذلك تعريفه بأنه حيوان فقط ، أو أنه حيوان أسود مثلا لأنه يدخل فى الإنسان ما ليس منه وهو أى حيوان أسود .

ويعبر المناطقة عن هذا الشرط بقولهم (أن يكون التعريف جامعا مانعا) أى جامعا لكل أفراد المعرف ، مانعا من دخول غيره فيه .

٢ ـ أن يكون أوضح من المعرف ـ وهو شرط يتفق تماما مع وظيفة التعريف ـ فما دمنا نتطلب فى التعريف أن يشرح المعرف ـ فلا بد أن يكون

أوضح منه وقد نشأت عن هذا الشرط العام عدة شروط يجب للمناطقة أن يعرضوا لها ببعض التفصيل - وهى :

(أ) ألا يكون التعريف اخفى من المعرف - فلا يجوز تعريف النار مثلا بأنها عنصر يشبه النفس - لأن النفس أخفى بطبيعتها من النار .

(ب) ألا يشتمل التعريف على لفظ مشترك ، أو لفظ مجازى بغير قرينة ، فلا يجوز تعريف رأس المال مثلا بأنه (عصب الحياة) ، أو تعريف الحب بأنه أكسير الحياة) ، أو تعريف الجمل بأنه سفينة الصحراء ، كما لا يجوز تعريف الشمس بأنها (عين) .

(ج) ألا يكون التعريف مساويا للمعرف فى الخفاء - فلا يعرف الزوج مثلا بأنه ما ليس بفرد - لأن الزوج والفرد فى درجة واحدة من الوضوح ، أو الخفاء .

(د) ألا يكون التعريف سلبيا - فلا يعرف المؤمن مثلا أنه من ليس بملحد ولا مشرك -

نعم لو كان مضمون المعرف سلبيا ، جاز أن يكون التعريف سلبيا أيضا ، كأن نقول فى تعريف الفوضى أنها عدم النظام .

(هـ) ألا يشتمل التعريف على لفظ حوشى أو غريب أو كلمة تفيد التفكيك .

(و) ألا يعرف الشىء بنفسه - فلا تعرف الحركة بأنها هى النقلة .

(ز) ألا يفضى التعريف إلى الدور سواء كان الدور صريحا ، أو مضمرا .

وقد أشار (ابن سينا إلى هذا الشرط بقوله « وربما تعمدوا هذا فعرفوا الشىء بما لا يعرف إلا بالشىء - إما مصرحا وإما مضمرا » .

أما المصرح ـ فمثل قولهم : أن الكيفية ما بها تقع المشابهة وخلافها ، ولا يمكنهم أن يعرفوا المشابهة إلا بأنها اتفاق فى الكيفية ، فإنها إنما تخالف المساواة والمشاكلة بأنها اتفاق فى الكيفية ، ولا فى الكمية والنوع وغير ذلك .

وأما المضمر فهو أن يكون المعرف به ينتهى تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشىء وإن لم يكن ذلك فى أول الأمر، مثل قولهم أن الإثنين زوج أول، ثم يحدون الزوج بأنه عدد منقسم بمتساويين . ثم يحدون المتساويين بأنهما شيئان كل واحد منهما يطابق الآخر مثلا ، ثم يحدون الشيئين بأنهما اثنان ، ولا بد من استعمال لفظ الأثنينية فى حد الشيئين من حيث هما شيئان »[1] .

هذه هى الشروط التى وضعها المناطقة للتعريف ـ وهى كما تبين قسمة تفصيلا يمكن أن تئول كلها إلى شرطين :

الأول أن يكون التعريف مطابقا للمعرف .

والثانى أن يكون التعريف أوضح من المعرف .

ومن الواضح أن الشرط القائل بضرورة أن يكون التعريف جامعا يختص بالحد دون الرسم ، وإلا لما صح تعريف الإنسان رسما بأنه حيوان كاتب بالفعل ـ إذ مثل هذا التعريف لا يشمل جميع أفراد الإنسان .

---

(١) الإشارات والتنبيهات ، القسم الأول ، ص ٦٠

الباب الثانى

التصـــديقات

إذا كانت الـكتابة فى التصورات قد اقتضت التعامل مع الألفاظ والبحث فى دلالاتها وعلاقاتها - فإن الـكتابة فى التصديقات تقتضى التعامل مع العبارات أو القضايا والبحث فى أنواعها وحدودها .

وإذا كان موضوع التعريف هو المبحث الرئيسى الذى تدور حوله التصورات وتمهد له - فإن موضوع القياس هو المبحث الأســـاسى الذى تدور حوله التصديقات وتقوم عليه .

وقد كتب (أرسطو) فى التصديقات إثنين من كتبه المنطقية - هما كتاب (العبارة) الذى ضمنه الـكلام فى القضايا - والثانى كتاب (التحليلات) التى قسمها إلى ، التحليلات الأولى فى صورة القياس ، والتحليلات الثانية فى مادته .

واسترشادا بهذه الخطة فسيتضمن هذا الباب خمسة فصول تمضى على النحو التالى إن شاء الله .

يتناول الفصل الأول القضايا وأنواعها وعلاقاتها .

ويتناول الفصل الثانى موضوع الاستدلال المباشر وهو ما يطلق عليه أحكام القضايا .

ثم يكون الفصل الثـــالث فى صـورة القياس - فيفصل أقسامه وأشكاله .

ثم يخصص الفصل الرابع للحديث عن مادة القياس - فيجمل أنواع المقدمات التى يتألف منها .

أما الفصل الخامس والأخير - فيعرض بالحديث الواحق القياس .

الفصل الأول

القضايا

١ - تعريف القضية

عرف المناطقة القضية بأنها (قول يحتمل الصدق والكذب لذاته) .

فـ (قول) جنس فى التعريف يشمل المفرد ، والقضية (يحتمل الصدق والكذب) قيد أول يخرج ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا .. كالطلب بأنواعه المختلفة من أمر ونهى ، وتمن ، ونداء . . . . إلى آخره .

فإن قولنا (ذاكر) مثلا لا يوصف بصدق أو كذب - لأن مدلوله لا يحتمل الوقوع وعدمه (لذاته) قيد آخر ولكنه هذه المرة للادخال - فهو يدخل فى القضية كل الأقوال التى نقطع بصدقها أو كذبها - أى أنها لا تحتمل عندنا إلا أحد الموصوفين على الخصوص - وذلك كالأخبار القرآنية ، والنبوية - إذ هى عندنا صادقة قطعا ، والأخبار البديهية المسلمة لدى جميع العقلاء والأخبار المنافية لبداهة العقل أو صريح النقل - فإنها عندنا كاذبة قطعا .

من النوع الأول (إلهكم إله واحد) (إنما الأعمال بالنيات) ، الأب أكبر من الإبن .

ومن النوع الثانى : (إن الله ثالث ثلاثة) ، الأربعة نصف الإثنين .

ومع ذلك - فكل من هذه الأمثلة يعد قضية - لأنه يحتمل الصدق والكذب

لذاته ، أى بقطع النظر عن قائله ، وبقطع النظر أيضا عن موافقته أو معارضته لعقل ، أو نقل .

وعرفها بعض المناطقة بأنها (قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب) .

٢ ـ أقسام القضية

القضية إما أن تتألف من مفردين بالفعل أو بالقوة ، وتسمى (حملية) . وإما أن تتألف من قضيتين ، وتسمى (شرطية) .

ومن أمثلة الحملية : محمد ناجح ، الطقس ليس باردا .

ومن أمثلة الشرطية : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فهى مؤلفة من قضيتين هما ، الشمس طالعة ، النهار موجود .

وإنما أشرنا إلى أن الحملية قد تتألف من مفردين بالقوة ليدخل فيها نحو قولنا (الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه) ـ فهى فى قوة قولنا (الإنسان ماش).

ونتحدث الآن عن كل من الحملية والشرطية بشىء من التفصيل :

أولا ـ القضية الحملية

(أ) تعريفها :

هى ما حكم فيها بإثبات شىء لشىء ، أو نفى شىء عن شىء ، ويظهر هذا فى المثالين السابقين ، فقد حكم فى المثال الأول بالنجاح لمحمد ، وحكم فى المثال الثانى بنفى البرودة عن الطقس .

(ب) أجزاؤها :

ذكرنا أن القضية الحملية تتألف من مفردين ، ونضيف هنا أن هذين المفردين هما الموضوع والمحمول .

فالموضوع : هو الذى يحكم له بثبوت شىء ، أو بنفى شىء عنه ، كمحمد والطقس فى المثالين المذكورين .

وأما المحمول : فهو الذى يحكم بثبوته للموضوع ، أو بنفيه عنه ، كناجح ، وبارد فى نفس المثالين .

القضية الحملية إذن لابد فيها من الموضوع والمحمول .

ويضاف إلى هذين الجزءين جزء ثالث وهو النسبة أو الرابطة وهى تربط بين الموضوع والمحمول إيجابا ، أو سلبا .

غير أن هذه الرابطة يمكن أن تكون ملحوظة ، فلا يصرح بها ، ويمكن أن تكون ملفوظة ويصرح بها ، كأن نقول (محمد هو ناجح) ـ فتكون الرابطة هى ضمير الغيبة .

فأجزاء الحملية إذن ثلاثة وإن اقتصر التصريح فى الغالب على الموضوع والمحمول .

ثم إن لورود القضية الحملية صورتين مختلفتين :

فقد يكون الموضوع مبتدأ والمحمول خبرا .

وقد يكون الموضوع فاعلا والمحمول فعلا، كما نقول «محمد ناجح، ونجح محمد».

(ج) أقسامها :

قسم المناطقة القضية الحملية عدة تقسيمات تبعا للحيثيات المختلفة والاعتبارات المتغيرة .

وفيما يلى بيان أهم هذه التقسيمات :

التقسيم الأول من ناحية الكم :

يقصد بكم القضية كمية الأفراد والجزئيات التى يصدق عليها الموضوع .

وهى من هذه الناحية تقسم إلى قسمين :

محصورة ، أو مسورة وهى التى تقترن بسور يفيد العموم أو الجزئية وغير محصورة ، وهى التى ليست كذلك .

وتنقسم القضية المحصورة إلى قسمين :

كلية وجزئية .

فالكلية ، هى المقترنة بلفظ يفيد الكلية أو العموم ، نحو (كل الإنسان فان) (جميع المكلفين مسئولون) .

والجزئية ، هى المقترنة بلفظ يفيد الجزئية مثل (بعض المعـــدن نحاس) (أكثرية الطلبة ناجحون) .

أما غير المحصورة ، فقسمان أيضا :

شخصية ، ومهملة .

فالشخصية ، ما كان موضوعها متشخصا ، مثل (شوقى أمير الشعراء ، الكندى فيلسوف العرب ، القاهرة عاصمة مصر) .

والمهملة ، هى ما ليس موضوعها متشخصا ، مثل (الحديد معدن ، الإنسان فان ، الشجر نبات) .

وإنما سميت مهملة لأنه أهمل فيها تحديد كمية الأفراد التى يصدق عليها موضوعها .

ثم إن الشخصية فى حكم الكلية ، والمهملة فى حكم الجزئية ، لأن الحكم فى الأولى على كل الموضوع ، وفى الثانية يمكن أن يكون على الكل كما فى الأمثلة السابقة ، أو على البعض ، كما لو قلنا (العرب شرفاء ، الأزهريون صادقون) ، إذ يمكن أن يوجد أزهرى غير صادق ، أو عربى غير شريف .

التقسيم الثانى ، من حيث الكيف :

يقصد بالكيف الإيجاب والسلب ، أى إثبات المحمول للموضوع ، أو نفيه عنه ، والقضية من هذه الناحية قسمان :

لأنها إما ألا تشتمل على ما يفيد سلب المحمول عن الموضوع ، وتسمى موجبة ، أو تشتمل على ذلك ، وتسمى سالبة .

والأمثلة المذكورة فى تقسيم الكم ؛ هى من قبيل القضايا الموجبة .

وأما السالبة ، فتختلف باختلاف الكلية ، والجزئية .

فالسور الكلى فى السلب (لا واحد ولا شىء ، كل ليس) كأن تقول (لا واحد من المصرى فرنسى ، لا شىء من الذهب ثابت القيمة ، كل الطلبة ليسوا راسبين) أى لم يرسب أحد .

ويقاس على ما تقدم كل لفظ يفيد سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع .

وأما السور الجزئى فى السلب ، فهو (ليس بعض ، وليس كل وبعض ليس) وذلك مثل : ليس بعض الإفريقى بمصرى ، وليس كل المسيحيين بكاثوليك ، بعض اليهودى ليس صهيونيا) .

ويقاس على ذلك كل ما يفيد سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع .

التقسيم الثالث ، من حيث تحقق الموضوع فى الخارج وعدمه :

موضوع القضية الحملية هو ركنها الأساسى ، وجزؤها الأهم ، وهو إما أن يكون له تحقق خارجى كما لو قلنا (أفلاطون فيلسوف يونانى) وتسمى القضية حينئذ خارجية .

وإما ألا يكون له تحقق خارجى بل وجوده فى الذهن فقط ، كما لو قلنا (الغول حيوان مخيف ، العنقاء طائر قوى ، بحر الزئبق ليس هائجا ، ملوك فرنسا فى القرن العشرين يؤيدون الديمقراطية) ـ وتسمى القضية حينئذ ذهنية .

ويطلق الوضعيون على موضوعات القضايا السابقة ونحوها إسم الفئات الفارغة .

التقسيم الرابع ، من حيث العدول ، والتحصيل :

معنى التحصيل ، ألا يكون السلب جزءا من موضوع القضية ولا جزءا من محمولها .

أما العدول ، فهو أن يكون السلب جزءا من أحدهما ، أو من كليهما .

وعلى ذلك ، فالقضية من هذه الناحية تنقسم إلى قسمين :

محصلة ومعدولة .

والمعدولة ثلاثة أقسام :

معدولة الموضوع ، ومعدولة المحمول ، ومعدولة الموضوع والمحمول .

مثال معدولة الطرفين فى الإيجاب (كل إنسان حيوان) ، وفى السلب (لا شىء من الإنسان حجر) .

ومثال معدولة الموضوع فى الإيجاب (بعض لا حيوان جماد) وفى السلب (كل ما ليس بحيوان ليس هو بإنسان) ، ومثال معدولة المحمول فى الإيجاب (كل إنسان غير نبات) ، وفى السلب (لا واحد من الإنسان غير ناطق) .

ومثال معدولة الطرفين فى الإيجاب (كل ما هو غير إنسان هو غير ناطق ، وفى السلب (كل ما هو غير متحرك ليس هو غير ساكن) .

التقسيم الخامس، من حيث معنى المحمول

لاحظ الفيلسوف الألمانى (عمانويل كانت) أن المحمول إما أن يكون مجرد تحليل وشرح للموضوع دون أن يضيف علما جديدا إلى ما يفيده الموضوع كقولنا (الإنسان حيوان ناطق ، وقولنا (الإثنان نصف الأربعة) .

وأما أن يضيف المحمول علما جديدا إلى ما يفيده الموضوع ، كقولنا (محمد ناجح) وقولنا (المعدن يتمدد بالحرارة) .

فإن كان المحمول من النوع الأول ، سميت القضية تحليلية .

وإن كان من النوع الثانى ، سميت تأليفية أو تركيبية .

وقد لاحظ (كانط) أيضا أن جميع قضايا الرياضة تحليلية ، كما أن جميع قضايا العلوم تأليفية .

(د) تقابل القضايا :

عرفنا أن القضية الحملية تنقسم من حيث الكم إلى قسمين:- كلية ، وجزئية ، وأن الشخصية فى حكم الكلية والمهملة فى حكم الجزئية - وأنها من حيث الكيف تنقسم إلى قسمين أيضا هما الموجبة ، والسالبة .

وبهذا يتحقق لدينا أربعة أقسام هى :

١ - الكلية الموجبة . ٢ - الكلية السالبة . ٣ - الجزئية الموجبة .
٤ - الجزئية السالبة .

وتنشأ للتقابل بين هذه القضايا أربع صور هى كما يأتى :

١ - التناقض ، ويقع بين الكلية والجزئية المختلفتين كيفا كقولنا (كل مصرى مسلم ، بعض المصرى ليس عربى) أو لا واحد من المصرى مسلم ، بعض المصرى مسلم) ، وحكمهما أنهما لا تصدقان معا ، ولا تكذبان معا .

٢ - التضاد ، ويقع بين الكلية الموجبة ، والكلية السالبة . كقولنا (كل مصرى مسلم ، لا واحد من المصرى مسلم) وحكمهما أنهما لا تصدقان معا ، وقد تكذبان معا .

٣ الدخول تحت التضاد - ويقع بين الجزئية الموجبة والجزئية السالبة كقولنا (بعض المصرى مسلم ، بعض المصرى ليس بمسلم) - وحكمهما أنهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان .

٤ التداخل ويتحقق فى صورتين :

أولا - بين الكلية الموجبة ، والجزئية الموجبة كقولنا كل مصرى مسلم ، بعض المصرى مسلم) .

ثانيا - بين الكلية السالبة والجزئية السالبة كقولنا (لا واحد من المصرى مسلم ، بعض المصرى ليس بمسلم) - وحكمهما صدق الجزئية تبعا لصدق الكلية المتفقة معها فى الكيف .

وهذا هو الجدول التوضيحى الذى يطلق عليه إسم (مربع أرسطو)

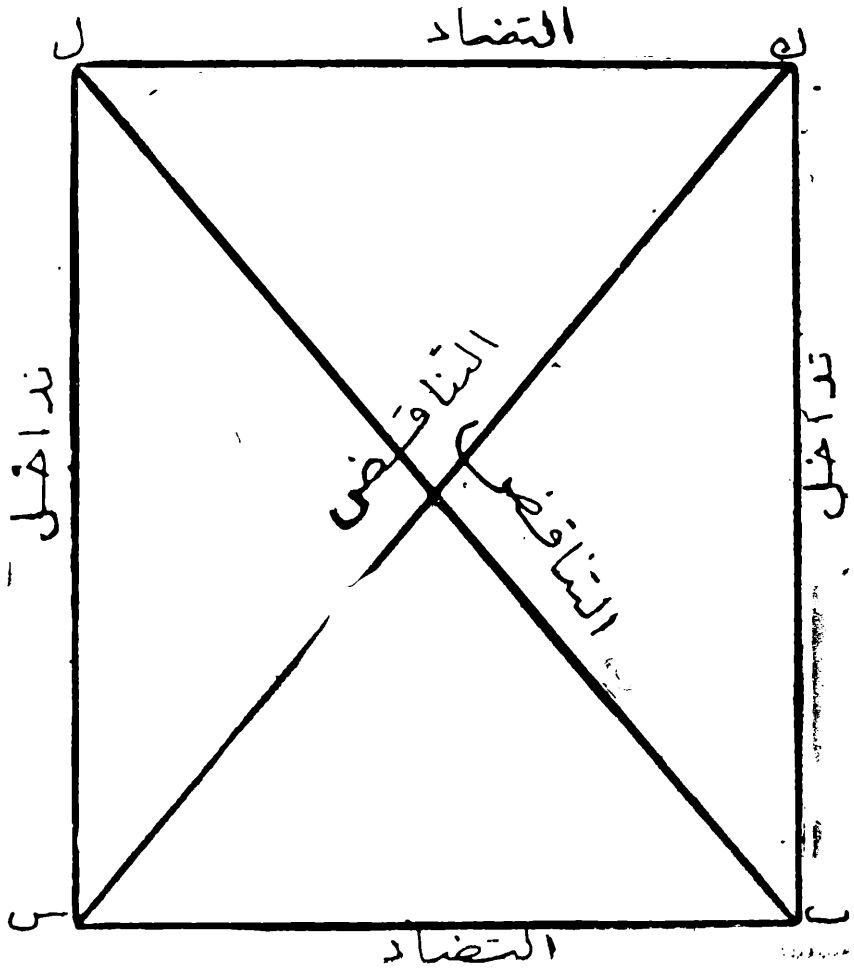

ثانياً : القضايا الشرطية

(أ) تعريفها :

القضية الشرطية هى ما حكم فيها بإثبات النسبة ، أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت متصلة ، أو بتنافى طرفيها إن كانت منفصلة .

وسيتضح مضمون هذا التعريف من خلال تناولنا لأقسام الشرطية وعرضنا لأمثلتها .

(ب) قسامها :

ينقسم التعريف السابق إنقسام الشرطية إلى قسمين :

متصلة ، ومنفصلة .

وتتألف المتصلة من مقدم ، وتال تربط بينهما أداة شرط جازمة ، أو غير جازمة . كما تتألف المنفصلة من مقدم ، وتال تربط بينهما أداة انفصال .

١ — أقسام المتصلة :

ارتباط المقدم والتالى فى المتصلة إما أن يكون حتمياً بحيث يلزم من ثبوت المقدم ثبوت التالى ، ومن رفع التالى رفع المقدم كما لو قلنا (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) ، إذ يلزم من طلوع الشمس وجود النهار ، ومن نفى النهار نفى الشمس ، وتسمى القضية حينئذ لزومية .

وإما أن يكون منشأ الارتباط بين طرفى المتصلة هو مجرد المصادفة والاتفاق كما نقول (إذا كانت الفاكهة نباتاً فإن النحاس معدن) ، إذ لا توجد علاقة ما غير المصادفة بين نباتية الفاكهة ، ومعدنية النحاس ، ولهـذا تسمى

القضية اتفاقية ، وهى لا تستعمل فى العلوم ، ولا تصلح مادة للقياس لخلوها عن الضرورة .

٢ — المنفصلة :

أشار تعريف الشرطية إلى ضرورة التنافى بين طرفى المنفصلة ، ولهذا التنافى ثلاث صور مختلفة .

لأنه إما أن يكون تنافيا فى الوجود بحيث لا يجتمع الطرفان وأن جاز ارتفاعهما معاً ، كما فى نحو (الجسم إما أبيض ، أو أسود) إذ لا يجوز أن يجتمع البياض والسواد فى محل واحد ، وقد يرتفعان بأن يكون أحمر مثلا ، وتسمى القضية حينئذ (مانعة جمع) .

وإما أن يكون التنافى فى العدم بحيث لا يرتفعان معاً ، وقد يجتمعان ، كما لو قلنا (إما أن يكون محمد فى الماء ، أو لا يغرق ، إذ لا يخلو أمر محمد عن أن يكون فى الماء ، أو لا يغرق ، وقد يجتمع الطرفان كأن يكون فى الماء ولا يغرق لأنه يجيد السباحة مثلا ، وتسمى هذه القضية (مانعه خلو) .

وإما أن يكون التنافى فى الوجود والعدم ، فلا يجتمع الطرفان ، ولا يرتفعان، كما لو قلنا (العدد إما أن يكون فردا أو غير فرد ، (الجسم إما متحرك ، أو ساكن) ، إذ يستحيل أن يخلو العدد من الفردية وغير الفردية ويستحيل أن يكون العدد فرداً وغير فرد .

كذلك يستحيل أن يكون الجسم متحركا وساكنا فى وقت واحد ، أو يخلو فى وقت واحد عن الحركة والسكون ، بل لابد من ثبوت أحد الوصفين دون الآخر ضرورة .

والقضية فى هذه الصورة (مانعة جمع وخلو) ، وتسمى أيضاً المنفصلة الحقيقية.

فالمنفصلة إذن ثلاثة أقسام :

١ - مانعة جمع ٢ - مانعة خلو ٣ - حقيقية .

ويلاحظ أن الأولى تتألف من الشيء ، والأخص من نقيضه .

والثانية تتألف من الشيء . والأعم من نقيضه .

والثالثة تتألف من الشيء ، ونقيضه ، أو المساوى لنقيضه

(ج) الكم والكيف فى الشرطية :

تنقسم الشرطية من حيث الكم والكيف إلى نفس الأقسام التى أنقسمت إليها القضية الحملية .

فهى من حيث الكم كلية ، وجزئية ، وشخصية ، ومهملة .

وهى من حيث الكيف ، موجبة ، وسالبة .

أما المتصلة ، فسورها الكلى فى الايجاب (كلما ، ومهما) وفى السلب (ليس ألبتة) .

والسور الجزئى فى الايجاب (قد يكون) وفى السلب (قد لايكون) .

أما المنفصلة ، فسورها الكلى فى الايجاب (دائما) ، وفى السلب (ليس دائماً) وسورها الجزئى - إيجاباً (قد يكون) ، وسلبا (قد لايكون) .

مثال الكلية الموجبة فى الاتصال (كلما كان هذا نحاساً فهو معدن) ، وفى الانفصال (دائماً إما أن يكون الإنسان حياً ، أو ميتاً) .

ومثال الكلية السالبة فى الاتصال (ليس ألبتة إذا كان هذا فرنسيا فهو عربى) وفى الانفصال (ليس دائماً إما أن يكون محمد فى البيت ، أو فى المكتب) .

ومثال الجزئية الموجبة فى الاتصال (قد يكون إذا مارست الرياضة عشت قوياً) ، وفى الانفصال (قد يكون إما أن يكون المرء رأسمالياً أو شيوعياً) .

ومثال الجزئية السالبة فى الاتصال (قد لا يكون إذا قرأت كثيرا كنت مثقفا) وفى الإنفصال (قد لا يكون إما أن يكون المصرى قاهريا ، أو صعيديا) .

أما إن أهملت الشرطية من التصوير بأحدهذه الأسوار ، فهى مهملة مثل(إذا ذاكرت نجحت) .

(إما أن يكون محمد فى القاهرة . أو فى الاسكندرية) .

أما الشخصية من الشرطيتين - فهى المقيدة بزمان ، أو مكان ، أو وضع من الأوضاع .

مثال المتصلة الشخصية (إن زرتنى مساء وجدتنى فى المنزل) .

ومثال المنفصلة الشخصية (إما أن يكون محمدا فى داره قارئا ، أو نائماً) .

مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه فى الحاشية من أن الشخصية فى حكم الكلية ، والمهملة فى حكم الجزئية .

الفصل الثانى

الاستدلال المباشر

هنالك طريقان مختلفان تماماً فى الاستدلال :

أحدهما ـ الاستدلال المباشر وهو الاستدلال بقضية واحدة على قضية ثانية

والثانى ـ الاستدلال غير المباشر ، وهو الاستدلال بقضيتين أو أكثر على قضية أخرى ـ ويسمى الاستدلال غير المباشر بالقياس وسنتحدث عنه بالتفصيل فى الفصل التالى إن شاء الله .

أما الاستدلال المباشر ـ فله صورتان متمايزتان .

الأولى ـ هى التناقض .

والثانية ـ هى العكس .

فإن القضية الصادقة تستلزم أمرين إثنين هما :

صدق العكس ، وكذب النقيض .

وسنتناول كلا من هاتين الصورتين ببعض البيان .

أولا : التناقض

١ — تعريفه :

التناقض لغة — (إثبات شيء ورفعه) ، ومنه قوله سبحانه « ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا »[1] .

واصطلاحا — (اختلاف قضيتين كما ، وكيفاً بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى) .

خرج باختلاف قضيتين — اختلاف المفردين ، واختلاف مفرد وقضية .

وبالكم والكيف اختلاف القضيتين بالتحصيل والعدول أو بالاتصال والانفصال مثلا :

وخرج بقولنا (يقتضي) ما لا اقتضاء فيه أصلا .

كقولنا (محمد ساكن ، محمد ليس بمتحرك) .

وخرج بقولنا (لذاته) (محمد إنسان ، ومحمد ليس بناطق) مثلا إذ الصدق والكذب ليس لذات الاختلاف — بل هو راجع إلى تساوي المحمول في القضيتين .

وخرج بنفس القيد أيضاً الاختلاف بين الكليتين ، أو الجزئيتين ، الموجبة والسالبة — كقولنا (كل حديد معدن ، ولا شيء من الحديد بمعدن)
وقولنا (بعض الإنسان حيوان ، وليس بعض الإنسان بحيوان) .

---

(١) سورة النحل الآية ٩٢ .

إذ الصدق والكذب فى الكليتين، وكذلك فى الجزئيتين ليس لذات الاختلاف بل هو لخصوص المادة ، ولذلك لا يضطرد الصدق والكذب فى جميع الأمثلة .

فنحن نقول مثلا (كل معدن حديد ، ولاشىء من المعدن حديد) ، فتكذب الكليتان ، ونقول (بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان)فتصدق الجزئيتان . ولو كان الصدق والكذب لذات الاختلاف ، لما تخلف فى المثالين الأخيرين - إذ ما بالذات لا يتخلف

٢ — شروطه :

يشترط لتحقق التناقض شرطان مهمان :

الشرط الأول - اتحاد القضيتين فى ثمانية أشياء .

الشرط الثانى - اختلاف القضيتين فى شيئين .

الشرط الأول : يجب أن تتحد القضيتان موضوع التناقض فى الأمـــور الثامنية الآتية .

(أ) الموضوع : فلا تناقض فى مثل (مصطفى أديب ، محمد ليس بأديب) .

(ب) المحمول : فلا تناقض فى مثل (سعيد رياضى ، سعيد ليس بطبيب) .

(ج) الزمان : فلا تناقض فى مثل (الطقس دافىء نهارا ، الطقس ليس بدافىء ليـــلا) .

(د) المكان : فلا تناقض فى مثل (الأسعار غالية فى القاهرة ، الأسعار ليست غالية فى الإسكندرية) .

(ه) الإضافة : فلا تناقض فى مثل (زيد أب لإسامة ، زيد ليس أبا لعلى) .

(و) القوة والفعل : فلا تكون النسبة فى إحدى القضيتين بالقوة ، وفى الأخرى بالفعل ، مثل (الخمر فى الدن مسكر - أى بالقوة - الخمر فى الدن ليس بمسكر - أى بالفعل) .

(ز) الكلية والجزئية ، فإذا أريد فى إحدى القضيتين كل الموضوع - فلابد

أن يراد كل الموضوع فى الثانية أيضاً ، وكذلك لو أريد جزء الموضوع فى إحدى القضيتين فلابد أن يراد نفس الجزء فى القضية الثانية أيضاً - فلا تناقض فى مثل (الزنجى أسود ، أى جزئه ، لا واحد من الزنجى أسود ، أى كله) .

والكلام هنا فى الكل مع أجزائه التى يتألف منها ، لا فى الكلى مع جزئياته التى يصدق عليها فإن الوضع يختلف كما سيتبين فى الشرط الثانى من شرطى التناقض .

(ج) الشرط : فلا تناقض فى مثل (العدد ينقسم بمتساويين ، أى بشرط كونه زوجا ، لاشىء من العدد ينقسم بمتساويين ، أى بشرط كونه (فردا) .

الشرط الثانى : وهو اختلاف القضيتين كما وكيفاً ، فإن كانت إحداهما كلية ، فلابد وأن تكون الأخرى جزئية ، وإن كانت إحداهما موجبة وجب أن تكون الأخرى سالبة .

وعلى هذا - فالكلية الموجبة نقيضها جزئية سالبة كقولنا (كل مصرى عربى ، بعض المصرى ليس بعربى) .

والكلية السالبة نقيضها جزئية موجبة كقولنا (لا واحد من الافريق أوروبى ، بعض الأفريق أوروبى) .

وهكذا فى سائر القضايا ولا ننسى أن الشخصية فى حكم الكلية . والمهملة فى حكم الجزئية .

ثانيا : العكس

العكس لغة القلب والتبديل .

وهو عند المناطقة أقسام ثلاثة :

١ — عكس نقيض موافق .

٢ — عكس نقيض مخالف .

٣ — العكس المستوى .

وفيما يلى بيان كل من هذه الأقسام :

١ — عكس النقيض الموافق .

عكس النقيض الموافق ، هو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثانى منها) وتبديل الثانى بنقيض الأول مع بقاء الصدق والكيف) وذلك نحو (كل إنسان حيوان) فعكس نقيضها الموافق (كل مالبس بحيوان ليس بإنسان) .

وإنما سمى موافقا - لموافقته للأصل كماً وكيفاً .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن السلب الموجود فى العكس لايعنى أن القضية المعكوسة سالبة ، وإلا لما كان العكس موافقاً لأصله فى الكيف لأن السلب لم يدخل على النسبة القائمة بين الموضوع والمحمول ، وإنما هو جزء من الموضوع والمحمول ، فالقضية المعكوسة إذن معدولة الطرفين ، وليست سالبة .

٢ — عكس النقيض المخالف :

عرف المناطقة عكس النقيض المخالف بأنه (تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثانى ، والثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف) .

فالقضية القائلة (كل إنسان حيوان) مثلا عكس نقيضها المخالف هو(لاشىء مما ليس حيواناً إنسان) .

وسمى مخالفا لمخالفته لأصله فى الكيف .

٣ — العكس المستوى :

(أ) تعـــريفه :

العكس المستوى هو أهم الأقسام الثلاثة وأشهرها على الإطلاق .

وقد عرفوه بأنه (تبديل طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى مع بقاء الصدق والكيف) .

ويقصد بتبديل طرفى القضية ـ جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فى الحملية ، وجعل المقدم تاليا والتالى مقدماً فى الشرطية المتصلة .

أما المنفصلة فلا عكس لها ، لأن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعياً ، بل هو ترتيب ذكرى فقط .

ويقصد ببقاء الكيف ـ بقاء الإيجاب والسلب ـ فلا تعكس الموجبة إلى سالبة ولا السالبة إلى موجبة .

أما الكم ـ فيتغير فى بعض الصور كما يظهر من العرض التالى :

(ب) صوره :

أولا : تعكس الموجبات كلها إلى موجبة جزئية .

مثال الكلية الموجبة (كل فرس حيوان) تعكس إلى (بعض الحيوان فرس)

مثال الشخصية الموجبة (شوقى شاعر) تعكس إلى (بعض الشعراء شوقى) .

مثال الجزئية الموجبة (بعض العلماء ساسة) تعكس إلى (بعض الساسة علماء)

مثال المهملة الموجبة (النحاس معدن) تعكس إلى (بعض المعدن نحاس) .

ثانياً : تعكس الكلية السالبة إلى كلية سالبة ، مثالها :

(لا واحد من المسلمين مسيحى) تعكس إلى (لا واحد من المسيحيين مسلم)

ثالثا : الجزئية السالبة لا عكس لها ، لزوما بدليل الانتقاض بمادة يكون

الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص

فيصدق مثلا (بعض الحيوان ليس بإنسان) ولا يصدق عكسها وهو (بعض الإنسان ليس بحيوان) — وذلك لصدق نقيضه وهو (كل إنسان حيوان)

وقد يصدق عكس الجزئية السالبة أحيانا ، ولكن ذلك يكون لخصوص المادة ، أى أنه لا يكون مضطرد الصدق — وذلك كما لو قلنا (بعض النحاس ليس بفضة) ، فإنها قضية صادقة ، وعكسها أيضاً صادق وهو (بعض الفضة ليس بنحاس) .

وكذلك لا تنعكس المهملة السالبة ، لأنها فى حكم الجزئية السالبة ، فلا عكس فى نحو قولنا (الحيوان ليس إنساناً) لأن عكسها سيكون (بعض الإنسان ليس بحيوان) وهو كاذب مع أن أصله صادق .

ولا حكم لنحو قولنا (المصرى ليس بسورى) — فإنه ينعكس إلى (بعض السورى ليس بمصرى) وهو صادق ، ولكن صدقه أيضاً لخصوص المادة فلا يضطرد فى جميع الأمثلة كما سبق

وفى ضوء هذه الضوابط يمكن إجراء العكس فى الشرطية المتصلة ، فتعكس الكلية الموجبة هكذا (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) (قد يكون إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة) .

وتعكس الكلية السالبة هكذا (ليس ألبتة إذا كان هذا مصريا كان ليبيا) (ليس ألبتة إذا كان هذا ليبيا كان مصرياً) .

وتعكس الجزئية الموجبة هكذا (قد يكون إذا كان هذا طبيباً كان غنيا) (قد يكون إذا كان هذا غنيا كان طبيبا) .

وقس على ما تقدم الشخصية الموجبة والسالبة ، والمهملة الموجبة ولاعكس لكل من الجزئية والمهملة السالبتين - لما مر فى عكس الحمليات

ويلاحظ من الأمثلة السابقة أن العكس يصدق بصدق أصله - بخلاف النقيض فإنه يكذب إذا كان أصله صادقاً - ولهذا تستلزم القضية الصادقة صدق العكس وكذب النقيض - وهذا هو الاستدلال المباشر فى مقابلة الاستدلال غير المباشر وهو القياس .

الفصل الثالث

القياس

١ — تعريفه

عرف المناطقة القياس بأنه (قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) .

فـ (قول) جنس فى التعريف يشمل كل قول ، مفردا كان أو قضية ، أو أكثر من قضية .

و (مؤلف من قضايا) ، قيد أول يقصد به قضيتان أو أكثر من قضيتين ، ويخرج القضية الواحدة المستلزمة صدق عكسها وكذب نقيضها كقولنا (كل حديد معدن) .

فإنها متى سلمت لزم عنها لذاتها صدق قولنا (بعض المعدن حديد) ، أى العكس ، وكذب قولنا (بعض الحديد ليس بمعدن) أى النقيض .

وهكذا ينطبق عليها تعريف القياس لولا أنها قضية واحدة ، وقد نص التعريف على أنه قول مؤلف من قضايا .

وكما أن قيد (من قضايا) يخرج صور الاستدلال المباشر ، فهو يدخل من ناحية أخرى القياس المركب وهو الذى يتألف من أكثر من قضيتين ، كقولنا :

(كل إنسان حيوان ، وكل حيوان نام ، وكل نام جسم ، وكل جسم جوهر) ينتج (كل إنسان جوهر) .

فالقيد المذكور إذن قيد للإخراج ، والإدخال فى نفس الوقت ، وهذا هو سر العدول إليه عن لفظ (من قضيتين) إذ إن هذا التعبير الأخير لا يشمل سوى

القياس البسيط (متى سلمت لزم عنها) قيد ثان يفيد .

أولا : أن مناط الأهمية فى القياس هو تسليم المقدمات من الخصم لاسلامتها فى الواقع فلو أن الخصم سلم بمقدمة كاذبة ، أو بمقدمتين كاذبتين ، فقد لزمه التسليم بالنتيجة المترتبة عليهما ، وإلا كان مكابراً .

مثال ذلك أنه لو سلم بقولنا : (كل أديب شاعر ، وكل شاعر يعرف قواعد العروض) ، فقد لزمه التسليم بالنتيجة المترتبة على هاتين المقدمتين ، وهى (كل أديب يعرف قواعد العروض) وهى نتيجة كاذبة تبعا لما فى المقدمات من كذب

وثانيا : مزية القياس على غيره من الطرق الظنية ، فإن قولهم (لزم عنها) يخرج ما لا لزوم فيه .

وأقصد بذلك طريق التمثيل ، والاستقراء .

وإنما كانت نتائج التمثيل ظنية لاحتمال أن تكون علة الحكم فى الأصل أمراً آخر غير المعنى المشترك بينه وبين الفرع .

أما الاستقراء . فأساس الاستدلال به الاعتماد على تصفح أكثر الجزئيات والانتقال بحكمها إلى الكلى الذى يعمها مع غيرها .

وإنما كانت نتائجه ظنية ، لاحتمال أن تكون الجزئيات غير المتصفحة مخالفة فى حكمها للجزئيات المتصفحة

وسنتحدث عن التمثيل والاستقراء بتفصيل أكثر فى الفصل الخامس من هذا الباب إن شاء الله .

(لذاتها) قيد أخير يخرج قياس المساواة ، إذ النتيجة حين تلزم فى بعض أمثلته لا يكون لزومها لذات المقدمات ، بل هى تابعة فى الصدق والكذب لمقدمة أخرى أجنبية تصدق مرة وتكذب أخرى .

وقد عرفوا قياس المساواة بأنه (قول مؤلف من قضيتين متعلق محمول الأولى

موضوع الثانية) ، كقولنا (محمد مساو لبكر ، وبكر مساو لعلى) ينتج (محمد مساو لعلى) وقد صدقت النتيجة هنا تبعا لصدق المقدمة الأجنبية القائلة :

(مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء) .

ومنه أيضاً (الحسن شقيق للحسين ، والحسين شقيق لزينب) (الحسن شقيق لزينب) . فقد صدقت النتيجة هنا أيضاً تبعاً لصدق المقدمة الأجنبية القائلة (شقيق الشقيق شقيق) .

ولكن النتيجة كثيرا ما تكذب تبعا لكذب المقدمة الأجنبية كذلك ، كما فى قولنا : (أسامة عدو لعمرو ، وعمرو عدو لزيد) ، فـ (أسامة عدو لزيد) وهى كاذبة ، لأن المقدمة الأجنبية القائلة (أن عدو العدو عدو) كاذبة إذ كثيرا مايكون عدو العدو صديقا .

كذلك قولنا (الواحد نصف للاثنين ، والاثنان نصف للأربعة) فإن نتيجته (الواحد نصف للأربعة) وهى كاذبة لكذب المقدمة الأجنبية القائلة (نصف النصف نصف) .

فلزوم النتيجة فى بعض أمثلة المساواة ليست لذات المقدمات كما فى القياس المنطقى ، ولذلك استبعد من التعريف .

وإنما سمى بقياس المساواة ، لأن العلاقة بين الموضوع ، ومتعلق المحمول فى إحدى مقدماته مساوية للعلاقة بين الموضوع ومتعلق المحمول فى باقى المقدمات وذلك كالمساواة فى الأول ، والكون شقيقاً فى المثال الثانى ، والعداوة فى المثال الثالث ، والنصفية فى المثال الرابع ، وبقليل من التأمـــل يتضح لك ما قلناه .

ونود الإشارة إلى أن قياس المساواة يمكن أن يكون بسيطاً كما فى الأمثلة السابقة ، ويمكن أن يكون مركباً كما فى قولنا .

(إبراهيم أقدم من موسى ، وموسى أقدم من داود ، وداود أقدم من سليمان ، وسليمان أقدم من عيسى ، فإبراهيم أقدم من عيسى) .

فهو من هذه الناحية يشبه القياس المنطقى ، إذ كل منهما تعرض له البساطة والتركيب .

(قول آخر) ، يقصد به النتيجة حيث يتحتم أن تكون مغايرة لكل مقدمة من مقدمات القياس .

وبهذا تتضح قيود التعريف ويستبين المقصود به .

(٢)

أقســـامه

ينقسم القياس إلى قسمين متمايزين :

إستثنائى ، واقترانى .

ذلك لأنه إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل ـ فهو استثنائى ، وإلا ـ فهو إقترانى .

وعليه ، يمكن تعريف الاقترانى بأنه (ما ليس عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل) .

مثال الاستثنائى (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ـ لكن الشمس طالعة ـ فالنهار موجود) إذ النتيجة مذكورة فى القياس كجزء من المقدمة الشرطية ـ فإذا غيرنا فى المثال فقلنا : (لكن النهار ليس بموجود) كانت النتيجة (فالشمس ليست بطالعة) .

ومن الواضح أن نقيض هذه النتيجة وهو الشمس طالعة مذكور فى القياس كجزء من المقدمة الشرطية أيضا .

ومثال الاقترانى (محمد إنسان ـ كل إنسان ناطق ـ فمحمد ناطق) .

وقيد (بالفعل) فى تعريف قسمى القياس ضرورى فى تمييز المعرف ـ إذ لو أطلقنا التعريفين عن هذا القيد لما تحقق التمايز المنشود ـ ذلك لأن النتيجة مذكورة فى الاقترانى أيضا .

ولو تأملنا المثال الذى ضربناه لاحظنا أن أجزاء النتيجة ـ وهو محمد ناطق

متناثرة بين المقدمتين ـ فمحمد هو موضوع المقدمة الأولى ، وناطق هو محمول المقدمة الثانية

والفرق بين ذكر المقدمة هنا ، وذكرها فى الاستثنائى أنها فى الاقترانى مذكورة بمادتها ـ أى بالقوة ـ بخلاف الأمر فى الاستثنائى ـ فإنها مذكورة فيه بصورتها ـ أى بهيئتها التأليفية أو بالفعل ـ

ولو اكتفينا فى تعريف الاستثنائى بقولنا ما كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه ـ دخلت فيه أمثلة الاقترانى ـ لأن النتيجة مذكورة فيه بمادتها كما سبق ـ فيكون التعريف غير جامع .

وبعبارة أقصر : لو أطلقنا التعريفين عن قيد (بالفعل) لانتقض تعريف الاستثنائى ضمنا ، وتعريف الاقترانى جمعا ـ فالضرورة داعية إلى القيد المذكور

وقد يستشكل على ما تقدم بأحد أمرين :

الأول ـ أن النتيجة فى الاستثنائى ليست قولا آخر ـ لأنها مذكورة فيه ـ وقد نص تعريف القياس على أنها قول آخر أى مغاير للمقدمات .

ويترتب على هـــذا ـ إما بطلان تعريف القياس ، أو بطلان تقسيمه إلى استثنائى واقترانى .

والجواب ـ أن معنى المغايرة التى أشار إليها تعريف القياس ـ هو ألا تكون النتيجة مقدمة كاملة من مقدمات القياس ، ولكنها فى الاستثنائى مجرد جزء من المقدمة الشرطية ـ إذ مضمون هذه الشرطية دائما استلزام المقدم للتالى أى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار فى المثال المذكور ، وليس هذا المضمون هو قولنا : (الشمس طالعة) الذى هو النتيجة .

فالنتيجة إذن مغايرة لكل من المقدمتين مغايرة الجزء للكل، وتعريف القياس وتقسيمه صحيحان .

الأمر الثانى ـ أن يقال : النتيجة قضية ، ونقيضها أيضا قضية لاحتمال كل منهما الصدق والكذب ، والمذكور فى الاستثنائى جزء قضية كما قررت منذ قليل ـ فكيف يستقيم القول بأن عين النتيجة أو نقيضها مذكور فيه بالفعل ؟

والجواب ـ أننا نقصد أن يكون أحدهما مذكورا فى القياس بهيئته التأليفية بغض النظر عن أن يكون قضية كاملة ، أو جزء قضية فقط .

بقيت فى الموضوع نقطة أخيرة ـ وهى تسمية كل من قسمى القياس باسمه الخاص .

أما الاستثنائى ـ فقد سمى كذلك ـ لاشتماله على أداة الاستثناء وهى (لكن).

وأما الاقترانى ـ فسمى هكذا لاقتران الحدود الثلاثة فيه (الأصغر والأوسط ، والأكبر) .

ثم إن مقدمات الاقترانى إما أن تكون حملية محضة ـ فيسمى قياسا حمليا . أو أن تكون شرطية محضة، أوشرطية وحملية ـ فيسمى قياسا شرطيا كما سيتضح ذلك فى الموضوعات التالية إن شاء الله .

أشكال القياس

إذا قلنا : كل فرس حيوان ـ وكل حيوان نام ـ كنا بازاء حدود ثلاثة تتفاوت فيما بينها سعة وضيقا ـ وهذه الحدود هى :

(الفرس ، والحيوان ، والنامى) .

والفرس هو أضيق هذه الحدود الثلاثة دائرة، ولذلك أطلق عليه الحد الأصغر .

والحيوان أكثر أفرادا من الفرس ، لأنه يصدق عليه وعلى غيره كالأسد والجمل ، والإنسان إلى آخره ، فهو متوسط بين الحدين ، ولذلك سمى بالحد الأوسط .

وأما النامى ـ فأعم من هذا الأوسط ـ لأنه يصدق على أفراد الحيوان وعلى أفراد النبات كذلك ، وهذا العموم نفسه هو منشأ تسميته بالحد الأكبر .

وهذا التدرج بين الحدود الثلاثة هو الأصل الذى نجده فى الشكل الأول .

وإذا استعرضنا مجموعة كبيرة من الأمثلة المتنوعة ـ لاحظنا ثلاث سمات أساسية فى الحد الأوسط بنوع خاص :

السمة الأولى ـ أنه يتكرر فى مقدمتى القياس .

السمة الثانية ـ أنه يحذف فى الاستنتاج حيث تتألف النتيجة دائما من الحدين الأصغر والأكبر فقط .

السمة الثالثة ـ أنه يتخذ أوضاعا مختلفة بين المقدمتين .

وعلى أساس وضعه يكون ترتيب الأشكال الأربعة :

فإذا كان محمولا فى الصغرى ـ موضوعا فى الكبرى ـ فهو الشكل الأول .

وإذا كان محمولا فيهما - فهو الشكل الثانى

وإذا كان موضوعا فيهما - فهو الشكل الثالث .

وإذا كان موضوعا فى الصغرى - محمولا فى الكبرى - فهو الشكل الرابع .

وكما أن اختلاف الأشكال يرجع إلى وضع الحد الأوسط الذى يختلف من شكل لآخر - فإن ترتيب الأشكال على هذا النحو يرجع إلى قربها ، أو بعدها من البداهة والوضوح .

فالشكل الأول - أوضحها وأقواها ، وأقربها إلى الطبع ، وذلك لما فيه من التدرج الطبيعى بين الحدود الثلاثة - فالأصغر مذكور أولا ، ثم الأوسط الذى يندرج تحته الأصغر ، ثم الأكبر الذى يندرج تحته الأوسط - وهو من جهة أخرى يعتبر الشكل الوحيد الذى ينتج المحصورات الأربع : -

(الكلية ، والجزئية ، والموجبة ، والسالبة) .

ويليه الشكل الثانى - لاشتراكه معه فى أشرف مقدمتيه وهى الصغرى - إذ الحد الأوسط محمول فى صغرى كل من الشكلين .

وإنما كانت الصغرى أشرف المقدمتين - لاشتمالها على موضوع النتيجة وهو أشرف من المحمول .

ثم يكون الشكل الثالث فى المرتبة التالية - لاشتراكه مع الأول فى أخس مقدمتيه وهى الكبرى ، إذ الحد الأوسط موضوع فى كبرى كل من الشكلين الأول والثالث .

ثم يأتى الشكل الرابع فى المرتبة الأخيرة ، لمخالفته الشكل الأول فى كلتى مقدمتيه ولأنه أبعد الأشكال جميعا عن الطبع .

ثم إن وضع المقدمتين يختلف من مثال إلى آخر كما ، وكيفما .

ويقع هذا الاختلاف على ستة عشر وجها تسمى بالضروب .

ذلك أن الصغرى إما أن تكون كلية ، أو جزئية ، وكل منهما موجبة أو سالبة .

— فهى أربع حالات فى الصغرى .

والكبرى كذلك لها نفس الحالات الأربع .

فإذا ضربنا حالات الصغرى فى حالات الكبرى حصلت لدينا الحالات الست عشرة التى أشرنا إليها منذ قليل .

غير أن هذه الضروب لا تنتج فى كل الحالات على حد سواء ، وإنما يتوقف الانتاج على ملاحظة الشروط الخاصة لكل شكل ، وعلى أساس هذه الشروط تعرف الأضرب المنتجة ، وتستبعد الأضرب العقيمة ، وهو ما يتضح أكثر من دراستنا لكل شكل على حدة .

كما أن هناك قواعد عامة للقياس لابد من مراعاتها فى كل شكل وهو مانشرع فى بيانه الآن .

قواعد الانتـــاج

يمكن إجمال القواعد العامة التى تحكم عملية الانتاج فى الأشكال الأربعة على النحو الآتى :

القاعدة الأولى : يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقا فى إحدى المقدمتين على الأقل .

القاعدة الثانية : لا يجوز استغراق حد فى النتيجة ما لم يكن مستغرقا فى إحدى المقدمتين .

القاعدة الثالثة : لا إنتاج من مقدمتين سالبتين .

القاعدة الرابعة : لا إنتاج من جزئيتين بل لا بد من كلية إحدى المقدمتين على الأقل .

القاعدة الخامسة : النتيجة دائما تتبع أخس المقـــدمتين ، فإن كانت إحدى المقدمتين سالبة ، كانت النتيجة سالبة ، وإن كانت إحدى المقدمتين جزئية ، كانت النتيجة جزئية أيضا ، وإن كانت إحداهما سالبة والأخرى جزئية ، جمعت النتيجة بين الخستين حيث تكون سالبة جزئية .

وننتقل الآن إلى بيان الأشكال الأربعة التى هى بمثابة التطبيقات لهذه القواعد .

الشكل الأول

عرفنا أن الشكل الأول هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى .

ونذكر هنا أنه يشترط فى إنتاجه شرطان : —

أحدهما يتعلق بالكيف .

والآخر يتعلق بالكم .

أما شرط الكيف — فهو إيجاب الصغرى .

وأما شرط الكم — فهو كلية الكبرى .

وإنما اشترط هـــذان الشرطان ، ليضطرد الإنتاج ، إذ بدون أحدهما تضطرب النتيجة ، فتارة تصدق ، وأخرى تكذب فلو فرضنا أن الصغرى سالبة يحدث هذا الخلل المذكور .

مثال الصدق : (لا واحد من الإنسان فرس ، وكل فرس صاهل، فلا واحد من الإنسان صاهل) .

مثال الكذب : (لا واحد من النبات حيوان ، كل حيوان نام ، فلا واحد من النبات نام) .

كذلك لو كانت الكبرى جزئية ، فإن النتيجة تضطرب بين الصدق والكذب أيضاً .

مثال الصدق : (كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان ناطق، فبعض الإنسان ناطق) مع ملاحظة أن البعض الآخر مسكوت عنه ، فلا يناقش فيه .

مثال الكذب : (كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، فبعض الإنسان فرس) .

فالصغرى إذن لا بد أن تكون موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، أى أن لها حالتين .

والكبرى لابد وأن تكون كلية سواء كانت موجبة أو سالبة ، فلها حالتان أيضاً .

— فهى أربع حالات تتحقق من مقارنتها أربعة أضرب منتجة — وذلك على النحو التالى :

الضرب الأول : ويتألف من موجبتين كليتين ، وينتج موجبة كلية ، مثاله :

(كل مصرى عربى ، وكل عربى يؤمن بالسلام ، فكل مصرى يؤمن بالسلام) .

الضرب الثانى : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية.

مثاله (كل شجر نبات ، ولا شىء من النبات حجر ، فلا شىء من الشجر حجر) .

الضرب الثالث : من موجبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله (بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق).

الضرب الرابع : من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله (بعض العربى جزائرى ، ولا واحد من الجزائرى فرنسى ، — فبعض العربى ليس بفرنسى) .

هذه هى الأضرب المنتجة فى الشكل الأول استخلصناها بما يعرف بطريقة التحصيل ، أى تحصيل الأضرب المنتجة بملاحظة شروط الانتاج .

وبقية الضروب الستة عشر عقيمة لا تنتج ، وهى فى هذا الشكل إثنى عشر ضربا .

وتقابل طريقة التحصيل طريقة الاسقاط ، وهى استبعاد الأضرب العقيمة بافتراض انعدام شروط الإنتاج ، وما يبقى بعد الاستبعاد يكون منتجا .

ولك أن تأخذ بأى الطريقتين شئت فى تمييز المنتج من العقيم .

وإنما رتبنا أضرب الشكل الأول على النحو المذكور تقديما للأشرف على غيره .

فقدم الأول على الثانى ، لأنه جمع بين شرف الكلية والإيجاب .

وقدم الثانى وفيه شرف الكلية على الثالث وفيه شرف الإيجاب ، لأن الكلية أشرف من الإيجاب .

وقدم الثالث على الرابع ، لأن فى الثالث خسة واحدة هى خسة الجزئية ، وفى الرابع خستان ، هما السلب ، والجزئية .

ويمكن ملاحظة هذا الضابط فى ترتيب الضروب بالنسبة إلى الأشكال الثلاثة الباقية .

الشكل الثـــانى

يتحقق الشكل الثانى بأن يكون الحد الأوسط محمولا فى المقدمتين الصغرى والكبرى .

ويشترط لانتاجه أيضا شرطان :

أولهما بحسب الكيف .

والثانى بحسب الكم .

أما الشرط الأول : فهو اختلاف المقدمتين كيفا ، بأن تكون إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة ، لأنه إن اتفقتا إيجابا ، أو سلبا ، اضطرب الإنتاج مثال الصدق فى الموجبتين (كل إنسان حساس ، وكل حيوان حساس ، فكل إنسان حيوان) .

مثال الكذب فى الموجبتين (كل إنسان حيوان ، وكل أسد حيوان ، فكل إنسان أسد مثال الصدق فى السالبتين (لا شىء من الفرس معدن ، ولا شىء من النبات معدن ، فلا شىء من الفرس نبات) .

مثال الكذب فى السالبتين (لا شىء من الفرس نبات ، ولا شىء من الحيوان نبات ، فلا شىء من الفرس حيوان) .

أما الشرط الثانى : من شرطى الانتاج ، فهو كلية الكبرى ، إذ لو كانت الكبرى جزئية لاضطرب الانتاج كذلك ، فيصدق مرة فى نحو قولنا :

(لا واحد من الصومالى أوربى ، وبعض الفرنسى أوربى ، فبعض الصومالى ليس بفرنسى) .

ويكذب أخرى ، كما لو قلنا :

(لا واحد من المصرى صومالى ، وبعض الإفريقى صومالى ، فبعض المصرى ليس بأفريقى) .

وبملاحظة الشرطين المذكورين ، تتحصل لدينا الأضرب المنتجة فى هذا الشكل .

فالكبرى لا بد وأن تكون كلية سواء كانت موجبة أو سالبة :

ومع الكبرى الموجبة السالبتان الكلية والجزئية صغرى .

ومع الكبرى السالبة الموجبتان الكلية والجزئية صغرى .

فهى أربعة أضرب منتجة مرتبة على النحو التالى :

الضرب الأول : من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة كلية .

مثاله (كل قاهرى مصرى ، ولا واحد من الصينى مصرى ، فلا واحد من القاهرى صينى) .

وإذا كانت الأضرب فى هذا الشكل، بل والضروب فى الشكلين الباقيين تفتقد البداهة ، وتفتقر إلى البيان ، فمن الممكن بيان هذا الضرب بأحد طريقين :

طريق العكس ، وطريق الخلف .

(أ) العكس : يكون بعكس كبراه ، فيرتد إلى الشكل الأول ، وينتج المطلوب هكذا : (كل قاهرى مصرى ، ولا واحد من المصرى صينى ، لا واحد من القاهرى صينى) .

(ب) الخلف : فهو أن يأخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى ، وتضم إليه

الكبرى الأصلية ليكون قياسا من الشكل الأول ينتج نقيض الصغرى الأصلية فيستدل بذلك على صدق النتيجة فى القياس الأصلى .

فنتيجة القياس الأصلى فى المثال المذكور هى (لا واحد من القاهرى صينى) .

وهى سالبة كلية ، فنقيضها موجبة جزئية أى (بعض القاهرى صينى) .

يجعل هذا النقيض صغرى وتضم إليها الكبرى الأصلية ليكون لدينا قياس من الشكل الأول هكذا : (بعض القاهرى صينى ، ولا واحد من الصينى مصرى، فبعض القاهرى ليس بمصرى) وهى كاذبة ، لأنها نقيض الصغرى الأصلية التى كانت مسلمة .

وكذب النتيجة إما أن يكون لخلل فى صورة القياس، أو خطأ فى مادته .

والصورة فى قياس الخلف صحيحة ، لأن شروط الشكل الأول مستوفاة فيه فالصغرى موجبة والكبرى كلية .

أما المادة ، فيقصد بها المقدمتان (الصغرى والكبرى) .

ومن المعروف ، أن كبرى قياس الخلف صحيحة لأنها نفس كبرى القياس الأصلى فيتعين أن تكون الصغرى هى الكاذبة وهى (بعض القاهرى صينى) .

وما دامت الموجبة الجزئية (بعض القاهرى صينى) كاذبة ، فإن نقيضها وهو السالبة الكلية يكون صادقا لا محالة ، لما سبق أن عرفناه فى التناقض من أن النقيضين لا يكذبان معا .

والنقيض الصادق هنا (لا واحد من القاهرى صينى) ، أى نفس نتيجة القياس الأصلى وهو المطلوب .

الضرب الثانى : من سالبة كلية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ، ينتج سالبة كليـــة .

مثاله (لا شيء من الحجر نبات ، وكل شجر نبات ، فلا شيء من الحجر شجر) .

ويجرى فيه العكس ، والخلف .

(أ) العكس : وهو لا يكون هنا بعكس الكبرى ، لأنها تنعكس جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الأول ، فليكن إذن بعكس الصغرى ، وبما أنها سالبة كلية فإنها تنعكس إلى نفسها فلا تصلح لصغروية الشكل الأول، فإن شرطه إيجاب الصغرى ، ولذلك فلا بد بعد العكس من جعلها كبرى وجعل الكبرى صغرى هكذا : (كل شجر نبات ، ولا شيء من النبات حجر ، فلا شيء من الشجر حجر) .

وتمشيا مع ما حدث من العكس ترتيب المقدمتين ، تعكس النتيجة أيضا إلى (لا شيء من الحجر شجر) وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ب) الخلف : وهو كما مر فى الضرب الأول هكذا :

يؤخذ نقيض النتيجة وهو) (لا شيء من الحجر شجر) فنقيضها (بعض الحجر شجر) .

ثم يجعل هذا النقيض صغرى لقياس الخلف، وتضم إليه كبرى القياس الأصلى فيقال (بعض الحجر شجر ، وكل شجر نبات ، فبعض الحجر نبات) وهى كاذبة .

وبتأمل قياس الخلف مادة وصورة يعلم أن كذب النتيجة ليس راجعا إلى الصورة إذ قد استوفيت فيها شروط الشكل الأول .

ولا إلى الكبرى ، لأنها مسلمة سلفا .

فكذب النتيجة إذن راجع إلى كذب الصغرى (بعض الحجر شجر) .

فيكون نقيضها وهو (لاشيء من الحجر شجر) صادقا . وهو نفس نتيجة القياس الأصلي .

الضرب الثالث : من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى ـ ينتج سالبة جزئية .

مثاله (بعض العربي فلسطيني ، ولا واحد من الصهيوني فلسطيني ، فبعض العربي ليس بصهيوني) .

ويجري فيه العكس والخلف .

(أ) العكس :

ويكون بعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول بأن يقال : (بعض العربي فلسطيني ، ولا واحد من الفلسطيني صهيوني ، فبعض العربي ليس بصهيوني)

وهي نفس نتيجة القياس الأصلي .

(ب) الخلف :

يجعل نقيض النتيجة صغرى ، وتضم إليه كبرى القياس الأصلي هكذا : (كل عربي صهيوني ، ولاواحد من الصهيوني فلسطيني ، لاواحد من العربي فلسطيني) وهي كاذبة .

وبتأمل صورة القياس ومادته يعلم أن كذب النتيجة راجع إلى كذب الصغرى وهي (كل عربي صهيوني) ، فيكون نقيضها صادقا وهو (بعض العربي ليس بصهيوني) وهو المطلوب .

الضرب الرابع : من سالبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله : (بعض المصرى ليس بمسيحى ، وكل كاثوليكى مسيحى ، فبعض المصرى ليس بكاثوليكى) .

(أ) العكس :

لا يجرى فيه العكس ـ إذ الصغرى لا تنعكس ـ لأنها سالبة جزئية ، وعلى فرض انعكاسها لا تصلح لصغروية الشكل الاول ـ لأنها سالبة ، ولا لكبرويته لأنها جزئية .

أما الكبرى ـ فتنعكس جزئية ـ فلا تصلح أيضا لكبروية الشكل الاول .

(ب) الخلف :

ويمكن إجراؤه على هذا النحو .

نقيض النتيجة صغرى (كل مصرى كاثوليكى) ، الكبرى الأصلية كبرى : (كل كاثوليكى مسيحى) النتيجة : (كل مصرى مسيحى) .

وبفحص قياس الخلف يعلم أن كذبها ناشىء من كذب الصغرى ، فيكون نقيضها صادقا وهو (بعض المصرى ليس بكاثوليكى) نفس نتيجة القياس الأصلى

ويلاحظ أن هذا الشكل لا ينتج إلا سالبا ـ لأن شرطه ـ اختلاف المقدمتين إيجابا وسلبا ـ والنتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سبقت الإشارة إليه .

الشكل الثالث

يتحقق الشكل الثالث بأن يكون الحد الأوسط موضوعا فى المقدمتين .

ويشترط فيه بحسب الكيف والكم شرطان :

أما شرط الكيف - فهو إيجاب الصغرى إذ لو كانت سالبة لاضطرب الانتاج فتصدق النتيجة مرة وتكذب أخرى .

مثال الصدق : (لا واحد من المصرى فرنسى ، وكل مصرى أفريقى - فبعض الفرنسى ليس بأفريقى) .

ومثال الكذب : (لا واحد من الإنجليزى فرنسى ، كل إنجليزى أوروبى ، فبعض الفرنسى ليس بأوروبى) .

أما شرط الكم - فهو كلية إحدى المقدمتين - إذ لو انتفى هذا الشرط بأن كانتا جزئيتين - لترددت النتيجة بين الصدق والكذب .

مثال الصدق : (بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان كاتب ، فبعض الإنسان كاتب) .

ومثال الكذب : (بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان فرس ، فبعض الإنسان فرس) .

فالصغرى إذن لابد أن تكون موجبة - كلية كانت ، أو جزئية .

فعلى كليتها يمكن أن تكون الكبرى إحدى المحصورات الأربع ، فهذه أربعة أضرب .

وعلى جزئيتها ، يتحتم أن تكون الكبرى كلية موجبة ، أو سالبة ، فهذان ضربان آخران :

فمجموع أضرب الشكل الثالث المنتجة ستة أضرب مرتبة على النحو التالى :

الضرب الأول : من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله (كل إنسان ناطق ، كل إنسان حيوان ، بعض الناطق حيوان) .

وإنما أنتج هذا الضرب جزئيا مع أن مقدمتيه كليتان - لجواز أن يكون الحد الأصغر أعم من الأكبر ، وامتناع الحكم بالأخص على كل أفراد الأعم - وذلك كما لو قلنا (كل إنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق ، فكل حيوان ناطق) وهى نتيجة كاذبة .

ويسرى هذا الحكم على سائر أضرب الشكل الثالث ، فليست تنتج إلا جزئيا لنفس العلة التى ذكرناها .

ويبين الضرب الأول من الشكل الثالث بالعكس ، والخلف .

(أ) العكس :

هو هنا عكس الصغرى - إذ الكبرى تنعكس جزئية ، فلا تصلح لكبروية الشكل الأول - فيقال فى المثال المذكور (بعض الناطق إنسان ، وكل إنسان حيوان - فبعض الناطق حيوان) وهو المطلوب .

(ب) الخلف .

ويتحقق بأخذ نقيض النتيجة وجعله كبرى ، ثم تضم إليه الصغرى الأصلية - فيكون قياسا من الشكل الأول ينتج المحال - فيستدل بذلك على صحة النتيجة الأصلية .

فالنتيجة فى المثال المذكور (بعض الحيوان ناطق) وهى موجبة جزئية ، فيؤتى بنقيضها وهو سالبة كلية (لا واحد من الناطق حيوان) ، يجعل هذا النقيض كبرى ، وتضم إليه صغرى القياس الأصلى هكذا .

(كل إنسان ناطق ، لا واحد من الناطق حيوان ، فلا واحد من الإنسان حيوان) ، وهى كاذبة ؛ لأنها تناقض كبرى القياس الأصلى وهى مسلمة

والكذب لا يرجع إلى صورة قياس الخلف ـ لأنه قياس من الشكل الأول مستوف لشروط الإنتاج .

ولا يرجع إلى الصغرى ـ لأنها نفس صغرى القياس الأصلى وهى مسلمة الصدق .

فهو إذن يرجع إلى كذب الكبرى ، وهى (لا واحد من الناطق حيوان) .

وإذا كانت هذه الكبرى كاذبة ، فإن نقيضها يكون صادقا بالضرورة ـ وهذا النقيض هو (بعض الناطق حيوان) وهو نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب الثانى : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله : (كل ذهب معدن ، ولا شىء من الذهب نحاس ، فبعض المعدن ليس بنحاس)

ويجرى فيه العكس ، والخلف .

(أ) العكس .

وهو عكس الصغرى كى يرتد إلى الشكل الأول هكذا .

(بعض المعـــدن ذهب ، وليس شيء من الذهب نحاس ، فبعض المعدن ليس بنحاس) وهو نفس المطلوب .

(ب) الخلف : يجعل نقيض النتيجة كبرى ، وتضم صغرى القياس الأصلى إليها ، فيكون قياسا من الشكل الأول هكذا : (كل ذهب معدن ، وكل معدن نحاس ، فكل ذهب نحاس) وهى كاذبة .

وصورة قيـــاس الخلف صحيحة ، لأنها مستوفية لشروط الشكل الأول. والصغرى مسلمة سلفا ، لأنها صغرى القياس الأصلى ، فتعين أن يكون الكذب من الكبرى .

وما دامت كاذبة ، فإن نقيضها صادق بالضرورة ، وهو (بعض المعدن ليس بنحاس) أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب الثالث : من موجبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية .

مثاله : (بعض اليهودى صهيونى ، وكل يهودى كافر بالمسيح ، فبعض الصهيونى كافر بالمسيح) .

ويجرى فيه العكس ، والخلف ، والافتراض .

(أ) العكس ، وهو عكس الصغرى ، فيقال : بعض الصهيونى يهودى ، وكل يهودى كافر بالمسيح ، فبعض الصهيونى كافر بالمسيح) وهو المطلوب .

(ب) الخلف ، يجعل نقيض النتيجة كبرى لقياس من الشكل الأول صغراه هى نفس صغرى القياس الأصلى . فيقال : بعض اليهودى صهيونى ، ولا واحد من الصهيونى كافر بالمسيح ، فبعض اليهودى ليس كافراً بالمسيح) وهى كاذبة .

ويبحث صورة قياس الخلف ومادته يعلم أن كذب النتيجة ناشىء من كذب كبرى الخلف ، فيكون نقيضها صادقا وهو (بعض الصهيونى كافر بالمسيح) ، أى نفس نتيجة القياس الأصلى

(ج) الافتراض ، وهو أن يفرض موضوع الجزئية شيئا ما ، ثم يحمل عليه الحد الأصغر مرة ، والحد الأوسط مرة أخرى فتكون لدينا مقدمتان تكونان قياسا من الشكل الثالث

ثم تؤخذ نتيجة هذا القياس وتجعل صغرى ، وكبرى القياس الأصلى كبرى فيتحقق قياس من الشكل الأول ينتج نفس المطلوب .

فإذا أردنا أن نطبق ذلك على المثال المذكور ، قلنا : (بعض اليهودى صهيونى .

فلنفترض أن هذا البعض غير المحدد هو الإسرائيلى مثلا .

ثم نحمل على هذا الشىء المفترض الحد الأصغر مرة ، والحد الأوسط مرة فـ(كل إسرائيلى صهيونى ، وكل إسرائيلى يهودى ، فبعض الصهيونى يهودى) (قياس من الشكل الثالث)

ثم تجعل هذه النتيجة صغرى ، وكبرى القياس الأصلى كبرى (بعض الصهيونى يهودى ، وكل يهودى كافر بالمسيح ، فبعض الصهيونى كافر بالمسيح) (قياس من الشكل الأول) وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب الرابع : من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله (بعض الحيوان إنسان ، ولا واحد من الحيوان جماد ، فبعض الإنسان ليس بجماد) .

ويجرى فيه العكس ، والخلف والافتراض .

(أ) العكس : وهو عكس الصغرى ليرتد إلى الشكل الأول ، وينتج نفس المطلوب

(بعض الإنسان حيوان، ولا واحد من الحيوان جماد ، فبعض الإنسان ليس بجماد) .

(ب) الخلف : هو جعل نقيض النتيجة كبرى ، وضمها إلى الصغرى الأصلية هكذا .

(بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان جماد ، فبعض الحيوان جماد) ، وهى كاذبة .

وبفحص صورة قياس الخلف ومادته يعلم أن كذب النتيجة ناشىء من كذب الكبرى ، فنقيضها إذن صادق وهو (بعض الإنسان ليس بجماد) أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ج) الافتراض : هو افتراض موضوع الجزئية (ناطق) مثلا .

(كل ناطق إنسان ، وكل ناطق حيوان ، فبعض الإنسان حيوان) .

ثم نضم هذه النتيجة إلى كبرى القياس الأصلى هكذا :

(بعض الإنسان حيوان ، ولا واحد من الحيوان جماد ، فبعض الإنسان ليس بجماد) ، وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

فنحن فى الإفتراض إزاء قياسين :

أحدهما من الشكل الثالث .

والآخر من الشكل الأول .

الضرب الخامس : من موجبة كلية صغرى ، وموجبة جزئية كبرى ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله (كل حيوان حساس . وبعض الحيوان إنسان ، فبعض الحساس إنسان) .

وتجرى فى بيانه الطرق الثلاث (العكس ، والخلف ، والافتراض) .

(أ) العكس : ويكون هنا بعكس الكبرى ، وجعلها صغرى ، وجعل الصغرى كبرى ليرتد إلى الشكل الأول ، ثم تعكس النتيجة ، فيقال :

(بعض الإنسان حيوان ، وكل حيوان حساس، ـ فبعض الإنسان حساس)

ثم تعكس النتيجة فنقول (بعض الحساس إنسان) ، وهى نتيجة القياس الأصلى .

(ب) الخلف : وهو يتحقق بضم نقيض النتيجة إلى الصغرى الأصلية فيقال (كل حيوان حساس ، ولا واحد من الحساس إنسان ، فلا واحد من الحيوان إنسان) وهى كاذبة .

وبتحليل قياس الخلف ، يتبين أن كذب النتيجة راجع إلى كذب الكبرى، فيكون نقيضها صادقا وهو (بعض الحساس إنسان) ، أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ج) الافتراض : هو أن يفرض موضوع الكبرى الجزئية (ناطق) مثلا ، ثم يحمل عليه الحد الأكبر مرة والحد الأوسط مرة أخرى هكذا :

(كل ناطق إنسان ، وكل ناطق حيوان ، فبعض الإنسان حيوان) .

ثم تجعل نتيجة الافتراض صغرى ، وصغرى القيـــاس الأصلى كبرى ، فيتألف قياس من الشكل الأول ينتج نفس المطلوب على النحو التالى :

(بعض الإنسان حيوان ، وكل حيوان حساس (بعض الإنسان حساس)

ثم تنعكس النتيجة إلى (بعض الحساس إنسان) ، وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب السادس : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية

مثاله : (كل تونسى أفريقى ، وبعض التونسى ليس بليبى ، فبعض الإفريقى ليس بليبى) .

(أ) العكس : لا يجرى فيه العكس ، إذ لو عكسنا الصغرى كانت جزئية فتكون المقدمتان جزئيتين ، ولا إنتاج من جزئيتين .

أما الكبرى ، فلا تنعكس إذ إن السالبة الجزئية لا عكس لها ، وعلى فرض انعكاسها فإنها لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، لأنها جزئية ، ولا لصغرويته لأنها سالبة .

(ب) الافتراض : لا يجرى أيضاً الافتراض ، لأنه لا يجرى فى السالبة الجزئية إلا إذا كانت مركبة ، فلم يبق إلا الخلف .

(ج) الخلف : بجعل نقيض النتيجة كبرى ، ثم تضم إلى صغرى القياس الأصلى هكذا : (كل تونسى أفريقى ، وكل أفريقى ليبى ، فكل تونسى ليبى) وهى كاذبة .

وبفحص قياس الخلف مادة وصورة ، يتبين أن كذب النتيجة راجع إلى كذب الكبرى ، فنقيضها إذن صادق ، وهو (بعض الإفريقى ليس بليبى) ، أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الشـــكل الرابع

أشرت خلال حديثي عن نشأة المنطق إلى أن (أرسطو) لم يتحدث صراحة عن الشكل الرابع ، وأن (جالينوس) هو أول من صرح به وبين أضربه المنتجة وهي خمسة ، أو ثمانية على اختلاف في النقل عنه بين المتقدمين والمتأخرين .

وحقيقة هذا الشكل ، أن يكون الحد الأوسط موضوعا في الصغرى ، محمولا في الكبرى .

وقد اشترطوا فيه بحسب الكم والكيف :

إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى .

أو إختلافهما كيفا مع كلية إحداهما ، إذ لو لم يتحقق أحد هذين الأمرين للزم أحد الأمور الثلاثة الآتية :

١ — سلب المقدمتين .

٢ إيجابهما مع جزئية الصغرى .

٣ — إختلافهما بالكيف مع جزئيتهما .

وكل من الأمور الثلاثة يؤدي إلى إضطراب النتيجة بين الصدق والكذب.

فعلى التقدير الأول وهو كون المقدمتين سالبتين بصدق قولنا :

(لا شيء من الإنسان فرس ، ولا شيء من الجمل إنسان ، فلا شيء من الفرس جمل) .

ولكننا إذا وضعنا (الصاهل مكان (الجمل) ، كذبت النتيجة ، إذ تكون حينئذ (لا شيء من الفرس صاهل) .

أما على التقدير الثانى ، وهو أن تكون المقدمتان موجبتين والصغرى جزئية فلصدق قولنا :

(بعض الحيوان إنسان ، وكل ناطق حيوان ، فبعض الإنسان ناطق)

وتكذب النتيجة إذا استبدلنا بالناطق (الفرس) مثلا حيث تصبح (بعض الإنسان فرس) .

وعلى التقدير الثالث ، أى كون المقدمتين مختلفتين بالكيف وهما جزئيتان فله صورتان :

الصورة الأولى : أن تكون الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة .

والثانية : أن تكون الصغرى سالبة ، والكبرى موجبة .

ففى الصورة الأولى يصدق قولنا :

(بعض الإنسان حيوان ، وبعض الفرس ليس بإنسان ، فبعض الحيوان ليس بفرس) . ويكذب قولنا : (بعض الناطق إنسان ، وبعض الحيوان ليس بناطق ـ فبعض الإنسان بحيوان) .

فى الصورة الثانية ، وهى أن تكون الصغرى سالبة ، والكبرى موجبة تصدق النتيجة فى نحو قولنا :

(بعض الإنسان ليس بفرس ، وبعض الناطق إنسان ، فبعض الفرس ليس بناطق) .

فإذا قلنا فى الكبرى (بعض الحيوان إنسان) ، كانت النتيجة (بعض الفرس ليس بحيوان) ، وهى كاذبة .

فتبين أنه لابد من تحقق أحد الأمرين المذكورين :

إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى

أو اختلافهما كيفا مع كلية إحداهما .

فعلى الأمر الأول ، الصغرى كلية وموجبة ، والكبرى موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، وبذلك يتحصل لنا ضربان منتجان .

وعلى الأمر الثانى ، فالكلية إما أن تكون هى الصغرى أو الكبرى .

فإذا كانت الصغرى ، فهى إما موجبة ، أو سالبة .

فعلى تقدير إيجابها ، تكون الكبرى إحدى السالبتين الكلية ، أو الجزئية .

وعلى تقدير سلبها ، تكون الكبرى إحدى الموجبتين الكلية ، أو الجزئية .

فهى أربعة أضرب إذن تضاف إلى الضربين السابقين ، فيكون الحاصل ستة أضرب .

بقى تقدير أن تكون الكلية هى الكبرى وذلك فى حدود اختلاف المقدمتين كيفا ، فنقول :

هذه الكبرى الكلية إما أن تكون موجبة ، أو سالبة .

فعلى إيجابها ، لم يبق إلا أن تكون الصغرى جزئية سالبة .

وعلى تقدير سلبها ، لم يبق إلا أن تكون الصغرى جزئية موجبة .

فهما ضربان آخران يضافان إلى الأضرب الستة السابقة ، فتصير الأضرب المنتجة فى هذا الشكل ثمانية .

ولكننا نقتصر على خمسة فقط هى موضع اتفاق المتقدمين والمتأخرين .

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ، ينتج موجبة جزئية :

(كل معدن يتمدد بالحرارة ، وكل نحاس معدن ، فبعض المتمدد بالحرارة نحاس) .

وإنما أنتج هذا الضرب جزئيا مع كون مقدمتيه كليتين ، لجواز أن يكون الحد الأصغر أعم من الأكبر ، وامتناع الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم .

وذلك كما فى المثال المذكور ، فلو أنتج كليا لكانت النتيجة (كل متمدد بالحرارة نحاس) ، وهى كاذبة .

ويجرى فى هذا الضرب العكس والخلف .

(أ) العكس :

العكس هنا ، هو عكس الترتيب وهو جعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى .

ثم تعكس النتيجة هكذا :

(كل نحاس معدن ، وكل معدن يتمدد بالحرارة ، فكل نحاس يتمدد بالحرارة ، ثم تعكس النتيجة إلى (بعض المتمدد بالحرارة نحاس) ، وهو نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ب) الخلف : يتحقق الخلف فى هذا الضرب بأخذ نقيض النتيجة وجعله كبرى ، ثم يضم هذا النقيض إلى صغرى القياس الأصلى هكذا :

(كل معدن يتمدد بالحرارة ، ولا شىء من المتمدد بالحرارة نحاس ، فلا شىء من المعدن نحاس) وهى كاذبة .

وبما أن صورة قياس الخلف صحيحة ، والصغرى مسلمة ، فقد أتى الكذب من الكبرى إذن فلا بد أن يكون نقيضها صادقا وهو :

(بعض المتمدد بالحرارة نحاس) أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب الثانى : من موجبة كلية صغرى ، وموجبة جزئية كبرى ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله : (كل إنسان نام ، وبعض الحيوان إنسان ، فبعض النامى حيوان) .

ويجرى فيه كل من العكس والخلف ، والافتراض .

(أ) العكس :

وهو عكس الترتيب ، وهو جعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ليرتد إلى الشكل الأول هكذا :

(بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان نام ، فبعض الحيوان نام) .

ثم تعكس النتيجة إلى (بعض النامى حيوان) وهى نفس نتيجة القياس الأصلى

(ب) الخلف :

يتحقق الخلف هنا أيضاً بجعل نقيض النتيجة كبرى ، وضمه إلى الصغرى الأصلية هكذا :

(كل إنسان نام . ولا شىء من النامى حيوان ، فلا شىء من الإنسان حيوان) ، وهى كاذبة .

وبفحص قياس الخلف صورة ومادة ، يظهر أن كذب النتيجة إنما نشأ من كذب الكبرى ، فيكون نقيضها صادقا وهو (بعض النامى حيوان) وهو المطلوب .

(ج) الافتراض :

يجرى الافتراض هنا فى موضوع الكبرى الجزئية ، فيفترض أنه (ناطق) مثلا

ثم يحمل عليه الحد الأكبر مرة ، والحد الأوسط مرة - فيتكون لدينا قياس من الشكل الثالث على هذا النحو .

(كل ناطق حيوان ، وكل ناطق إنسان ، فبعض الحيوان إنسان) .

ثم تجعل هذه النتيجة صغرى لقياس من الشكل الأول كبراه هى صغرى القياس الأصلى هكذا .

(بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان نام - فبعض الحيوان نام) .

ثم تعكس النتيجة إلى (بعض النامى حيوان) وهى نفس النتيجة الأصلية .

الضرب الثالث : من كلية سالبة صغرى ، وكلية موجبة كبرى - ينتج كلية سالبة .

مثاله . (لا شىء من الزهر فاكهة ، وكل ورد زهـــر - فلاشىء من الفاكهة ورد) .

ويجرى فيه العكس ، والخلف .

(أ) العكس .

وهو عكس الترتيب بجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ليرتد إلى الشكل الأول هكذا : (كل ورد زهر ، ولا شىء من الزهر فاكهة ، فلا شىء من الورد فاكهة) .

ثم تعكس النتيجة إلى (لا شىء من الفاكهة ورد) وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ب) الخلف .

تجرى خطوات الخلف هنا على النحو الآتى .

يؤخذ نقيض النتيجة (بعض الفاكهة ورد) ويجعل صغرى لأن الجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، ثم تضم إليها الكبرى الأصلية فيقال :

(بعض الفاكهة ورد ، وكل ورد زهر ، فبعض الفاكهة زهر) وهى كاذبة

وبفحص الخلف صورة ومادة — يتبين أن كذب النتيجة ناشىء من كذب الصغرى فتعين أن يكون نقيضها صادقا وهو (لا شىء من الفاكهة ورد) أى نفس نتيجة القياس الأصلى .

الضرب الرابع : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله : (كل حديد معدن ، ولا شىء من النبات حديد ، فبعض المعدن ليس بنبات) .

وإنما أنتج جزئيا مع كلية مقدمتيه — لجواز أن يكون الحد الأكبر مندرجا فى الأصغر — فيمتنع سلب الأصغر عنه ، وذلك كما لو قلنا فى الكبرى :

(ولا شىء من الذهب حديد) ، فلو أنتج كليا لكانت النتيجة (لا شىء من المعدن ذهب) ، وهى كاذبة .

ويجرى فيه العكس ، والخلف .

(أ) العكس :

عرفنا من صور العكس :

١ ، ٢ — عكس إحدى المقدمتين (الصغرى ، والكبرى) .

٣ — عكس الترتيب بجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى مع عكس النتيجة .

ولكن العكس في هذا الضرب يختلف عن هذه الصور السابقة ، لأنه عكس المقدمتين جميعاً ، مع بقاء كل منهما في مكانه .

وذلك بأن تعكس الصغرى إلى (بعض المعدن حديد) .

ثم تعكس الكبرى إلى (لا شيء من الحديد نبات) .

فيتحقق لدينا قياس من الشكل الأول هو :

(بعض المعدن حديد ، ولا شيء من الحديد نبات ، فبعض المعدن ليس بنبات) وهي نفس نتيجة القياس الأصلي .

(ب) الخلف :

يجعل نقيض النتيجة كبرى ، ثم تضم إلى الصغرى هكذا .

(كل حديد معدن ، وكل معدن نبات ، فكل حديد نبات) وهي كاذبة .

وبتحليل الخلف مادة وصورة ، يتأكد أن كذب النتيجة ناشيء من كذب الكبرى فنقيضها إذن صادق ، وهو (بعض المعدن ليس بنبات) . وهي نفس نتيجة القياس الأصلي .

الضرب الخامس : من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى — ينتج سالبة جزئية .

مثاله : (بعض الصهيوني عدو للعرب ، ولا واحد من السوري صهيوني ، فليس بعض عدو العرب بسوري) .

ويجري فيه العكس والخلف والافتراض :

(أ) العكس :

يتحقق العكس في هذا الضرب بعكس المقدمتين على نحو ما مر في الضرب الرابع

فيقال : (بعض عدو العرب صهيونى ، ولا واحد من الصهيونى سورى ، فليس بعض عدو العرب بسورى) ، وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

(ب) الخلف :

يجعل نقيض النتيجة كبرى ، وتضم إلى الصغرى الأصلية ، فيتألف قياس من الشكل الأول هكذا .

(بعض الصهيونى عدو العرب ، وكل عدو العرب سورى ، فبعض الصهيونى سورى) ، وهى كاذبة .

وبفحص الخلف مادة وصورة ، يتبين كذب الكبرى حيث نشأ عنها كذب النتيجة .

فنقيض الكبرى إذن صادق ، وهو (ليس بعض عدو العرب بسورى) - أى نفس النتيجة الأصلية .

(ج) الافتراض :

يفترض موضوع الصغرى الجزئية (إسرائيلى) مثلا .

ثم يحمل عليه الحد الأصغر مرة ، والحد الأوسط مرة أخرى ، فيتكون لدينا قياس من الشكل الثالث منطوقة .

(كل إسرائيلى عدو العرب ، وكل إسرائيلى صهيونى ، فبعض عدو العرب صهيونى) .

ثم تجعل هذه النتيجة صغرى لقياس من الشكل الثانى كبراه هى نفس الكبرى الأصلية هكذا .

(بعض عدو العرب صهيونى ، ولا واحد من السورى صهيونى ، فليس بعض عدو العرب بسورى) وهى نفس نتيجة القياس الأصلى .

وأرى أنه مادام الافتراض لا يحقق أكثر من تحويل هذا الضرب إلى قياس من الشكل الثانى — فإن لدينا طريقة أخرى أيسر كثيراً من طريقة الافتراض وتحقق نفس الغرض الذى يحققه .

وأقصد بهذه الطريقة — عكس صغرى القياس .

ففى المثال الذى معنا نستطيع أن نعكس الصغرى وهى (بعض الصهيونى عدو العرب) وهى موجبة جزئية فتنعكس كنفسها إلى (بعض عدو العرب صهيونى)

ثم تضم إليها الكبرى الأصلية حيث يتكون لدينا قياس من الشكل الثانى ينتج نفس المطلوب ، وذلك بأن نقول .

(بعض عدو العرب صهيونى ، ولا واحد من السورى صهيونى ، فبعض عدو العرب ليس بسورى) .

القياس الشرطى

عرفنا أن القياس الإقترانى هو ما ليست النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل وأنه إنما سمى بهذا الاسم لإقتران الحدود الثلاثة فيه .

ثم إن هذا القياس ينقسم إلى قسمين :

قياس حملى : وهو ما يتألف من الحمليات المحضة، كسائر الأمثلة التى أوردناها فى الأشكال الأربعة .

وقياس شرطى : وهو ماليس كذلك ـ أى لا يتألف من الحمليات المحضة .

ومعنى ذلك ـ أنه إما أن يتألف من الشرطيات المحضة ، ويسميه الوضعيون بالقياس الشرطى المزدوج .

وإما أن يتألف من مقدمة شرطية ، وأخرى حملية ، ويسميه الوضعيون أيضا بالقياس الشرطى الحملى .

ونحن نعرف من خلال دراستنا للقضايا الشرطية أنها ـ إما متصلة أو منفصلة

وعلى ذلك ـ يقتضى تصورنا لتأليف القياس الشرطى تقسيمه إلى خمسة أقسام نعرض لها على النحو التالى :

١ ـ ما يتركب من متصلتين .

٢ ـ ما يتركب من منفصلتين .

٣ ـ ما يتركب من حملية ، ومتصلة .

٤ ما يتركب من حملية ، ومنفصلة .

٥ — ما يتركب من متصلة ، ومنفصلة .

وفيما يلى تفصيل هذه الأقسام :

القسم الأول : ما يتركب من متصلتين كقولنا :

(كلما كان هذا دمشقيا فهو سورى ، وكلما كان سوريا فهو آسيوى ، فكلما كان هذا دمشقيا فهو آسيوى) .

والشركة بين المتصلتين ، إما أن تكون فى جزء تام أى فى المقدم بكماله ، أو التالى بكماله ، أو فى جزء غير تام من المقدمتين ، أو فى جزء تام من إحداهما غير تام من الأخرى .

لكن الصورة الأولى هى وحدها القريبة إلى الطبع .

وتنعقد فيه الأشكال الأربعة بنفس الشروط السابقة فى القياس الحملى .

مثال الشكل الأول :

(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالقمر غائب - فكلما كانت الشمس طالعة فالقمر غائب) .

مثال الشكل الثانى :

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وليس ألبتة إذا كان القمر ظاهرا فالنهار موجود ، فليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالقمر ظاهر) .

مثال الشكل الثالث :

(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كانت الشمس طالعة فالقمر غائب ، قد يكون إذا كان النهار موجودا فالقمر غائب) .

مثال الشكل الرابع :

(كلما كان النهار موجودا فالقمر غائب ، وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، قد يكون إذا كان القمر غائبا فالشمس طالعة) .

ويظهر من الأمثلة السابقة أن توارد الأشكال المختلفة يرجع إلى وضع المشترك بين المقدمتين .

فإن كان هذا المشترك تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى ، فهو شكل أول .

وإن كان تاليا فى المقدمتين . فهو شكل ثان .

وإن كان مقدما فيهما ، فهو شكل ثالث .

وإن كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى ، فهو شكل رابع .

القسم الثانى : ما يتألف من منفصلتين ، ونتيجة منفصلة .

مثاله : (دائما إما أن يكون المتدين مسلما ، أو كتابيا ، ودائما إما أن يكون الكتابى يهوديا ، أونصرانيا، دائما إما أن يكون المتدين مسلما ، أويهوديا، أو نصرانيا) .

ويلاحظ أن الشركة هنا فى جزء غير تام من المقدمتين .

القسم الثالث : ما يتألف من متصلة ، وحملية .

ويتضمن اجتماعهما أربعة فروض :

إذ الشركة إما أن تكون فى مقدم المتصلة ، أو تاليها .

والحملية إما أن تكون صغرى ، أو كبرى .

غير أن المطبوع منه هو أن تكون الشركة فى تالى المتصلة ، وأن تكون الحملية هى الكبرى ونتيجته دائما متصلة .

مثاله : (كلما كان هذا وردا كان زهرا ، وكل زهر نبات ، فكلما كان هذا وردا كان نباتا) .

القسم الرابع : ما يتألف من حلية ، ومنفصلة

والمطبوع منه ما كانت المنفصلة فيه هي الصغرى ، والحلية كبرى .

وحينئذ ، إما أن تكون الحليات مساوية لأجزاء الانفصال ، أو أقل منها .

مثال الثاني : (دائما إما أن يكون العدد فردا ، أو زوجا ، وكل زوج منقسم بمتساويين ، فدائما ، إما أن يكون العدد فردا ، أو منقسما بمتساويين) .

أما الأول ، فله صورتان :

ففي الصورة الأولى تتحد نتيجة التأليف ، ويسمى القياس حينئذ بالقياس المقسم وينتج حلية .

مثاله : (دائما إما أن يكون المتحرك جمادا ، أو نباتا ، أو حيوانا ، وكل نبات جسم ، وكل حيوان جسم ، فكل متحرك جسم) .

والصورة الثانية ، تتعدد فيها نتائج التأليف، ويسمى القياس حينئذ بالقياس غير المقسم ، ونتيجته منفصلة .

مثاله : (دائما إما أن يكون الوجودي مؤمنا ، أو ملحداً ، وكل مؤمن مقر بالجزاء ، وكل ملحـــد جاحد بالجزاء ، فدائما إما أن يكون الوجودي مقرا بالجزاء أو جاحدا بالجزاء) .

القسم الخامس : ما يتألف من متصلة ، ومنفصلة .

ونتيجته متصلة ، أو منفصلة .

مثاله : (كلما كان الجسم مركبا كان قابلا للانحلال ، ودائما القابل للانحلال ينحل إلى عنصرين أو أكثر، فكلما كان الجسم مركبا ينحل إلى عنصرين أو أكثر) أو (إما أن ينحل المركب إلى عنصرين أو أكثر) .

القياس الاستثنائى

عرفنا فيما سبق - أن القياس المنطقى ينقسم بشكل عام إلى قسمين :

١ — استثنائى .

٢ اقترانى .

وقد تناولت ببعض التفصيل القياس الاقترانى بقسميه - الحملى ، والشرطى - مبينا أشكاله الأربعة والأضرب المنتجة فى كل شكل .

وأعود الآن إلى القياس الاستثنائى لأعطيه حقه المناسب من البيان .

وقد عرف المناطقة القياس الاستثنائى بأنه :

« ما كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل » ، أى بصورتها وهيئتها التأليفية . وذلك بخلاف القياس الاقترانى الذى تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها فقط .

ولتوضيح هذا التعريف نسوق المثال التالى :

(إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . لكن الشمس طالعة إذن فالنهار موجود) .

فالنتيجة هنا ، وهى النهار موجود مذكورة فى القياس بمادتها وصورتها أى بهيئتها التأليفية .

أما إذا قلنا « لكن النهار ليس بموجود » ، كانت النتيجة « إذن الشمس ليست بطالعة » ، ونقيض هذه النتيجة وهو الشمس طالعة مذكور بمادته وصورته أى بهيئته التأليفية فى القياس ، وهكذا فى بقية الأمثلة ، فقد صح ماعرفوا به القياس الاستثنائى من أنه « ماذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل » .

(١)

أقســـامه

يتألف القياس الاستثنائى من مقدمتين :

الأولى : شرطية وهى الكبرى ،

والثانية : استثنائية وهى الصغرى .

وقد تعودنا فى القياس الاقترانى ـ أن المقدمة التى تذكر أولا ـ هى الصغرى لاشتمالها على الحد الأصغر الذى هو موضوع النتيجة ، وأن المقدمة التى تذكر ثانيا ـ هى الكبرى لاشتمالها على الحد الأكبر الذى هو محمول النتيجة ، ومن ثم ينشأ السؤال عن سبب هذا الوضع الجديد .

وقد قال الدكتور (عوض الله حجازى) فى تعليل تسمية الشرطية بالكبرى :

(لعل تسميتها بالكبرى لاشتمالها على النتيجة أو نقيضها ، والنتيجة تشتمل على الحد الأكبر وهو محمولها ، فسميت الشرطية لذلك بالكبرى)[1] .

والواقع ـ أن اعتبار الشرطية هى الكبرى والاستثنائية هى الصغرى هو الذى يتفق مع طبيعة الأمور .

فإن الشرطية هى التى تنطوى على حدى القياس اللذين هما المقدم والتالى .

أما الاستثنائية ـ فإنها لا تتضمن أكثر من وضع أحد هذين الحدين أو رفعه كما سيتبين من خلال الأمثلة .

---

(١) المرشد السليم ، ص ١٧١ .

ثم إن الشرطية التى هى كبرى القياس الاستثنائى - إما أن تكون متصلة وإما أن تكون منفصلة .

ومن هنا انقسم هذا القياس إلى قسمين :

١ — قياس استثنائى اتصالى .

٢ - قياس استثنائى انفصالى .

وفيما يلى إلمامة خاصة بكل من هذين القسمين .

١ - القياس الاستثنائى الاتصالى :

هو ما كانت كبراه متصلة ، كقولنا :

١ كلما كان هذا قاهريا فهو مصرى .
لكنه قاهرى .

(إذن فهو مصرى)

أو (لكنه ليس بمصرى) .

(إذن فهو ليس بقاهرى)

وقولنا :

٢ - (كلما كان هذا نحاسا فهو معدن) .
لكنه نحاس .

(إذن فهو معدن) .

أو (لكنه ليس بمعدن) .

(إذن فهو ليس بنحاس)

وقولنا :

٣ — (كلما كان هذا نباتا فهو نام .
لـكنه نبات .

(إذن فهو نام) .
أو (لـكنه ليس بنام) .

(إذن فهو ليس بنبات) .

يتضح من الأمثلة المتقدمة — أن هذا القياس ينتج فى صورتين :

إحداهما — وضع المقدم أى إثباته وهو ينتج وضع التالى أو إثباته .
والثانية — رفع التالى أى نفيه وهو ينتج رفع المقدم أو نفيه .

وهناك صورتان أخريان لا ينتج فيهما ، وهما :

١ — رفع المقدم .

٢ — وضع التالى .

وذلك لجواز كون التالى أعم من المقدم كما فى الأمثلة السابقة — وعدم استلزام رفع الأخص وضع الأعم أو رفعه ، وكذلك عدم استلزام وضع الأعم وضع الأخص أو رفعه .

فلو أننا قلنا فى المثال الأول (لـكنه ليس بقاهرى) برفع المقدم — لم يلزم منه أنه مصرى لجواز كونه سوريا مثلا ، ولم يلزم منه أنه ليس بمصرى ، لجواز كونه صعيديا مثلا .

كذلك لو قلنا (لـكنه مصرى) وبوضع التالى — لم يلزم منه أنه قاهرى لجواز كونه صعيديا ، ولم يلزم منه أنه ليس قاهريا لجواز كونه قاهريا .

وقل مثل هذا فى بقية الامثلة .

والخلاصة ـ أن وضع المقدم ينتج وضع التالى ، ورفع التالى ينتج رفع المقدم أما رفع المقدم ، ووضع التالى ـ فلا ينتجان شيئا .

فهما إذن صورتان منتجتان ، وصورتان عقيمتان .

نعم قد ينتج القياس الاستثنائى الاتصالى فى الصور الاربع وذلك فيما لو كان المقدم والتالى متساويين ، كما لو قلنا .

(كلما كان هذا فرسا فهو صاهل) ، فإن وضع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما أن رفعه ينتج رفع الآخر .

فلو أننا قلنا فى الاستثنائية (لكنه فرس) ـ أنتج أنه صاهل بوضع التالى ، ولو قلنا (لكنه ليس بفرس) أنتج أنه ليس بصاهل برفع التالى .

كذلك لو وضعنا التالى فقلنا (لكنه صاهل) أنتج أنه فرس بوضع المقدم .

ولو رفعناه فقلنا (لكنه ليس بصاهل) ـ كانت النتيجة ـ أنه ليس بفرس برفع المقدم .

وأريد أن أشير إلى نقطة أخيرة فى هذا القسم من قسمى القياس الاستثنائى وهى ـ أنه يجوز أن يتألف من أكثر من مقدمتين ـ على أن تكون آخر مقدماته هى الاستثنائية أى المشتملة على أداة الاستثناء المنطقى وهى (لـــكن) .

فقد نقول مثلا :

١ ـ (كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان) .
وكلما كان حيوانا فهو نام .
وكلما كان ناميا فهو جسم .

لكنه إنسان .

(إذن فهو جسم)

أو (لـــكنه ليس بجسم) .

(إذن فهو ليس بإنسان) .

ونقول أيضا :

٢ - (كلما كان هذا مركسيا فهو شيوعى) .

وكلما كان شيوعيا فهو ملحد .

لـــكنه مركسى .

(إذن فهو ملحد)

أو (لكنه ليس بملحد) .

فهو ليس بمركسى) .

٢ - القياس الاستثنائى الانفصالى :

هو ما كانت كبراه شرطية منفصلة كما سبقت الإشارة .

وقد عرفنا بصدد تقسيم القضايا الشرطية - أن المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - منفصلة حقيقية : وتتألف من الشىء ونقيضه أو مســـاوى لنقيضه ، وطرفاها لا يجتمعان ولا يرتفعان .

٢ - مانعة جمع : وتتألف من الشىء والأخص من نقيضه ، وطرفاها لا يجتمعان وقد يرتفعان .

٣ - مانعة خلو : وتتألف من الشيء والأعم من نقيضه .

وطرفاها لا يرتفعان وقد يجتمعان .

وتبعا لهذه الأقسام — ينقسم القياس الاستثنائى الانفصالى إلى ثلاثة أقسام أيضا :

(ا) ما كانت كبراه حقيقية .

(ب) ما كانت كبراه مانعة جمع .

(ج) ما كانت كبراه مانعة خلو .

ويختلف الإنتاج فى كل من هذه الأقسام الثلاثة عنه فى القسمين الآخرين وذلك على النحو التالى :

(ا) ما كانت كبراه حقيقية :

والتنافى فيه بين المقدم والتالى هو أتم أنواع التنافى ، فإن طرفيه لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ومن ثم - فإن وضع أحدهما ينتج رفع الآخر ، كما أن رفع أحدهما ينتج وضع الآخر ، فهو إذن منتج فى صوره الأربع .

مثال : ١ - الجسم إما متحرك أو ساكن .

لكنه متحرك .

(فهو ليس بساكن) .

أو (لكنه ليس بمتحرك) .

(فهو ساكن) .

أو (لكنه ساكن) .

(إذن فهو ليس بمتحرك) .

أو (لـكنه ليس بساكن) .

(إذن فهو متحرك) .

٢ - (الإنسان إما مخير أو مسير) .

لـكنه مخير .

(إذن فهو ليس مسيرا) .

أو (لـكنه ليس مخيرا) .

(إذن فهو مسير) .

أو (لـكنه مسير) .

(إذن فهو ليس بمخير) .

أو (لـكنه ليس مسيرا) .

(فهو إذن مخير) .

٣ - (العدد إما فرد وإما زوج) .

لـكنه فرد .

(إذن فهو ليس بزوج) .

أو (لـكنه ليس فردا) .

(فهو إذن زوج) .

أو (لكنه زوج) .

(فهو إذن ليس بفرد) .

أو (لكنه ليس زوجا) .

(فهو إذن فرد) .

(ب) ما كانت كبراه مانعة جمع :

وهو ينتج فى صورتين فقط :

فإن وضع المقدم ينتج رفع التالى ، كما أن وضع التالى ينتج رفع المقدم .
أما رفع المقدم ، أو رفع التالى — فلا إنتاج فيه .

مثاله ١ - : (الجسم إما أبيض أو أسود) .

لكنه أبيض .

إذن فهو ليس أسود) .

أو (لكنه أسود) .

(إذن فهو ليس أبيض) .

أما لو قلنا : (لكنه ليس بأبيض) برفع المقدم — فإنه لا ينتج أنه أسود لجواز كونه أخضر مثلا ، كما أنه لا ينتج أنه ليس بأسود — لجواز كونه أسود .

كذلك لو قلنا (لكنه ليس بأسود) — برفع التالى — لا ينتج أنه أبيض لجواز كونه أخضر مثلا ، ولا ينتج أنه ليس بأبيض لجواز كونه أبيض .

٢ — (إما أن يكون محمد فى القاهرة أو فى الإسكندرية) .
لكنه فى القاهرة .

(إذن فهو ليس فى الإسكندرية) .

أو (لكنه فى الإسكندرية) .

إذن فهو ليس فى القاهرة) .

أما لو قلنا : (لكنه ليس فى القاهرة) — برفع المقدم — لم ينتج أنه فى الإسكندرية لجواز أن يكون فى طنطا مثلا ، ولم ينتج أنه ليس فى الإسكندرية لجواز كونه فيها .

كذلك لو قلنا (لكنه ليس فى الإسكندرية) — برفع التالى — فإنه لا ينتج أنه فى القاهرة ، أو أنه ليس فيها على نحو ما تقدم فى رفع المقدم .

٣ — (هذا الرجل إما أن يكون فلسطينيا أو سعوديا) :

لكنه فلسطينى .

(إذن فهو ليس بسعودى) .

أو (لكنه سعودى) .

إذن فهو ليس بفلسطينى) .

أما لو قلنا (لكنه ليس فلسطينيا) — برفع المقدم — لم ينتج أنه سعودى لجواز أن يكون عراقيا مثلا ، ولم ينتج أنه ليس سعوديا لجواز كونه سعوديا .

كذلك لو قلنا (لكنه ليس سعوديا) — برفع التالى — لم ينتج أنه فلسطينى أو أنه ليس فلسطينيا على نحو ما تقرر فى رفع المقدم .

(ج) ما كانت كبراه مانعة خلو :

وينتج فى صورتين أيضا ، فإن رفع المقدم ينتج وضع التالى .

كما أن رفع التالى ينتج وضع المقدم .

أما وضع المقدم ، أو وضع التالى — فلا ينتج شيئا ، فهو إذن على العكس من القسم السابق .

مثـــاله :

١ - (إما أن يكون الجسم لا أبيض أو لا أسود .

لكنه أبيض .

(إذن فهو لاأسود) .

أو (لكنه أسود)

(إذن فهو لا أبيض) .

أما إذا قلنا ـــ (لكنه لا أبيض) بوضع المقدم ـــ لم ينتج أنه أسود لجواز كونه أخضر مثلا ، ولم ينتج أنه لا أسود لجواز كونه أسود . وقل مثل ذلك فى وضع التالى ـــ فإنه لا ينتج وضع المقدم ولارفعه .

٢ - (إما أن يكون الفنان موهوبا أو دارسا) .

لكنه ليس بموهوب .

(إذن هو دارس) .

أو (لكنه ليس بدارس) .

(إذن هو موهوب) .

أما لو قلنا : (لكنه موهوب) — بوضع المقدم — لم ينتج أنه دارس لجواز اقتصاره على الموهبة ، ولم ينتج أنه ليس بدارس لجواز جمعه بين الموهبة والدراسة ، ومثل هذا يقال فيما لو وضعنا التالى فقلنا (لكنه دارس) .

٣ - (إما أن يكون محمد فى الماء أو لا يغرق) .

لكنه ليس فى الماء

(إذن هو لا يغرق) .

أو (لكنه يغرق) .

(إذن هو فى الماء) .

أما إذا قلنا (لكنه فى الماء) بوضع المقدم لم يلزم منه أنه لا يغرق لجواز غرقه ، ولم يلزم منه أنه يغرق لجواز كونه يجيد السباحة مثلا ، كذلك لو قلنا (لكنه لا يغرق بوضع التالى لم يلزم منه أنه فى الماء أو خارجه .

والخلاصة — أن الاستثنائى الانفصالى إذا كانت كبراه حقيقية ينتج فى صوره الأربع بحيث ينتج وضع كل من الطرفين رفع الآخر كما ينتج رفع كل منهما وضع الآخر .

وإذا كانت كبراه مانعة جمع — أنتج فى صورتين حيث ينتج وضع كل من الطرفين رفع الآخر ولا إنتاج فى حالتى الرفع .

أما إذا كانت كبراه مانعة خلو فإنه ينتج فى صورتين أيضا — حيث ينتج رفع كل من الطرفين وضع الآخر ، ولا إنتاج فى حالتى الوضع .

٢ — شروطه

اشترط المناطقة فى القياس الاستثنائى عدة شروط يتوقف عليها إنتاجه ، وهذه الشروط هى :

١ — لزومية المتصلة ، وعنادية المنفصلة :

ويفهم من هذا الشرط — أن الشرطية الاتفاقية لا تصلح لكبروية القياس الاستثنائى سواء كان اتصاليا أو انفصاليا ، لأن الإنتاج فى الأول يتوقف على التلازم القائم بين المقدم والتالى ، كما أن الإنتاج فى الثانى يتوقف على التنافى أو العناد القائم بينهما ، وبدون لزومية المتصلة فى الاستثنائى الاتصالى وعنادية المنفصلة فى الاستثنائى الانفصالى لا يستلزم وضع أحد الطرفين أو رفعه وضع الآخر أو رفعه .

٢ — إيجاب الشرطية :

وهذا أمر طبيعى لأن السلب يهدم ما بين المقدم والتالى من تلازم أو عناد .

وقد نص الشرط الأول على ضرورة اللزوم فى المتصلة والعناد فى المنفصلة .

٣ — كلية المقدمتين أى الشرطية والاستثنائية إذ جزئية إحداهما تعنى انقطاع التلازم فى الاستثنائى الاتصالى ، وانقطاع العناد فى الاستثنائى الانفصالى فلا يستقيم الإنتاج .

٤ — تركب المنفصلة الحقيقية من الشىء والمساوى لنقيضه :

وهذا الشرط خاص بالقياس الاستثنائى الانفصالى ، فحين تكون كبراه منفصلة حقيقية — يجب أن تتركب من الشىء والمساوى لنقيضه ، وقد سبق — أن

ذكرنا أن هذه إحدى حالتين فى المنفصلة ، والحالة الثانية هى ـــ أن تركب من الشىء ونقيضه .

وعلى الرغم من أن المنفصلة ترد على هذه الحالة الأخيرة أكثر من ورودها على الحالة السابقة إلا أنها لا تصلح حينئذ لكبروية القياس الاستثنائى ـــ إذ يترتب على ذلك ـــ أن تكون النتيجة أحيانا هى نفس الاستثنائية وهو ما يتنافى مع تعريف القياس الذى نص على أن النتيجة هى قول آخر غير مقدمات القياس ، كما لو قلنا مثلا : (دائما إما أن يكون الجسم ساكنا أو غير ساكن) .

لكنه غير ساكن

(إذن فهو غير ساكن) .

وهى نفس المقدمة الإستثنائية لذا وجب أن تركب المنفصلة الحقيقية من الشىء والمساوى لنقيضه كما سبق فى الأمثلة .

قيـــاس الإحراج

قياس الإحراج أو القياس المشكل هو نوع من القياس الإستثنائى تتألف كبراه الشرطية من متصلتين يربط بينهما حرف عطف ، وتبرز ان التقابل الحاد بين موضوعين أحلاهما مر كما يقال .

أما صغراه فاستثنائية منفصلة تحتم الاختيار بين موضوعى الـــكبرى حيث لاتوجد فرصة لاختيار آخر — فهى أشبه شىء ببيان (طارق بن زياد) الذى نبه فيه جنوده إلى حرج موقفهم وصعوبة مأزقهم بين خطر العـدو أمامهم ، وخطر البحر من خلفهم .

أما نتيجة هذا النوع من القياس ـ فتأتى أحيانا حملية ، وأحيانا أخرى منفصلة كما سيتبين .

ومن صور هذا القياس أعرض الصورة التالية :

إذا كانت أ ـ كانت ج ، وإذا كانت ب ـ كانت ج لـكنه إما أن تكون أ ـ وإما أن تكون ب إذن فلا بد أن تكون ج .

(إذا بقى المحاصر فى بيته هلك ، وإذا قفز من النافذة هلك . لـكنه إما أن يبقى فى بيته وإما أن يقفز من النافذة .

(إذن فهو هالك لا محالة) .

أقسام قياس الاحراج :

قياس الإحراج كالقياس الاستثنائى الاتصالى ينتج فى صورتين :

الأولى ـ وضع المقدم ويتبع وضع التالى : ويسمى الإحراج حينئذ بنائيا أو موجبا .

والصورة الثانية ـ هى رفع التـــالى وينتج رفع المقدم ويسمى الإحراج فى هذه الصورة هدميا أو سالبا .

فالإحراج إذن ـ قسمان :

١ ـ بنائى أو موجب .

٢ ـ هدمى أو سالب .

١ ـ الإحراج البنائى :

عرفنا ـ أن الإحراج البنائى ـ هو ما وضع فيه المقدم وهو ينتج وضع التالى ولا ننسى ـ أن كبرى الإحراج تتألف من متصلتين أى أن فيها مقدمين وتاليين وأضيف هنا ـ أن تالى المتصلتين إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون متعددا .

فإن كان التالى واحدا فى المتصلتين ـ فهو بنائى بسيط .

وإن كان متعددا فيهما ـ فهو بنائى مركب .

فالإحراج البنائى إذن قسمان :

(أ) بنائى بسيط .

(ب) بنائى مركب .

(أ) البنائى البسيط :

هو ما كان التالى فى متصلتيه واحدا ، وصورته :

إذا كانت أ ـ كانت ب ، وإذا كانت ج ـ كانت ب

لـكنه إما أن تكون أ ـ أو تكون ج

إذن فـ ب واقعة لا محالة .

١ (إذا حملت هذه السيدة ـ تعرضت لأضرار صحية بالغة ، وإذا استخدمت وسائل منع الحمل ـ تعرضت لأضرار صحية بالغة .

لـكنها إما أن تحمل وإما أن تستخدم وسائل منع الحمل

(فهى إذن ستتعرض لأضرار صحية بالغة) .

٢ (إذا استعد محمد للمسابقة فسيحرم من الجائزة ،وإذا قصر فى استعداده فسيحرم من الجائزة

لـكنه إما أن يستعد للمسابقة ، وإما أن يقصر فى استعداده .

(فهو إذن محروم من الجائزة لا محالة) .

٣ (إذا بقى ركاب الباخرة المعطوبة فى باخرتهم فسيغرقون جميعا ، وإذا ألقوا بأنفسهم إلى الماء فسيغرقون جميعا .

لـكنهم إما أن يبقوا فى باخرتهم ، أو يلقوا بأنفسهم إلى الماء .

(فهم إذن سيغرقون جميعا) .

(ب) الاحراج البنائى المركب :

الاحراج البنائى المركب ـ هو ما كان التالى متعددا فى متصلتيه ، وصورته :

إذا كانت أ ـ كانت ج ، وإذا كانت ب ـ كانت د .

لـكنه إما أن تكون أ ، وإما أن تكون ب .

(إذن فإما أن تكون ج ، وإما تكون د) .

١ ـــ (إذا أطعت رغباتك ـ أغضبت ربك ، وإذا كبتها عشت شقيا .

لـكنه إما أن تطيع رغباتك ، وأما أن تكبتها .

(إذن ـ فأنت إما أن تغضب ربك ، وإما تعيش شقيا) .

٢ ـــ (إذا قوى وعى الأمة كثرت فيها الاضطرابات السياسية ، وإذا ضعف وعيها ارتفعت فيها معدلات الجريمة .

لـكنه إما أن يقوى وعى الأمة ، أو يضعف .

(إذن فإما أن تكثر الاضرابات السياسية ، أو ترتفع معدلات الجريمة) .

٣ ـــ (إذا سلك محمد طريق العلم ـ عاش فقيرا ، وإذا اشتغل بحرفة يدوية عاش جاهلا .

لـكنه إما أن يسلك طريق العلم وإما أن يمارس حرفة يدوية .

(فهو إذن إما أن يعيش فقيرا أو يعيش جاهلا) .

٢ ـــ القياس الهدمى أو السالب :

القياس الهدمى أو السالب ـ هو ما رفع فيه التالى :

ومعروف ـ أن رفع التالى ينتج رفع المقدم .

من أجل هذا ـ سمى هدميا أو سالبا .

ثم إن هذا النوع من القياس ـ إما أن يكون المقدم فى متصلتيه واحدا ويسمى هدميا بسيطا .

وإما أن يكون المقدم متعددا فى متصلتيه ويسمى هدميا مركبا - فالقياس الهدمى إذن قسمان :

(أ) هدمى بسيط .

(ب) هدمى مركب .

(أ) الهـــدمى البسيط :

هو ما كان المقدم فى متصلتيه واحدا ، وصورته :

إذا كانت أ - كانت ب، وإذا كانت أ - كانت ج، لـكنه إما ألا تكون ب وإما ألا تكون ج - إذن فـ أ كاذبة .

١ — (إذا صدق هوميروس فيما رواه عن الأبطال كان الأبطال أبناء الآلهة، وإذا صدق هوميروس فيما رواه عن الأبطال كان الأبطال رجالا أشرارا ، لـكنه إما ألا يكون الأبطال أبناء الآلهة وإما ألا يكونوا رجالا أشرارا - إذن لم يصدق هوميروس فيما رواه عن الأبطال) .

٢ — (إذا كان الله تعالى جسما كان متحركا ، وإذا كان الله تعالى جسما كان ساكنا ، لـكنه لا يمكن أن يكون متحركا أو ساكنا .

(إذن ليس الله تعالى بجسم) .

وهذا النوع من القياس قليل الاستعمال .

(ب) الاحراج الهدمى المركب :

هو ما يتعدد المقدم فى متصلتيه ، وصورته :

إذا كانت أ - كانت ج ، وإذا كانت ب - كانت د

لكنه إما ألا تكون ج ، وإما ألا تكون د

إذا إما ألا تكون أ ـ أو لا تكون ب

١ ـــ (إذا أعطى المستعمرون مستعمراتهم حكما ذاتيا جعلوها قوية ، وإذا أبقوا سلطانهم عليها عادتهم .

لكنهم إما ألا يجعلوها قوية وإما ألا تعاديهم

إذن فهم إما ألا يعطوها حكما ذاتيا ، وإما ألا يبقوا سلطانهم عليها) .

٢ ـــ (اذا أديت عملك باتقان ـ خسرت صحتك

وإذا قصرت فى عملك خنت أمانتك

لكنه إما ألا تخسر صحتك ، وإما ألا تخون أمانتك

فأنت إذن إما ألا تؤدى عملك باتقان ، وإما ألا تقصر فى عملك) .

٣ ـــ (إذا كان المرء مجبرا سقطت مسئوليته عن عمله . وإذا كان مخيرا كان خالقا لأفعاله .

لكنه إما ألا تسقط مسئوليته عن عمله ، وإما ألا يكون خالقا لأفعاله

(إذن فهو إما ألا يكون مجبرا وإما ألا يكون مخيرا) .

ويتبين من العرض السابق لأقسام قياس الإحراج وأمثلته ـ أن الكبرى تتألف من شرطيتين متصلتين ـ فهى من هذه الناحية ثنائية ، غير أنه قد تزيد الكبرى على ذلك فتتألف من ثلاث متصلات مثلا فتكون حينئذ ثلاثية ، أو تتألف من أربع متصلات فتكون رباعية ـ وهكذا ، مثال ذلك :

(إذا استعملت المواصلات العامة ـ تعبت كثيرا ، وإذا مشيت على قدميك وصلت متأخرا ، وإذا ركبت عربة خاصة تكلفت كثيرا .

لكنه إما أن تستعمل المواصلات العامة ، وإما أن تمشى على قدميك وإما أن تركب عربة خاصة .

(إذن فأنت إما أن تتعب كثيرا ، أو تصل متأخرا ، أو تتكلف كثيرا) .

رد الإحـــراج

يكون رد الاحراج باحدى طريقتين :

الأولى - أن تبين لخصمك - أن الأمر لا يقتصر على البديلين أو البدائل التى ذكرها فى قياسه ، وإنما هناك فرصة لاختيار آخر ، وتسمى هذه الطريقة بالهروب من الاحراج . كأن يقول لك :

(إذا تزوجت جميلة عشت شقيا بالغيرة عليها ، وإذا تزوجت دميمة عشت شقيا بالنفور منها .

لكنه إما أن تتزوج جميلة أو دميمة .

(إذن فأنت إما أن تشقى بالغيرة على زوجتك ، أو تشقى بالنفور منها) .

فإنه يمكنك الرد عليه بأن هناك بديلا ثالثا - هو أن تتزوج فتاة متوسطة الجمال مثلا .

والطريقة الثانية فى رد الاحراج - هى أن ترد على خصمك باحراج مماثل وتسمى هذه الطريقة بدفع الاحراج .

ومن أمثلته المشهورة ما يأتى :

١ ـــ (اتفق بروتاجوراس السوفسطائى مع تلميذه أواتلوس على أن يعلمه الخطابة وطريقة المرافعة فى المحاكم لقاء أجر معين ، يأخذ نصفه عند فراغه من دروسه . ويأخذ النصف الثانى إذا كسب أواتلوس أول قضية يترافع فيها أمام المحكمة ، لكن أواتلوس بعد فراغه من دروسه - ماطل ولم يذهب

المرافعة أمام المحكمة هربا من دفع القسط الثانى من أجر تعليمه ، فرفع أستاذه بروتاجوراس عليه الدعوى للحصول على نصف أجره المؤجل فكان دفاع الأستاذ أمام هيئة المحكمة الاحراج الآتى :

إذا خسر أواتلوس هذه القضية وجب أن يدفع نصف الأجر المؤجل بمقتضى حكم المحكمة ، وإذا كسبها وجب أن يدفع بمقتضى اتفاقه معى .

لكنه إما أن يخسر هذه القضية أو يكسبها .

(إذن فلا بد له فى كلتا الحالتين أن يدفع القسط المؤجل .

فرد تلميذه بالاحراج الآتى :

إذا كسبت هذه القضية وجب ألا أدفع شيئا بمقتضى حكم المحكمة ، وإذا خسرتها وجب ألا أدفع شيئا بمقتضى اتفاق مع بروتاجوراس .

لكنى إما أن أكسب القضية أو أن أخسرها .

إذن ففى كلتا الحالتين لن أدفع له القسط المؤجل) .

وقيل أن القاضى قد فطن إلى مافى كلاميهما من سفسطة فأجل النظر فى هذه القضية مائة سنة .

٢ — (قالت إمرأة أثينية تنصح ابنها بعدم تولى القضاء :

إذا عدلت يكرهك الناس ، وإذا ظلمت يكرهك الآلهة .

وأنت إما أن تعدل وإما أن تظلم .

إذن فستكون مكروها على كل حال) .

فرد عليها : إذا عدلت ، أحبتنى الآلهة ، وإذا ظلمت أحبنى الناس . وأنا إما أن أعدل ، وإما أن أظلم

(إذن فسأكون محبوبا على أى حال)

القياس المضمر

الصورة التى يرد عليها القياس المنطقى - كما عرفت - هى مقدمتان تتبعهما نتيجة مغايرة لكل منهما ، وهذا هو القياس الواضح أو الصريح .

ولكننا لا نستطيع أن نلزم كل متحدث أو كاتب بهذه الصورة بحيث يسوغ لنا أن نتهمه - إذا خرج عليها - بأن كلامه غير منطقى أو غير معقول ، فهذا تضييق لا يتفق مع رحابة اللغة . ولذلك فكثيرا ما تأتى التعبيرات الشفهية والكتابية متحررة من هذا الإطار المحـــدد للقياس - فقد يستغنى المتحدث أو الكاتب عن نتيجة القياس ، أو عن إحدى مقدمتيه ثقة بوضوح مقصده واطمئنانا إلى ذكاء مناظره ، ويسمى القياس حينئذ مضمرا أو مقتضبا .

فالقياس المضمر إذن هو ما حذفت إحدى مقدمتيه أو نتيجته .

فإن كان المحذوف هو الكبرى كان قياسا مضمرا من الدرجة الأولى .

وإن كان المحذوف هو الصغرى كان مضمرا من الدرجة الثانية .

وإن كان المحذوف هى النتيجة - كان مضمرا من الدرجة الثالثة .

ونعطى الآن بعض الأمثلة التى توضح القياس المضمر بدرجاته الثلاث .

١ ـــ إذا قلنا مثلا (محمد انسان) .

كل إنسان حيوان

(فمحمد حيوان) .

كان القياس صريحا لأنه ذكرت فيه المقدمتان والنتيجة .

فإذا استغنينا عن الكبرى فقلنا (محمد حيوان ـ لأنه إنسان) .

كان القياس مضمرا من الدرجة الأولى .

أما إذا استغنينا عن الصغرى فقلنا (محمد حيوان ـ لأن كل إنسان حيوان)

كان قياسا مضمرا من الدرجة الثانية

أما اذا استغنينا عن النتيجة فقلنا (محمد إنسان وكل إنسان حيوان) .

كان قياسا مضمرا من الدرجة الثالثة .

٢ ـــ كذلك لو قلنا (الحكومة المصرية حكومة ديمقراطية) .

وكل الحكومات الديمقراطية تجرى تغييرات فى سياستها الخارجية .

فالحكومة المصرية تجرى تغييرات فى سياستها الخارجية) .

فإننا نستطيع أن نستغنى عن الكبرى ليكون الإضمار من الدرجة الأولى فنقول (الحكومة المصرية تجرى تغييرات فى سياستها الخارجية لأنها حكومة ديمقراطية) .

أو نقول (الحكومة المصرية تجرى تغييرات فى سياستها الخارجية ـ لأن كل حكومة ديمقراطية تجرى هذه التغييرات) بعدم ذكر الصغرى ليكون الإضمار من الدرجة الثانية .

وقد نكتفى بالمقدمتين مع عدم ذكر النتيجة فيكون الإضمار من الدرجة الثالثة وذلك بأن نقول (الحكومة المصرية حكومة ديمقراطية) .

(وكل حكومة ديمقراطية تجرى تغييرات فى سياستها الخارجية)

الفصل الرابع

مواد القياس

تقسيم القياس إلى استثنائى واقترانى وبيان الأشكال الاربعة وما يتصل بكل شكل من شروط إنتاجه وما ينشأ عن هذه الشروط تحصيلا من الأضرب المنتجة وإسقاط من الأضرب العقيمه وطرق بيان الأضرب المنتجة غير الواضحة كل هذا هو من نتائج البحث فى صورة القياس .

ولكن المناطقة بحثا آخر فى مادة القياس أى فى المقدمات التى يتألف منها القياس من حيث حظها من الفساد أو الصحة ودرجتها فى الخطأ أو الصواب .

وقد رتبوا على هذا بحثا آخر فى تقسيم القياس بحسب مادته كما قسموه من قبل بحسب صورته ، وهذا هو ما نشرع فى بيانه الآن .

١ ـ طبيعة المقدمات :

حين تصدى المناطقة لبحث طبيعة القضايا التى تتألف منها الأقيسة انتهوا إلى أنها قسمان أساسيان تندرج تحت كل منهما أنواع مختلفة .

القسم الأول ـ القضايا اليقينية .

القسم الثانى ـ القضايا غير اليقينية .

(أولا) أنواع اليقينيات :

اليقين ـ هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع غير ممكن الزوال .

فيخرج منه الظن - إذ لا جزم فيه .

ويخرج منه الجهل المركب - لأنه غير مطابق للواقع .

ويخرج منه أيضا التقليد - لأن اعتقاد المقلد غير ثابت .

ثم أن القضايا اليقينية تنقسم قسمين :

(أ) يقينية نظرية يحتاج التصديق بها الى دليل .

(ب) يقينية ضرورية يقع التصديق بها دون الحاجة إلى دليل .

وتحت هذا القسم الأخير تندرج ستة أنواع هى :

١ - الأوليات :

والقضية الأولية هى التى يكفى للتصديق بها تصور طرفيها كقولنا :

(الكل أعظم من الجزء) . (الأب أكبر من الإبن) .

٢ - المشاهدات :

وهى التى تدرك بالحس الظاهر كحكمنا بأن الشمس كوكب مضيء ، وتسمى حسيات ، أو بالحس الباطن كحكمنا بأن لنا خوفا وغضبا ، وتسمى وجدانيات .

٣ - المتواترات :

وهى ما ينمو إلى علمنا عن طريق جمع يحيل العقل تواطأهم على الكذب كإدراكنا مثلا أن أرسطو فيلسوف يونانى أو أن بكين هى عاصمة الصين .

وليس هناك عدد معين يمكن تحديده لتحقق التواتر ، وإنما مرجع ذلك إلى إفادة اليقين .

٤ ـ المجربات :

ومنشأ الحكم فى المجربات هو ما تسفر عنه التجربة ـ كقولنا (إن السقمونيا مسهل للبطن) أو (إن الأسبرين مسكن للصداع)

٥ ـ الحدسيات :

والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادىء إلى المطالب من غير حركة الفكر ـ كحكمنا بأن القمر يستمد نوره من الشمس .

ولا بد من التنبيه على أن كلا من المجربات ـ والحدسيات لا تلزمان غير من مارس الحدس أو التجربة ـ لأن التجربة والحدس هما من الأمور الشخصية التى لا يتعدى أثرها إلى الغير .

٦ ـ قضايا أفيستها معها :

عرفنا ـ أن القضية الأولية هى ما يكفى تصور طرفيها للتصديق بها

أما قضايا هذا النوع السادس والأخير من أنواع اليقينيات فلا يكفى تصور الطرفين للتصديق بها ، بل لابد من قيام قياس أو تصور واسطة واضحة بالإضافة إلى تصور الطرفين حتى يلزم التصديق بالقضية ـ وذلك كحكمنا بأن الأربعة زوج إذ لابد من تصور الأربعة ، والزوجية ، وإدراك انقسام الأربعة بمتساويين ـ فكأن فى هذه القضية قياسا مطويا مؤداه (الأربعة منقسمة بمتساويين .

وكل منقسم بمتساويين زوج .

إذن الاربعة زوج) .

غير أنه قياس أولى يدرك بلا أدنى عناء .

وإنما انحصرت اليقينيات الضروريات فى هذه الست - لأن الحاكم فيها إما العقل ، وإما الحس ، وإما المركب منهما .

فإن كان الحاكم هو العقل - فإما أن يكفى تصور الطرفين للحكم ، وإما أن يحتاج العقل مع ذلك إلى واسطة :

فالنوع الأول - هو الأوليات .

والثانى - هو ما نطاق عليه (قضايا أقيستها معها) .

وإن كان الحاكم هو الحس - فهو المشاهدات ، ويندرج تحتها الحسيات المدركة بالحس الظاهر ، والوجدانيات المدركة بالحس الباطن .

وإن كان الحاكم هو المركب من الحس والعقل ، فإما أن يكون الحس هو السمع وهى المتواترات .

وإما أن يكون غير السمع وحينئذ يقال :

إما أن يحتاج العقل فى الحكم الى تكرار المشاهدة ، أو لا يحتاج :

فالأول — هو المجربات .

والثانى — هو الحدسيات .

(ثانيا) القضايا غير اليقينية :

يذكر المناطقة من القضايا غير اليقينية ستة أنواع أيضا وهى :

١ — المشهورات :

هى قضايا يعترف بها جماهير الناس ، وسبب شهرتها ، إما مراعاة مصلحة عامة كقولنا (العدل حسن والظلم قبيح ، أو التعبير عن عاطفة إنسانية أصيلة كقولنا (عقوق الآباء قبيح) .

وتلعب الشرائع والتقاليد الإجتماعية دورا أساسيا فى تكوين المشهورات . وكثيرا ما تروج المشهورات إلى حد تلتبس معه الأوليات .

ولكن الفرق بين هذه وتلك ، هو أن العقل لو خلى بينه وبين نفسه أى دون التأثر بأى مؤثر خارجى لحكم بالأوليات دون المشهورات .

٢ المسلمات :

هى القضايا التى يسلم بها الخصم سواء كانت مسلمة فى ذاتها أو غير مسلمة والقضايا التى تسلم بها طائفة من أهل العلم كقضايا أصول الفقه التى يسلم بها الفقهاء . ولكل قوم مسلماتهم الخاصة التى تصلح لمناظرتهم حتى ولو لم تكن صحيحة فى ذاتها .

٣ المقبولات

وهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه ويوثق به إما لأمر سماوى كالأنبياء والأولياء ، وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كأهل العلم والزهد .

٤ — المظنونات :

وهى قضايا يحكم العقل فيها حكما راجحا مع تجويز نقيضه ، كقولنا :

(الذى يطوف بالليل سارق)

٥ — المخيلات :

هى قضايا يخترعها الخيال اختراعا - فتنفعل بها النفس قبضا أو بسطا كقولنا (الخمر ياقوتة سيالة) .

ويزيد فى تأثير هذا النوع من القضايا أن تصاغ فى قالب شعرى وتؤدى بصوت حسن .

٦ - الوهميات :

وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة ، كالحكم بأن كل موجود مشار إليه ، ولأن وراء العالم فضاء لا يتناهى .

وكثيرا ما تلتبس أحكام الوهم بالأوليات لولا ما يقوم به العقل والشرع من التمييز الواضح بينهما .

أقسام القياس من حيث مادته :

ينقسم القياس باعتبار مادته أى باعتبار المقدمات التى يتألف منها إلى قسمين :

١ - قياس يقينى وهو المؤلف من مقدمات يقينية .

٢ - قياس غير يقينى وهو المؤلف من مقدمات غير يقينية .

١ - القياس اليقينى :

القياس الذى يتألف من مقدمات يقينية يقال له قياس يقينى ، وينقسم بدوره إلى قسمين :

قياس يستدل فيه بالعلة على المعلول ، ويسمى قياسا لميا كقولنا :

الحديد معدن وكل معدن يتمدد بالحرارة .

(فالحديد يتمدد بالحرارة)

فقد استدل هنا بمعدنية الحديد على تمدده بالحرارة .

وقد يعرف القياس اللمى بأنه ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر ذهنا وخارجا .

فالمعدنية فى المثال المذكور علة لثبوت التمدد بالحرارة للحديد فى الذهن والخارج معا .

وإنما سمى هذا القياس لميا ـ لأنه يقع فى الجواب عن السؤال بـ (لم) ـ وقد يسمى عليا ـ لما ذكرنى تعريفه .

(ب) قياس أنى :

وهو ما يكون الاستدلال فيه بالمعلول على العلة كقولنا :

(محمد مسلم) .

وكل مسلم ينطق بالشهادتين .

(إذن محمد ينطق بالشهادتين) .

فقد جعل الإسلام ـ وهو المعلول ـ دليلا على النطق بالشهادتين ـ وهو العلة ـ وقد يعرف القياس الأنى بأنه ماكان الحد الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للأصغر فى الذهن فقط .

وإنما سمى آنيا لما يفيده من الثبوت والقطع وهذا هو المقصود بالآنية .

٢ ـ القياس غير اليقينى :

القياس غير اليقينى ـ هو ما تألف من مقدمات غير يقينية . وتتعدد أنواعه تبعا لاختلاف أنواع المقدمات الداخلة فى تأليفه .

ويمكن إجمال أنواع القياس غير اليقينى على النحو التالى :

١ ـــ القياس الجدلى :

وهو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصم ـ مثاله :

١ — (الصدق منج)

وكل منج مطلوب .

الصدق مطلوب) .

٢ - (الاستعمار ضيم) .

وكل ضيم تجب مقاومته .

(فالإستعمار تجب مقاومته) .

فإن الخصم إذا سلم بهاتين المقدمتين - لزمه التسليم بالنتيجة لا محالة .

وغلبة القياس الجدلى اقناع الخصم وإلزامه إذا كان قاصرا عن مستوى القياس اليقينى .

(ب) القياس الخطابى :

هو ما يتألف من المقبولات أو المظنونات ، مثاله :

١ — (محمد يجتهد فى دروسه .

وكل مجتهد فى دروسه ينجح آخر العام .

(إذن محمد ينجح آخر العام) .

٢ — (عصام تاجر محتكر) .

وكل تاجر محتكر مآله الخراب .

(إذن عصام مآله الخراب) .

وفائدة هذا القياس حث الناس على ما يفيدهم فى معاشهم ومعادهم .

(ج) القياس الشعرى :

هو ما يتألف من المخيلات ، مثاله :

(الخمر ياقوتة سيالة) .

وكل ما كان كذلك تميل إليه النفس

(إذن فالخمر تميل إليها النفس) .

والغرض من هذا القياس ـ هو اثارة انفعال النفس تجاه شيء معين رغبة فيه أو تقذذا منه .

(د) القياس السفسطى :

هو ما يتألف من الوهميات الكاذبة ، مثاله : أن تشير إلى صورة انسان معلقة على الحائط فتقول :

(هذا إنسان) .

وكل إنسان ناطق .

(فهذا إذن ناطق) .

والغرض من الأقيسة السفسطية هو المغالطة .

وأعظم فائدة لدراستها هو معرفة مافيها من التمويه والتلبيس .

يتبين من العرض السابق ـ أن القياس بشكل عام ـ خمسة أقسام ـ واحد منها يقينى ، وأربعة غير يقينية .

وقد يطلق على اليقينى إسم القياس البرهانى .

كما يطلق على الأقيسة غير اليقينية الأقيسة غير البرهانية .

ووجه انحصار الأقيسة فى هذه الخمسة - إن القياس إما أن يفيد تصديقا جازما معتبرا حقيته ، وهو حق فى الواقع - فذلك هو القياس البرهانى ، أو يفيد تصديقا جازما لم يعتبر حقيته ، بل نظر فيه فقط الى اعتقاد الخصم وتسليمه - فذلك هو القياس الجدلى .

أو يفيد تصديقا جازما غير مطابق للواقع - فذلك هو القياس السفسطى . أو يفيد تصديقا غير جازم - فإن أفاد الظن - فهو الخطابى ، وإن أفاد مجرد التخييل والتأثير فى النفس - فهو القياس الشعرى .

الفصل الخامس

لواحق القيـاس

أشار تعريف القياس إلى ضرورة لزوم النتيجة عن ذات المقدمات حتى يتحقق القياس المنطقى .

ولهذا المعنى - اعتبر أرسطو الاستقراء والتمثيل لاحقين بالقياس - لأن النتيجة فى كل منهما ظنية وليست لازمة .

وقد أضاف بعض المناطقة لاحقين آخرين هما - قياس الخلف ، والقياس المركب . ولكننا سنقتصر فى هذه العجالة على الاستقراء والتمثيل - لأن الخلف والمركب مستوفيان لشروط القياس المنطقى .

وقد تبين ذلك فى شرحنا لتعريف القياس بالنسبة الى القياس المركب .

أما قياس الخلف - فقد مر بالقارىء كثيرا أثناء بياننا للأضرب المنتجة غير الواضحة .

فلنقتصر إذن على تناول كل من الاستقراء والتمثيل .

(أولا) الاستقراء :

١ - تعريفه :

الاستقراء هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعا وذلك كأن أتتبع نتيجة المنطق آخر العام بالنسبة إلى طلاب السنة الثالثة بكلية أصول الدين مثلا .

وبعد تصفح نتيجة كل الطلاب أو بعضهم أقرر هذا الحكم الكلى العام فأقول: كل طلاب السنة الثالثة بكلية أصول الدين ناجحون فى المنطق .

فأنا إذن قد انتقلت من تتبع الجزئيات كلها أو بعضها إلى حكم كلى عام يشملها جميعا .

٢ — أقسام الاستقراء :

يتبين من تعريف الاستقراء ومن المثال الذى عرضناه — أن المستقرىء إما أن يتتبع جميع الجزئيات ، وإما أن يتتبع بعضها ، وهو فى الحالين ينتقل من الجزئيات إلى الحكم الكلى العام الذى يشملها جميعا .

هناك إذن نوعان مختلفان من الاستقراء :

الأول — يتتبع فيه المرء جميع الجزئيات ، وهو الاستقراء التام .

والآخر — يكتفى فيه بتتبع بعض الجزئيات وهو الاستقراء الناقص .

(ا) الاستقراء التام :

هو — كما قلنا — تتبع جميع الجزئيات والإنتقال منها إلى حكم كلى عام يشملها كأن أتتبع سكان حى ما من الأحياء الشعبية بالقاهرة مثلا — فأعرف أن كلا منهم لم يذهب طوال حياته إلى عيادة خاصة لأنهم يقصدون فى مرضهم دائما المستشفيات العامة — فأخرج من ذلك بالحكم العام التالى :

(كل سكان هذا الحى لم يذهبوا إلى العيادات الخاصة) .

أو أتتبع المسرحيات المعروضة فى موسم هذا العام بالإسكندرية مثلا — فأتبين أن كلا منها من النوع الاستعراضى غير الهادف — فأكون حكما عاما مؤداه :

(المسرحيات المعروضة بالإسكندرية هذا الموسم غير هادفة) .

أو أتتبع رجال قرية ما من القرى الصغيرة ، فأسأل كلا منهم على حدة ما إذا كان يدخن ، فيجيبنى أنه لا يدخن فأخرج من استقرائى بهذه النتيجة العامة (رجال هذه القرية لا يدخنون) .

فالاستقراء التام إذن - هو مسح شامل ودقيق لجميع الجزئيات جزئى جزئى على حدة ثم تعميم الحكم الثابت لكل جزئى بحيث يشمل جميع الجزئيات ، ومن ثم - تكون نتيجته يقينية دائما ، ولكنه مع التأمل لا يفيد علما جديدا .

وإنما تنحصر فائدته فى مجرد الإختصار ، فبدل أن أقول مثلا : محمد لا يدخن وسعيد لا يدخن ، وبكر لا يدخن وهكذا فى مئات الأسماء أقول فقط رجال هذه القرية لا يدخنون .

ومعروف - أنى توصلت إلى هذا الحكم العام بعد تصفح رجال القرية رجلا رجلا فالإستقراء التام لم يعطنى علما جديدا غير الذى كونته بنفسى من تتبع جميع الجزئيات - هى إذن عملية إحصائية لا تفيد فى تقدم العلوم الطبيعية ، ولهذا - لم يعره المناطقة اهتماما يذكر .

وقيل : إن (أرسطو) عرف هذا النوع من الإستقراء ، ومثل له بقوله :

(الإنسان والفرس والجمل حيوانات قليلة المرارة) .

والإنسان والفرس والجمل حيوانات طويلة العمر .

(إذن فالحيوانات قليلة المرارة طويلة العمر) .

وربما كان هذا قياسا منطقيا من الشكل الثالث لا صلة له بالإستقراء .

(ب) الإستقراء الناقص :

الإستقراء الناقص — هو الإستقراء بالمعنى العلمى، ويسمى أيضا بالإستدلال الإستنباطى فى مقابلة الإستدلال القياسى .

وقد عرفنا - أن هـــذا النوع من الاستقراء يكتفى بتتبع بعض الجزئيات والانتقال منها إلى حكم كلى عام يشمل جميع الجزئيات، وذلك كأن أقوم باختبار معملى لعدد من المعادن أتبين من خلاله - أن الحديد يتمدد بالحرارة ، وأن النحاس يتمدد بالحرارة ، وأن الرصاص يتمدد بالحرارة - فأصدر حكما عاما يشمل جميع المعادن قائلا : كل المعادن تتمدد بالحرارة .

وواضح - أنى لم أجر التجربة على جميع جزئيات المعدن بل وليس فى إمكانى ذلك من الناحية العملية ، ولكنى أصدرت الحكم العام السابق فى ضوء ما أسفرت عنه التجربة التى أجريتها على عدد من الجزئيات .

ومن أمثلة الإستقراء الناقص ما لو لاحظ طبيب أن نباتا ما يفيد تناوله فى حالات ارتفاع ضغط الدم مثلا - فيعطيه لطائفة من مرضاه الذين يعانون من ذلك - فإذا نجحت التجربة - أصدر الطبيب حكمه الكلى الذى يتضمن أن هذا النبات يفيد فى حالات ضغط الدم .

ومن الأمثلة المشهورة مايعزوه الكاتبون إلى أرسطو من أنه لاحظ أن عددا كبيرا من الحيوانات تحرك فكها الأسفل عند المضغ - فقرر أن كل الحيوانات تتحرك فكها الأسفل عند المضغ - ثم ظهر أن هذا التعميم لم يكن صحيحا إذ أن التمساح مثلا لا يحرك فكه الأسفل عند المضغ .

٣ - أساس الإستقراء :

إذا بحثنا عن الأساس الموضوعى للعملية الذهنية فى الاستقراء — فإن الآخر ليس عسيرا بالنسبة إلى الاستقراء التام فإن الذى يحدث بالتحديد هو أن الحكم يثبت أولا لجزئى جزئى من جزئيات الموضوع جميعا - ثم ننقل هذا الحكم إلى نفس الموضوع الذي يعبر عن جزئياته تعبيرا مختصرا .

فنحن حين نجرى اختبارا لعمال مصنع ما لنعرف درجة إجادتهم للقراءة والكتابة مثلا ، ثم نحكم أن محمدا يجيد القراءة والكتابة ، وإبراهيم يجيد القراءة والكتابة ، وسعيدا يجيد القراءة والكتابة وهكذا فى بقية العمال ثم ننتقل إلى الحكم الكلى معلنين أن جميع عمال هذا المصنع يجيدون القراءة والكتابة نحن فى الواقع لم نفعل شيئا أكثر من عرض الأحكام التفصيلية فى صيغة مجملة أو التعبير عن هذه الأحكام بعنوان عام ، وإلا - فليس هناك فرق بين محمد وإبراهيم وسعيد وبقية زملائهم ، وبين قولنا عمال هذا المصنع فنحن إذن نثبت للكلى ما ثبت لجميع جزئياته أو نحن نكرر نفس الحكم ولكن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما ، وما يجوز على أحد المتماثلين يجوز على الآخر .

فأساس الاستقراء الناقص إذن هو :

(ا) قانون العلية .

(ب) قانون الاطراد فى العلية .

على أن بعض صور الاستقراء تخلو من الارتباط العلى وإن اتسمت بسمة الاطراد .

فقد لاحظ العلماء بالاستقراء أن كل حيوان ذى ثدى له أذن ، كما لاحظوا أيضا - أن كل حيوان ذى قرن مشقوق الظلف ، ومعروف - أنه لا يوجد ارتباط على بين الثدى والأذن ، ولا بين القرن والظلف المشقوق ولكنه مجرد الاطراد

ويسمى هذا النوع من الاستقراء بالاستقراء الإحصائى ، وهو يفيد فى عمليات التصنيف والإحصاء - فى مقابلة الإستقراء العلى الذى يستخدمه العلماء كثيرا فى مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية على السواء ، ويرجع الفضل إليه فى التقدم الهائل الذى أحرزته هذه العلوم .

وقد بدأ رواج المنهج الاستقرائى بين الأوساط العلمية بعد أن أعلن (فرنسيس بيكون) ميلاد الثورة التجريبية .

ويبلغ هذا المنهج كماله الميسور على يد المنطقى الإنجليزى (جون إستيوارت مل) الذى حاول أن يصنع منه قالبا للتفكير العلمى يخلف المنطق الصورى .

ولا شك أن التقدم الصناعى وما أسفر عنه من أدوات للقياس ومختبرات للتجارب مما ساعد كثيرا على تألق المنهج الجديد بين العلماء والباحثين بعبارة أقصر .

ليست فى الاستقراء التام مشكلة على الإطلاق فضلا عن قلة تداوله واستعماله.

أما الاستقراء الناقص ـ ففيه الإشكال حقا ـ إذ ماذا يسوغ لنا أن نكتفى بتتبع عدد ما من الجزئيات ، ثم نجازف بنقل حكمها إلى الكلى الذى يعم الجزئيات جميعا ، وما الذى يضمن لنا أن ما ثبت للجزئيات المتصفحة يثبت للجزئيات التى لم تقع تحت ملاحظتنا ، أليس هذا خروجا صريحا على مقتضى الاستدلال الصحيح ؟

هذه هى مشكلة الاستقراء الناقص ـ أنه فيما يبدو للوهلة الأولى عملية جزافية لا تعتمد على أساس علمى .

لكننا إذا دققنا النظر ـ أدركنا أن الأمر ليس بهذه البساطة .

فإن الاستقراء الناقص يرتكز على أساسين مكينين يسوغان عملية الاستدلال.

الأول ـ هو قانون العلية : وهو الاعتقاد بأن كل حادثة أو ظاهرة فى الكون ترجع إلى علة هى السبب فى حدوثها .

فتمدد المعادن مثلا ظاهرة ولا بد لها من علة تستند إليها ، وقد هدتنا

الملاحظة إلى معرفة علة هذه الظاهرة بالنسبة إلى بعض جزئيات المعدن ، وهذه العلة هى الحرارة

الثانى ـــ قانون الإطراد : وينص هذا القانون على أن العلل المتشابهة تحدث عنها المعلومات المتشابهة ، وهذا هو ما يحملنا على اعتقاد أن ما حدث بالنسبة إلى الجزئيات المتصفحة سيحدث مثله بالنسبة إلى بقية الجزئيات المتشابهة .

فإذا كانت الحرارة هى العلة لتمدد كل من الحديد والنحاس والرصاص وهى الجزئيات التى وقعت تحت ملاحظتنا فلا بد أن تكون الحرارة نفسها علة لتمدد بقية الجزئيات المشاركة للجزئيات المتصفحة فى المعدنية

(ثانيا) التمثيل :

إذا كان القياس المنطقى عملية استدلال تنازلى ينتقل فيها الذهن من الحكم على الكلى على الحكم على الجزئى .

وكان الاستقراء عملية استدلال تصاعدى ينتقل فيها الذهن من الحكم على الجزئى إلى الحكم على الكلى ـ فإن التمثيل طريق ثالث فى الإستدلال ينتقل فيه الذهن من الحكم على الجزئى على الحكم على جزئى آخر يشبهه .

تعريفه :

عرف بعض المناطقة التمثيل بحسب ثمرته أو رسمه ، بينما حاول البعض الآخر تعريفه حسب حقيقته ،

ومن النوع الأول تعريفهم له بأنه :

(إثبات حكم فى جزئى لشبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما ، أو بأنه (إلحاق جزئى بجزئى فى حكم لمعنى مشترك بينهما) .

ومن النوع الثانى - تعريفهم له بأنه :

(قول مؤلف من القضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت الحكم له) - أى للجزئى الأول .

وذلك كقولنا :

١ (النبيذ كالخمر فى الإسكار .

(فهو إذن حرام) .

٢ (المريخ كالأرض فى احتواء عناصر الحياة من السطح والماء والضوء والهواء .

(فهو إذن كالأرض آهل بالسكان) .

٣ (السماء كالبناء فى الجسمية

(إذن فهى حادثة كأى بناء) .

ويسمى المتكلمون هذا النوع من الاستدلال قياس الغائب على الشاهد أما الفقهاء والأصوليون - فقد اهتموا به كثيرا واعتبروه هو القياس الشرعى الذى هو أحد مصادر الاستدلال الأربعة التى يستمدون منها أحكامهم .

وهذه المصادر هى :

١ - القرآن ، ٢ - السنة ٣ - الإجماع ، ٤ - القياس .

٢ — أركانه :

تشير تعريفات التمثيل إلى إشتماله على أربعة أركان أساسية تظهر بوضوح

فى كل من الامثلة السابقة ، وسأكتفى ببيانها فى المثال الاول وهذه الأركان هى :

١ ـــ المقيس ، أو الفرع ، وهو النبيذ .

٢ ـــ المقيس عليه أو الاصل ، وهو الخمر .

٣ ـــ الحكم الذى نثبته للفرع إلحاقا له بالاصل ، وهو التحريم

٤ ـــ علة الحكم أو المعنى المشترك بين الأصل والفرع ، وهو الإسكار .

وهذا الركن الأخير يشكل أهمية بالغة بين أركان التمثيل ، بل إن مشكلة التمثيل ترجع أساسا إلى صعوبة تحديد علة الحكم .

والعلماء فى ذلك مسلكان :

المسلك الأول ـ الدوران :

أى دوران العلة مع الحكم وجودا وعدما بحيث إذا وجدت العلة ، وجد الحكم وإذا انتفت العلة انتفى الحكم فيعلم من ذلك أن الحكم منوط بالعلة ومعلول لها .

المسلك الثانى ـ السبر والتقسيم :

وهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال صلاحية بعضها للتعليل حتى تنحصر العلية فى الباقى .

كأن نقول مثلا : علة التحريم فى الخمر ـ إما السيولة ، أو اللون ، أو الإسكار

لا جائز أن يكون الأول ـ لأن الماء واللبن سائلان وليسا بمحرمين .

ولا جائز أن يكون الثانى ـ لأن من الأطعمة والأشربة ما هو فى لون الخمر ومع ذلك لم يحرم .

لم يبق إلا أن يكون الأمر الثالث هو العلة وهو الإسكار .

٣ ـ أنواعه :

ينقسم التمثيل من حيث قيمته المنطقية إلى قسمين :

الأول ـ ما يفيد القطع . ويشترط لتحققه ثلاثة شروط :

١ ـ الجزم بأن الوصف المشترك بين الأصل والفرع أو بين المقيس والمقيس عليه هو علة الحكم .

٢ ـــ أن لا تكون خصوصية الأصل شرطا لثبوت الحكم له .

٣ ـــ ألا تكون خصوصية الفرع مانعة من ثبوت الحكم له .

وهذا النوع يتعذر تحققه لتعذر الشروط الثلاثة المذكورة ـ إذ من الممكن أن تكون علة الحكم وصفا آخر غير المعنى المشترك بين الأصل والفرع ، أو تكون مركبة من هذا المعنى المشترك ومن غيره ، أو أن تكون خصوصية الأصل شرطا فى الحكم ، أو تكون خصوصية الفرع مانعا له .

٢ ـــ ما يفيد الظن وهو المتداول بين العلماء حتى قيل : إن التمثيل لا يفيد إلا الظن ، ولهذا الاعتبار خرج التمثيل من تعريف القياس واعتبر من لواحقه .

تم بعون الله الجزء الأول ويليه إن شاء الله الجزء الثانى
متضمنا القسم الثالث فى نقد المنطق

المحتـــويات

الصفحة	الموضـــوع
٣	مقـــدمة
	القسم الأول
٥	رحلة المنطق الصورى
	الفصل الاول
	نشأة المنطق
٦	١ ـ ما قبل المنطق
١٤	٢ ـ أرسطو واضع المنطق
٢٠	٣ ـ إضافات الشراح
٢٣	٤ ـ المنطق والعلوم
	الفصل الثانى
٣٢	المسلمون والمنطق
٣٣	١ ـ حركة الترجمة وبداية التعرف على المنطق
٣٩	٢ ـ المشتغلون بالمنطق
٥٠	٣ ـ الرافضون للمنطق
٥٩	٤ ـ الأثر العام
	الفصل الثالث
٦٣	الغربيون والمنطق
٦٤	١ ـ أرسطو فى عصر التنوير
٦٧	٢ ـ الفلاسفة والمنطق

الصفحة	الموضـــوع
	القسم الثانى
٧٧	المسائل المنطقية
	الباب الأول
٧٨	التصورات
	الفصل الأول
٨٠	دلالات الألفاظ وعلاقاتها
٨٠	أولا : معنى الدلالة وأنواعها
٨٣	ثانيا : العلاقات
٨٤	١ ـ الكلى والجزئى
٨٤	٢ ـ المفهوم والماصدق
٨٧	٣ ـ أقسام الكلى
	الفصل الثانى
٩٧	التعريفات
	الباب الثانى
١٠٤	التصديقات
	الفصل الأول
١٠٦	القضايا
١٠٨	أولا : القضية الحملية
١١٥	ثانيا : القضية الشرطية

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثانى
١١٩	الاستدلال المباشر
١٢٠	أولا : التناقض
١٢٣	ثانيا : العكس
	الفصل الثالث
١٢٧	القياس
١٢٧	١ - تعريفه
١٣١	٢ - أقسامه
١٣٤	أشكال القياس
١٣٧	قواعد الإنتاج
١٣٨	الشكل الأول
١٤١	« الثانى
١٤٧	« الثالث
١٥٥	« الرابع
١٦٥	القياس الشرطى
١٦٩	القياس الاستثنائى
	١ - أقسامه :
١٧١	القياس الاستثنائى الاتصالى
١٧٤	القياس الاستثنائى الانفصالى
	٢ - شروطه :
١٨٢	قياس الإحراج
١٩٠	رد الإحراج
١٩٢	القياس المضمر
	الفصل الرابع
١٩٤	مواد القياس
١٩٤	١ - طبيعة المقدمات
١٩٤	أولا : اليقينيات
١٩٧	ثانيا : القضايا غير اليقينية
١٩	أقسام القياس من حيث مادته
١٩٩	١ - القياس اليقينى
٢٠٠	٢ - « غير اليقينى
	الفصل الخامس
٢٠١	لواحق القياس
٢٠٤	أولا : الاستقراء
٢١٠	ثانيا : التمثيل

المكتبة
KING FAISAL CENTER FOR RESEARCH AND ISLAMIC STUDIES

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٤٤٦١

دار المطبوعات الدولية
٧ شارع الصبان ـ ميدان الجيش